الحركة العمالية المصرية

فى ضوء الوثائق البريطانية

1924 – 1937

تأليف

دكتور رءوف عباس حامد

كلية الآداب بجامعة القاهرة

إلى أبى...

تقديراً.. ووفاءً.. وعرفاناً

محتويات الكتاب

تقديم 6

أضواء على الحركة العمالية المصرية 1924 – 1937 9

نشوء الطبقة العاملة المصرية..... 10

النضال الجماعى والحركة النقابية 16

الصراع حول قيادة العمال 32

الانجليز والسياسة العمالية 47

الوثائق 53

(1) مذكرة من جريفز مرفق بها تقرير الميجور Capper وآخرون 24 يوليو 1924..... 55

(2) من نيفيل هندرسون إلى الخارجية بشأن أحوال العمل فى مصر 1925–1926م . 89

(3) مذكرة من جريفز مرفق بها تقرير الميجور أنسون بشأن أحوال العمل فى مصر 1925–1926م 91

(4) مذكرة من سمارت مرفق بها ترجمة المقال الذى نشر بالألمانية فى 1927/3/11م، حول بعث الحركة العمالية فى مصر 108

(5) مذكرة من جريفيز مرفق بها تقرير الميجور أنسون عن الأوضاع العمالية فى عام 1927م 111

(6) مذكرة من سمارت مرفق بها تقرير حول نشاط العمال والشيوعيين فى عام 1929م 135

(7) من برسى لورين إلى وزارة الخارجية بشأن التطورات التى حدثت فى إتحاد عام النقابات (27 ديسمبر 1930)..... 144

(8) مذكرة من أنسون حول نقابات العمال فى القاهرة (28 فبراير 1931) 146

(9) من أنسون إلى سمارت بشأن الإتحاد العام لنقابات عمال القطر المصرى (1931/3/7) 151

(10) من أنسون إلى كورتناى بشأن نقابات العمال بالقاهرة (1931/3/25)..... 153

(11) من الخارجية إلى المندوب السامى بشأن إتحاد نقابات عمال القطر المصرى.. 154

(12) من سمارت إلى أنسون بشأن سؤال الخارجية عن إغلاق مكاتب إتحاد العمال (1931/4/10) 156
(13) من كين بويد إلى ستيفنسون بشأن شكوى عباس حليم إلى ماكستون (مايو 1931) 157
(14) من جريفز إلى السكرتير الشرقى بشأن حزب العمال المصرى (30 يونيو 1931) 159
(15) من كورتناى إلى سميث بشأن دعوة حزب العمال المصرى لوفد مجلس النقابات (1931/7/23) 163
(16) من سميث إلى المندوب السامى بشأن إضراب عمال مينا البصل بالإسكندرية (1931/9/26) 165
(17) مذكرة من سمارت بشأن نشاط عباس حليم (1935/1/23) 168
(18) من القسم المخصوص إلى دار المندوب السامى بشأن إتصال عباس حليم بجمعية مصر الفتاة..... 169
(19) من المندوب السامى إلى الخارجية بشأن المجلس الأعلى للعمال (1935/3/2) 170
(20) من المندوب السامى إلى الخارجية بشأن الخلاف بين الوفد وعباس حليم (1935/5/17) 171
(21) من كين بويد إلى دار المندوب السامى بشأن علاقة عباس حليم بمصر الفتاة (1935/7/3) 172
(22) من المندوب السامى إلى الخارجية بشأن تصريح ستراوس عضو البرلمان الإنجليزى مرفق به تقرير من جريفز عن أحوال العمال فى مصر (1935/2/2)..... 173
(23) من المندوب السامى إلى الخارجية بشأن الخلاف بين الوفد وعباس حليم (1935/2/15) 183
(24) من جريفز إلى دار المندوب السامى بشأن تشريع العمل (1933/2/20)..... 186
(25) مذكرة من جريفز إلى دار المندوب السامى بشأن تشريع نقابات العمال ومنازعات العمل (1935/2/22) 190

(26) من المندوب السامى إلى الخارجية بشأن النزاع بين الوفد وعباس حليم (1935/2/23) 199
(27) من سمارت إلى المندوب السامى بشأن الخلاف بين جريفز وكين بويد (1935/3/25) 201
(28) من كين بويد إلى سمارت بشأن الخلاف بين كين بويد وجريفز (1935/4/3) 202
(29) من سمارت إلى المندوب السامى بشأن الخلاف بين كين بويد وجريفز (1935/4/15) 211
(30) من المندوب السامى إلى الخارجية بشأن النزاع بين الوفد وعباس حليم (1935/4/26) 222
(31) تقرير كيلى عن أوضاع العمل فى مصر مرفق به محضر إجتماع بين كين بويد وجريفز لمناقشة مشاكل العمل فى مصر (1935/5/3) 224
(32) من جريفز إلى ينكن مرفق به مذكرة بتطور العمل فى مصر عام 1935 (1935/12/19) 234
(33) من السفير البريطانى إلى الخارجية بشأن شكوى جريفز من موقف الحكومة المصرية من مصلحة العمل (1937/12/2)..... 244

تقديم

ترجع صلتى بموضوع "الحركة العمالية المصرية" إلى إثنى عشر عاماً مضت حين سجلت هذا الموضوع لأطروحة الماجيستير بجامعة عين شمس تحت إشراف أستاذنا الدكتور أحمد عزت عبد الكريم وصرفت نحو أربع سنوات فى جمع مادة البحث من أيدى القادة النقابيين الذين استطعت الوصول إليهم، ومن أفواههم حين كنت أتعرض لمسألة لا أجد بين يدى بصيص من النور يرشدنى إلى الحقيقة حولها. وطرقت أبواب وزارة الداخلية المصرية حيث تقبع فى أرشيفها أوراق القسم المخصوص والإدارة الأوروبية، وهما وحدتان إختصتا بمراقبة النشاط السياسى والنشاط العمالى، وكنت على يقين أن الكثير من وقائع الحركة العمالية تفيض به أضابير هذا الأرشيف، غير أنى عدت بخفى حنين، فلم يسمح لى بالإطلاع على هذه الوثائق الهامة، ولا يزال الإطلاع عليها محظوراً حتى الآن، رغم تغير العهود، وإختلاف الظروف، لذلك حاولت أن أعوض هذا النقص الخطير فى مادة البحث برصد أخبار الحركة العمالية فى الصحف المعاصرة، والرجوع إلى من وجدتهم على قيد الحياة من القادة النقابيين، لاستجلاء بعض ما غمض منها ثم أخذت أستقرئ منها الأدلة التى توافرت بين يدى، محاولاً الوصول إلى رسم صورة دقيقة – إلى حد ما – لوقائع الحركة العمالية المصرية ودورها فى تاريخ مصر المعاصر. وأنهيت هذه الدراسة فى عام 1966 ونلت بها درجة الماجيستير فى التاريخ الحديث، ونشرت فى كتاب صدر فى عام 1968.

ورغم إنشغالى بموضوعات أخرى تتعلق بتاريخ مصر الإقتصادى والإجتماعى إلا أن إهتمامى الأول كان منصباً على الحركة العمالية حتى أتيحت لى فرصة الإطلاع على الوثائق البريطانية الخاصة بالفترة من 1924 – 1937 فوجدتها تلقى أضواء على بعض جوانب الحركة النقابية والنشاط العمالى تضيف الكثير إلى معلوماتنا حول هذا الموضوع، وإن كانت لا تغير كثيراً من الإستنتاجات التى توصلت إليها فى كتابى "الحركة العمالية فى مصر 1899 – 1952"، ورأيت أن نقل هذه الوثائق بنصوصها الأصلية إلى اللغة العربية عمل لا يخلو من القيمة العلمية، إذ يتيح للباحثين المتخصصين المهتمين بهذا الموضوع، وجمهور القراء على حد سواء، الإطلاع على هذه الوثائق التى تجلو بعض غوامض تاريخ الحركة العمالية. وقدمت لهذه الوثائق المترجمة بدراسة تحليلية تتبعت فيها الأضواء التى

تلقيها هذه الوثائق على تاريخ الحركة العمالية المصرية لتكون بمثابة دليل يهتدى به القارئ عند إطلاعه على نصوص الوثائق.

والوثائق التى يتضمنها هذا الكتاب مصدرها الأصلى وزارة الداخلية المصرية وإدارة الأمن العام بها على وجه التحديد، فهى تتيح لنا الإلتفاف حول قرار الحظر غير المنطقى الذى يحول بين الباحثين وبين الإطلاع على وثائق الحركة السياسية عامة والمودعة بأرشيف الداخلية، فهذه الوثائق عبارة عن مجموعة تقارير كتبها مدير الأمن العام بوزارة الداخلية المصرية وكان إنجليزياً يدعى كين بويد، أو كتبها بعض مساعديه مثل جريفز الذى إختص بشئون العمل والعمال، أو الميجور أنسون الذى أسند إليه القسم المخصوص مهمة مراقبة النشاط العمالى. وكتبت هذه التقارير استجابة لطلب دار المندوب السامى البريطانى بالقاهرة أحياناً، ووزارة الخارجية البريطانية أحياناً أخرى. وأوصول هذه الوثائق مودعة بدار المحفوظات العامة البريطانية Public Record Office بلندن.

ترى كيف وصلت هذه الوثائق إلى الخارجية البريطانية؟

لقد أنهت ثورة 1919 السيادة الإنجليزية على مصر، فنالت مصر استقلالها بناء على تصريح 28 فبراير 1922 مع التحفظات المشهورة التى ترك أمر بحثها لمفاوضات تجرى بين مصر وبريطانيا فيما بعد. وبذلك إنتهت – من الناحية النظرية– السيطرة المباشرة لبريطانيا على شئون مصر، وقنع المندوب السامى البريطانى بتوجيه السياسة المصرية من وراء ستار من خلال أعوان الإنجليز من الساسة المصريين، وكبار الموظفين الإنجليز الذين ظلوا يحتلون مراكز هامة بوزارات الداخلية والمالية والعدل والأشغال العمومية وغيرها من الوزارات والمصالح الحكومية المصرية. واستطاع المندوب السامى أن يضع أسس مواجهة المشاكل التى تعتبر من أدق الشئون الداخلية للبلاد وأن يضمن تنفيذ تلك السياسة من خلال الأعوان المصريين، وكبار الموظفين الإنجليز. وقدر لتلك السياسات أن تعمر طويلاً بفضل بقاء أولئك الموظفين الكبار فى مراكزهم الهامة، وكانت الحركة العمالية من المسائل الدقيقة التى نالت قسطاً كبيراً من إهتمام الإنجليز، وبصفة خاصة فى مطلع العشرينات وعلى مر الفترة التى سبقت وتلت توقيع معاهدة 1936، لما ترتب على تلك الحركة من آثار هامة على الحركة السياسية فى البلاد، وعلى المصالح الإقتصادية الأجنبية والوطنية. لذلك راح

كبار الموظفين الإنجليز بوزارة الداخلية – الذين دخل فى إختصاصهم مراقبة العمل والعمال – يمدون المندوب السامى البريطانى ووزارة الخارجية البريطانية بتفاصيل الحركة اليومية للطبقة العاملة المصرية وتنظيمها النقابى، وإرتباطاتها السياسية وقدموا الأفكار التى يرون فيها الحل الأمثل الذى يضمن وضع الطبقة العاملة المصرية داخل إطار محدد يقلل من فاعليتها فى الحركة السياسية. وتعكس مجموعة الوثائق البريطانية التى بين أيدينا ذلك كله.

وإننى إذ أقدم هذه الوثائق إلى القارئ الكريم لا يفوتنى التنويه بفضل صديقى البروفسور سان أكى نقاوقا رئيس قسم الشرق الأوسط بمعهد إقتصاديات الدول النامية بطوكيو، الذى لفت نظرى إلى هذه المجموعة، وتحمل عنى مشكوراً عبء الحصول على نسخة مصورة منها، فإليه أقدم الشكر الجزيل عرفاناً بالجميل، كما أقدم الشكر والإمتنان إلى معهد إقتصاديات الدول النامية بطوكيو الذى تحمل نفقات التصوير.

وأرجو أن أكون قد وفقت – بإزاحة الستار عن هذه الوثائق– إلى إلقاء أضواء جديدة على بعض جوانب الحركة العمالية المصرية.

وعلى الله قصد السبيل

الدوحة فى أول يونيو 1975

رءوف عباس حامد

أضواء على الحركة العمالية المصرية 1924 – 1937

إقترن ظهور الطبقة العاملة بميلاد الرأسمالية الصناعية فى منتصف القرن التاسع عشر حين إكتشفت قوة البخار، واستخدمت على نطاق واسع فى الصناعة وتطورت الآلات وتعقدت وإزداد تقسيم العمل بشكل جعل العامل فى نهاية الأمر يرتبط بالمصنع، لا يجد مورد الرزق خارجه ولا يتقن حرفة كاملة تجعل باستطاعته الاستقلال عن هذا الإرتباط الأبدى بالمصنع، فالعامل فى ظل نظام المصنع الحديث ومع تعقد تقسيم العمل أصبح لا يجيد إلا عملية واحدة من بين مئات أو آلاف العمليات التى يمر بها إنتاج السلعة، لذلك لا يستطيع ممارسة عمله إلا فى وحدة إنتاجية داخل "مصنع" وإلا كان مصيره البطالة والتشرد والجوع.

ولا يعنى ذلك أن الإنقسام بين العمل ورأس المال كان حديثاً حداثة القرن التاسع عشر، وإنما كان ثمرة تطور وئيد صحب الرأسمالية فى تطورها الطويل عبر مرحلتها التجارية حين بدأت طوائف الحرف تضمحل تدريجياً وتخلى مكانها للمصنع اليدوى، ثم بدأ المصنع يتطور تبعاً لتطور القوى المستخدمة لإدارته وكانت هذه القوى طبيعية تعتمد على تسخير الظواهر الطبيعية كقوة إندفاع المياه أو سرعة الرياح فى إدارة الآلات ثم استخدمت قوة الإنسان والحيوان فى إدارة الآلات حين تأثر الإنتاج نتيجة عدم إنتظام هبوب الرياح وتغير إتجاهها أو تجمد المياه فى فصل الشتاء، حتى إكتشف البخار وترتب على إكتشافه وقوع إنقلاب هائل فى القوى المحركة والآلات وفى نظام الصناعة ذاتها، وإزداد التمايز وضوحاً بين العمل ورأس المال على مر تلك المرحلة من مراحل تطور الرأسمالية، حتى إتسعت الشقة بينها فى المرحلة الصناعية، فأصبح العمال يشكلون "طبقة" إجتماعية لها بنيتها الخاصة وواقعها الخاص، ومصالحها التى تتناقض تناقضاً تاماً مع مصالح أصحاب رؤوس الأموال.

لذلك لم يكن غريباً أن يسعى العمال لإقامة منظمات خاصة بهم تنظم نضالهم الطبقى فى مواجهة رأس المال من أجل تحسين أوضاعهم الإجتماعية والإقتصادية، فتكونت النقابات ومارست نضالها مطالبة بالإعتراف لها بحق التنظيم، بمعنى الإعتراف بحق العمال الذين تضمهم النقابة فى المطالبة بحقوقهم قبل الرأسمالية فى إطار القانون دون أن تكون

تصرفاتهم الجماعية هذه محل مؤاخذة طالما كانت نفس التصرفات مشروعة إذا قام بهاالفرد. وبدأ العمال – من ناحية أخرى– فى تلمس السبيل لتأكيد حقوقهم من خلال التشريع فقادهم ذلك إلى صرف بعض جهودهم إلى العمل السياسى، إما بهدف الإشتراك فى الحكم، أو للتأثير عليه سعياً لإصدار تشريعات تحمى مصالحهم وتوفر حياة معقولة مستقرة لهم، أو بهدف تغيير النظام الرأسمالى من أساسه كى يحل محله نظام لا يقوم على استغلال طبقة لأخرى ويضع حداً لإحتكارات الرأسمالية، أو فرض سيطرة العمال كطبقة على الدولة.

نشوء الطبقة العاملة المصرية

ولكن ظروف نشوء الطبقة العاملة المصرية تختلف إلى حد كبير عن مسار التطور الذى سلكته الطبقة العاملة فى بلدان أوروبا، وتلك مسألة طبيعية لأن تطور الرأسمالية المصرية يختلف بداهة عن تطور الرأسمالية فى أوروبا، فالرأسمالية المصرية نشأت فى بلد زراعى لم تنضج سوقه الوطنية نضجاً كاملاً ولكنها ظلت تتصل إتصالاً وثيقاً بالسوق العالمية تتأثر بها إزدهاراً وكساداً، صعوداً وهبوطاً، وتحدد دور مصر فى إطار هذه السوق كبلد منتج للحاصلات الزراعية التى تنتج المواد الخام اللازمة للصناعة الأوروبية، شأنها فى ذلك شأن سائر البلدان المستعمرة. ولم تسمح سلطات الاستعمار البريطانى فى مصر للرأسمالية المصرية بطرق أبواب الاستثمار فى مجالات غير زراعية وحين حاول بعض المستثمرين المصريين كسر هذا الطوق وتجربة حظهم فى استثمار أموالهم فى الصناعة والأعمال المالية أعادهم الاستعمار البريطانى إلى الإطار الذى حدده لهم.

ورغم توافر عناصر الاستغلال الرأسمالى لدى البورجوازية الزراعية المصرية فى القرن التاسع عشر، فإن ذلك لم يؤد إلى تكوين طبقة عاملة زراعية ذات وجدان طبقى واضح لأن علاقات الإنتاج فى الزراعة ظلت إقطاعية خالصة ولم يطرأ عليها أى تغيير منذ العصر المملوكى. وظلت الصناعة حرفية تقليدية تدور فى إطار طوائف الحرف بتقاليدها الصارمة الموروثة، فتأخر ظهور الطبقة العاملة المصرية إلى العقد الأخير من القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين.

حقاً قامت فى مصر صناعة فى النصف الأول من القرن التاسع عشر أقامها محمد على لتلبية متطلبات الجيش وإنقضت بإنقضاء الغرض الذى أقيمت من أجله، كما تابع الخديو

إسماعيل فى الستينات تجربة التصنيع فى فروع معينة غير أن هذه التجربة لم تؤد إلى نشوء طبقة عاملة مصرية لأن عمال تلك المصانع جاءوا من أصول مختلفة فمنهم الفلاحين الذين سيقوا إلى المصانع من قراهم وأرباب الحرف الذين إنتزعوا من طوائفهم فكان العمل بالمصانع بالنسبة لهؤلاء وأولئك ضرباً من ضروب التجنيد الإجبارى ولم تكن حرية العمل مكفولة لهم وكثيراً ما إلتمسوا سبيل الفرار من هذه (الخدمة) الثقيلة، أما الرؤساء الأجانب الذين تولوا تدريب العمال فى تلك المصانع فلم يكن عددهم كبيراً ولم تكن ثمة أرضية يلتقون عليها مع هؤلاء العمال المصريين تجعل الفرصة متاحة لنقل خبرتهم التنظيمية إلى الآخرين، لذلك لم يكن من الممكن أن يخرج من وسط هذا الحشد المتنافر، الذى يعيش فى جو يخيم عليه القهر والعنف، عمل جماعى منظم يكون إرهاصاً لمولد طبقة عاملة لها ضمير طبقى متميز وغايات محددة، وأبعاد موسوعة برغم تجمعهم فى أعداد كبيرة داخل المصانع.

وقد بدأت الطبقة العاملة المصرية تتكون فى أواخر القرن التاسع عشر حيث أقيمت بعض الاستثمارات الصناعية والتجارية وشركات المرافق العامة برءوس الأموال الأجنبية تحت مظلة الإمتيازات الأجنبية والمحاكم المختلطة التى وفرت لها الحماية وبذلك تهيأت الفرصة لقيام "مشروعات" رأسمالية حديثة (بالمفهوم الغربى) تقوم على أساس الإنتاج الواسع وترتكز على مبدأ حرية العمل، فإزداد الطلب على الأيدى العاملة التى وفدت من الريف قاصدة المدينة حين عجزت الأرض عن توفير سبل العيش للأعداد المتزايدة من الفلاحين المعدمين، وإلى جانب هؤلاء بعض أرباب الحرف الذين كانوا يقدمون خدماتهم لكل من يستطيع الاستفادة بما لديهم من خبرات فنية بعد أن أخذ الوهن يدب فى نظام الطوائف فى أواخر القرن التاسع عشر، ولما كانت تلك المشروعات تستخدم أساليب فنية حديثة فقد إحتاجت إلى عمال من ذوى الكفاية الفنية العالية، ووجدت ضالتها المنشودة فى العمال الفنيين من أبناء دول البحر المتوسط الأوروبية الذين ضاقوا ذرعاً بالبطالة فى بلادهم، فقدموا إلى مصر طلباً للرزق فى حماية الإمتيازات الأجنبية.

ومن ثم كان تكوين الطبقة العاملة فى مصر من هذه العناصر الثلاثة: الفلاحين الذين هجروا الريف وإلتحقوا بالمشروعات الجديدة، وأصحاب الحرف الذين طوروا خبراتهم مع تقدم

أساليب الصناعة حين ضعفت الطوائف، والعمال الفنيين الأجانب الذين قدموا من بلاد إحتدم فيها الصراع بين رأس المال والعمل.

ومن هؤلاء وأولئك كانت خميرة النضال الجماعى الذى بدت تباشيره عندما أشرف القرن التاسع عشر على نهايته.

وقد حفل العقد الأول من القرن العشرين بالإضرابات التى نظمها العمال الأجانب وملكوا زمام قيادتها، وساهم فيها العمال المصريون بنصيب يتوقف حجمه على ما كان لهم من عدد فى المؤسسات التى كانت تقع فيها تلك الإضرابات لأسباب تتعلق بالمطالبة بتحسين ظروف العمل وشروطه.

وكانت تلك الإضرابات – ولا ريب– حدثاً فريداً فى حياة الطبقة العاملة المصرية أتاحت لها فرصة الوقوف على أساليب العمل الجماعى فى مواجهة رأس المال المستغل من أجل تحقيق المطالب الإقتصادية، ولا شك أن ما حققته بعض تلك الإضرابات من مكاسب ضئيلة جعلتهم يشعرون بمزايا إتحادهم وترابط مصالحهم وإن كان دور العمال المصريين فى تلك الإضرابات ثانوياً، لأنهم لم يكونوا على درجة من الدراية بأساليب العمل الجماعى تجعلهم شركاء على قدم المساواة مع العمال الأجانب، فضلاً عن نظرتهم إلى هؤلاء كفئة متعالية ممتازة فى المعاملة والأجور عن أبناء البلاد.

لم يكن تحقيق المطالب الإقتصادية هو كل ما أسفرت عنه حركة الإضرابات، فقد لمس العمال ضرورة المحافظة على مظهر تجمعهم فى شكل تنظيم دائم يجمع شملهم ويمثل مصالحهم، ومن ثم كان تأسيس النقابات أو "الجمعيات" – كما كانت تسمى فى ذلك الحين – التى كانت على درجة لا بأس بها من التنظيم، وكانت ثمة رابطة تجمع بين بعضها البعض. ولكن النجاح النسبى الذى أسفرت عنه حركة الإضرابات فى مطلع القرن العشرين قضى على ثماره تدخل السلطات المصرية والقنصلية وإنتهى هذا التدخل بوأد نقابات العمال الوليدة فى مهدها.

غير أن إنتعاش الحركة الوطنية خلال العقد الأول من القرن العشرين على يد مصطفى كامل ومحمد فريد، وعلو مدها نتيجة للأحداث التى مرت بالبلاد فى تلك الحقبة، وما تبعها

من بث روح الوطنية فى نفوس أبناء البلاد، والتطلع إلى التخلص من الإحتلال الأجنبى، والإرتفاع المستمر فى تكاليف المعيشة فى أعقاب الأزمة الإقتصادية التى عانت منها البلاد عام 1907، كان لهذا كله أثر كبير فى تحريك الطبقة العاملة المصرية لممارسة النضال الجماعى لتحقيق بعض المطالب الإقتصادية الملحة، يشد أزرهم ما إضطرم فى النفوس من حقد دفين على الأجانب ورأس المال الأجنبى الذى كان يمسك بخناق الإقتصاد الوطنى. فكان إضراب عمال ترام القاهرة (فى أكتوبر 1908) إشارة لبدأ هذه الحركة التى أسفرت عن تشكيل أول نقابة مصرية خالصة لعمال الترام ساندها الحزب الوطنى بإظهار (العطف) على مطالب العمال.

وكان ذلك (العطف) جزء من مخطط عريض وضعه الحزب الوطنى منذ إنتقلت رئاسته إلى محمد فريد، كان يرمى إلى تنظيم فئات الطبقة الكادحة من العمال والفلاحين لتكون – إلى جانب المثقفين من أبناء الطبقة الوسطى– ركيزة نضال الحزب ضد الإحتلال البريطانى، فأخذ الحزب يولى عناية لعمال الحرف اليدوية فنظمهم فى "نقابة عمال الصنائع الديوية"، ولم يحجب تأييده عن النقابات التى تضم عمالاً مصريين، وعمل على تثقيف العمال فى مدارس ليلية أطلق عليها إسم "مدارس الشعب"، كما سعى لتنظيم الفلاحين – بقدر أقل من النجاح– فى "نقابات التعاون".

غير أن الحكومة التى كانت واجهة لسلطات الإحتلال لم تقف مكتوفة الأيدى إزاء هذا النشاط السياسى الذى أخذ يضرب جذوره فى أعماق المجتمع بإتجاهه إلى تنظيم العمال والفلاحين، فكانت سلسلة المتاعب التى دفعت محمد فريد إلى الهجرة من مصر عام 1912، وتولى البوليس السياسى (القسم المخصوص) الذى أنشئ فى عام 1910 مطاردة كل من إتصل بالحزب الوطنى، وبقيت الحركة الوطنية حركة مثقفين أساساً، ولم تنجح فى تكوين جذور قوية لها بين الطبقة العاملة، كما لم تمتد جذورها بين الفلاحين حتى كانت ثورة 1919 فعاد العمال والفلاحين إلى الإلتحام بالنضال الوطنى.

وهكذا استمرت النقابات العمالية ضعيفة مطاردة حتى أعلنت الأحكام العرفية نتيجة قيام الحرب العالمية الأولى (عام 1914) وإعلان الحماية البريطانية على مصر وما تلا ذلك من

حظر مداولة كل نشاط إجتماعى أو سياسى، ومن ثم أغفلت دور النقابات وتوقف النشاط النقابى.

وقد أسفرت الحرب العالمية الأولى عن زيادة حجم الطبقة العاملة المصرية نتيجة إنتعاش الصناعة بسبب ظروف الحرب التى عرقلت سبيل استيراد المواد الصناعية، والصناعات الصغيرة التى أقيمت لتلبية إحتاجات جيوش بريطانيا ورغم ذلك انتكست الحركة النقابية بدلاً من نموها بنمو الطبقة العاملة بسبب الأحكام العرفية مما أدى إلى زيادة ظروف العمل سوء. فإذا أخذنا فى الإعتبار أن الرخاء النسبى الذى جلبته الحرب لم يستفد منه إلا التجار وملاك الأراضى الزراعية، أما العمال فلم تزد دخولهم برغم إرتفاع تكاليف المعيشة عن 100% عما كانت عليه قبل الحرب، ومن ثم كان إشتراك العمال فى ثورة 1919 ضرورة فرضتها ظروف الاستغلال الفاحش الذى تعرضوا له، وحتمتها أوضاعهم البائسة.

وأدى إشتراك العمال فى الثورة إلى إحياء روح النضال الجماعى فى نفوسهم، تلك الروح التى خبت جذوتها مع بداية الحرب، فعادوا إلى تنظيم صفوفهم وبعثت النقابات من جديد، وأخذت ترفع شعار التضامن والإتحاد لتحقيق نضال موحد من أجل تحسين ظروف العمل وشروطه، والإعتراف القانونى بنقاباتهم وإصدار تشريعات العمل، ومن ثم كان ظهور الإتحادات العمالية التى شكلت المحاولات الأولى فى تاريخ الطبقة العاملة المصرية لفرض وجودها كتجمع للعمل فى مواجهة رأس المال الذى أخذ يرقى مدارج النمو فى شتى ميادين استغلاله، وبدأت البورجوازية المصرية تسهم فى الصناعة والتجارة إلى جانب الزراعة التى كانت مجال استثمارها الوحيد حتى قيام الحرب فأخذت منذ نهاية الحرب تسعى لأن تجد لقدمها موضعاً إلى جانب الاستثمارات الأجنبية.

وتمثل نشاط النقابات – فى أعقاب الحرب– فى تنظيم عدد من الإضرابات قام بها عمال النقل بالقاهرة والأسكندرية وعمال شركات المرافق العامة وعمال الدخان، وعمال المطابع، وعمال الترسانة وعنابر السكك الحديدية. وإنحصرت مطالب العمال فى تخفيض ساعات العمل، وزيادة الأجور، والإعتراف بحقهم فى الحصول على أجازات مدفوعة الأجر، وتخصيص يوم للراحة أسبوعياً.

وكانت أبرز نتيجة لهذه الإضرابات، صدور قانون لجان التوفيق والتحكيم فى 18 أغسطس 1919 التى كان إختصاصها فحص وتحقيق الشكاوى بين العمال وأصحاب الأعمال، واستطاعت هذه اللجان – فى بعض الأحيان– أن تجعل النقابات تجنى ثمار مفاوضاتها الجماعية بوضع البذرة الأولى لعقود العمل المشتركة التى تشكل ركناً أساسياً من نشاط النقابات، مما أدى إلى تعضيد النقابات وتدعيمها وزيادة الإقبال على الإنضمام إليها. لذلك عمدت الشركات إلى مناهضة تلك الحركة عن طريق فصل رؤساء النقابات وأعضاء مجالس إدارتها، وشراء ذمم من أبدوا استعدادهم للتفاهم معها على حساب زملائهم، برفع أجورهم أو تحسين وضعهم الوظيفى.

وقد سجلت العشرينات الأولى إحتدام الصراع بين العمل ورأس المال –على وجه العموم– فقد أصبحت المشروعات الصناعية التى إزدهرت خلال الحرب تعانى من منافسة البضائع الأجنبية بعد عودة حركة الاستيراد إلى معدلاتها الطبيعية مما دفعها إلى ضغط العمالة وتوفير أعداد كبيرة من العمال وتخفيض أجور العمال الذين تبقى الشركات عليهم وزيادة ساعات عملهم، فكان من الطبيعى أن يشتد ساعد النقابات وتهب لتنظيم الإضرابات لمواجهة هذه الإجراءات.

وساعد فى تنظيم هذه الحركة إتحاد النقابات الذى كان أول إتحاد لنقابات العمال يؤسس فى مصر (عام 1921)، ويرجع الفضل فى تأسيسه إلى رجال الحزب الإشتراكى المصرى، وكان الإتحاد يضم نحو ثلاثة آلاف عامل عند بداية تأسيسه فى القاهرة، ثم إنتقل إلى الأسكندرية بإنتقال الحزب إليها بعد أن تحول إلى "الحزب الشيوعى المصرى"، وكان لنشاط المنظمين الشيوعيين أثر كبير فى تقوية النقابات وتنظيم نضالها، وبلغ الإتحاد أقصى درجات قوته عام 1923، حيث كانت تنضم تحت لوائه نقابات عديدة بالقاهرة والأسكندرية والمنصورة وطنطا وشبين الكوم، وساهم فى تنظيم عدد من الإضرابات لتحقيق المطالب الإقتصادية للعمال كان أخطرها إضراب عمال "مصنع أبى شنب" للزيوت والصابون بالأسكندرية حيث قام العمال بإحتلال المصنع بعد مناوشات وقعت بينهم وبين البوليس.

النضال الجماعى والحركة النقابية

لقد كان النضال الذى مارسه العمال فى مطلع العشرينات هو الدافع إلى إهتمام وزارة الخارجية البريطانية ودار المندوب السامى بالقاهرة بمتابعة نشاط العمال والحركة النقابية، وتعاون رجال مديرية الأمن العام بوزارة الداخلية فى مصر لإتاحة الفرصة أمام السلطات البريطانية للحصول على صورة كاملة لواقع النشاط المتصل بالعمل والعمال، وكان هؤلاء الرجال هم خير من يقوم بهذا العمل، فالإدارة الأوروبية ومديرية الأمن العام كانتا جهازاً واحداً يرأسه كين بويد الإنجليزى ويعاونه منذ أواخر العشرينات جريفز الإنجليزى أيضاً الذى إختص بمسائل العمل والعمال، ولم تدخر أجهزة الأمن العام جهداً فى رصد العمل النقابى بمعاونة القسم المخصوص الذى إرتبط بإدارة الأمن العام وإختص بمراقبة النشاط السياسى.

ولا ريب أن النضال الجماعى الذى مارسه العمال فى العشرينات كان على درجة كبيرة من الخطورة والإنتشار جعلته موضع أنظار السلطات البريطانية ورجال الأمن من الإنجليز لأسباب متعددة:

1. إرتباط بعض وقائع هذا النضال بنشاط الحزب الشيوعى المصرى فى مطلع العشرينات.
2. إتجاه الوفد إلى السيطرة على قيادات العمال كرد فعل لهذه العلاقة وحتى تدفع وزارة الشعب عن نفسها تبعة خلق الظروف الملائمة لنمو الشيوعية فى مصر، وهو إتهام روجت له الصحافة الأجنبية فى مصر والخارج.
3. نزول القصر والأحزاب الممائلة له إلى الميدان ومحاولتها إنتزاع قيادة العمال من الوفد – أو على الأقل– الحيلولة دون تجمع أعنة هذه القيادة فى يد الوفد وحده.
4. محاولة بعض العناصر المستقلة من المحامين السيطرة على بعض النقابات لإتخاذها ركيزة سياسية لهم تحملهم إلى مقاعد البرلمان.

وبذلك تحول العمال والحركة النقابية إلى عنصر هام ونشط فى الحركة الوطنية المصرية وهو أمر لم يشعر الإنجليز نحوه بالإرتياح، ومن هنا كان إهتمامهم بمراقبة الموقف إنتظاراً لسنوح فرصة قد تتيح لهم قدراً من السيطرة على الموقف.

وإذا كان النضال الجماعى للعمال فى مطلع العشرينات هو مبعث ذلك كله فإننا فى حاجة إلى وقفة عنده ندرس فيها: دوافعه، ومداه، وإنعكاسه على الحركة النقابية ذاتها.

حالت ظروف الحرب العالمية الأولى دون استيراد المواد الصناعية، فإتجه المستثمرون الأجانب إلى تصنيع بعض المواد الضرورية فى مصر، كما أدت متطلبات الحرب إلى إقامة عدد من الصناعات الصغيرة التى تخدم جيوش بريطانيا، وأتاحت هذه الظروف الفرصة لبعث بعض الصناعات القديمة. وشكلت فى عام 1917 لجنة حكومية لدراسة أحوال التجارة والصناعة فقدمت تقريراً أوصت فيه الحكومة بتشجيع الصناعة وحمايتها. ومن بين الصناعات التى إزدهرت خلال الحرب الأولى: صناعة الأثاث وغيرها من المصنوعات الخشبية والمصنوعات الجلدية، وصناعة الأسمنت، والصابون، والزيوت، والكحول، والسجاد، والمصنوعات الزجاجية، والخزفية، ومنسوجات التريكو والملابس، والأثاث المعدنى، والأدوات المنزلية، ومطاحن الغلال الآلية[1] . واستطاعت الشركات التى كانت موجودة منذ أوائل القرن العشرين والتى كثيراً ما هددها الإفلاس، أن تثبت مركزها وتجنى أرباحاً وافرة بسبب إحتكارها الفعلى للسوق المحلية فكانت الحرب بمثابة حماية جمركية طبيعية ساعدت على إزدهار الصناعة فى مصر إزدهاراً نسبياً.

وبإنتهاء الحرب إنتهت هذه الحماية الطبيعية وأخذت المؤسسات الصناعية تعانى من الصعوبات الإقتصادية ولعل أهمها:

1. إنكماش حجم السوق المحلية فى مصر بإنتهاء الحرب ورحيل القوات التى استدعت ظروف الحرب حشدها فى مصر.
2. عودة حركة الواردات إلى ما كانت عليه قبل الحرب وتدفق المصنوعات الأوروبية من جديد على السوق المصرية بأسعار جعلت الإنتاج المحلى يعجز عن منافستها فى غيبة الحماية الجمركية.
3. ضعف القوة الشرائية فى السوق المصرية بسبب بقاء أجور العمال عند الحدود التى كانت عليها قبل الحرب ونتيجة الدمار الذى لحق بالريف المصرى الذى استنزفت

[1]Issawi Charles: Egypt at mid – century, Oxford 1954, P 140.

السلطة العسكرية البريطانية خيراته وسواعد زهرة شبابه، وذلك فى الوقت الذى إزدادت فيه تكاليف المعيشة إلى ما يربو على 100% مما كانت عليه قبل الحرب.

وكان من الطبيعى أن تغلق بعض المصانع الصغيرة أبوابها وتعجز عن متابعة الإنتاج، بينما لجأت المصانع الكبيرة – نسبياً– إلى محاولة تخفيض حجم وتكاليف الإنتاج عن طريق إنقاص العمالة بطرد بعض العمال، وتخفيض الأجور، وإطالة ساعات العمل، ولم يكن من المنتظر أن يقف العمال مكتوفى الأيدى فى مواجهة هذه الإجراءات، فشملت البلاد حركة إضرابات عارمة فى المناطق التى إتخذت قواعد صناعية خلال الحرب مثل القاهرة والأسكندرية ومدن قناة السويس، وكانت دوافع تلك الحركة إقتصادية بحتة. واتسمت بالتلقائية المطلقة فلم يكن هناك – بإعتراف المندوب السامى نفسه[2]– أيدى خفية تقوم بتحريك العمال، وإنما كان يحركهم واقعهم التعس. وإنحصرت المطالب العمالية فى تلك الحقبة فيما يلى:

1. إصدار تشريعات العمل التى تكفل تنظيم العلاقة بين العمل ورأس المال وحماية حقوق العمال.
2. إيقاف حركة الفصل الجماعى للعمال التى إنتشرت فى كل القطاعات الإقتصادية تقريباً.
3. زيادة الأجور لمواجهة إرتفاع تكاليف المعيشة وإنقاص ساعات العمل.
4. الإعتراف القانونى بنقابات العمال.

وكان أسلوب النضال الجماعى السائد فى العشرينات هو الإضراب وإحتلال المصانع والإعتصام بها مع التوقف التام عن العمل كما حدث فى معظم الحالات التى وقعت فى تلك الفترة، أو الإعتصام مع الاستمرار فى العمل وطرد أصحاب المصانع منها كما حدث فى حالة شركة الزيوت المصرية (إيجولين) بالأسكندرية وشركة مصانع زيوت أبى شنب بالأسكندرية أيضاً، أو تحطيم الآلات فى الحالات التى أدت فيها منافسة الآلة إلى الاستغناء عن العمال، كما حدث فى حالات إضراب عمال السجاير، ويتلو الإضراب – عادة– تقدم

[2] انظر الوثيقة رقم 2.

العمال بمطالبهم إلى السلطات الإدارية التى تهب لمواجهة الموقف وغالباً ما كانت تلك السلطات تحاول فض الإضراب بالقوة إذا كان العمال خارج المصنع، أو محاولة فضه بالطرق السلمية إذا كان العمال متعصبين داخل المصنع.

وعند عرض المطالب التى يتقدم بها العمال المضربين على مجلس التوفيق والتحكيم، كان يتولى تمثيل العمال إما أعضاء من نقابتهم أو محامى يختاره العمال للدفاع عن مطالبهم، إذا رفض أصحاب العمل الإعتراف بأعضاء النقابة ممثلين للعمال. وكثيراً ما كانت الإضرابات تقع فى مصانع أو مؤسسات ليست لها نقابة معينة، وتتكون النقابة خلال الإضراب من بعض قادته، ولذلك حرص أصحاب الأعمال عند تسوية المنازعات مع عمالهم على إشتراط فصل قادة الإضراب، أو أعضاء مجلس النقابة، ولا نكاد نجد حالة واحدة من تلك التى وردت بتقارير الأمن عن حوادث النضال الجماعى للعمال فى تلك الفترة نجح فيها العمال فى الإحتفاظ بقيادتهم، إذ كان أصحاب العمل يصرون على فصل أعضاء النقابة أو قادة العمال حتى لو إضطروا إلى تعويضهم مادياً عن الفصل، حتى يستأصلوا شأفة العمل الجماعى المنظم من مؤسساتهم أو مصانعهم، والأمثلة على ذلك كثيرة تفيض بها التقارير الخاصة بإضرابات العمال فى أعوام 1924 و1926 و1927[3].

وكان أول عمل جدى قامت به الحكومة لتنظيم شئون العمل بمصر هو إصدار القانون رقم 13 لسنة 1904 الخاص بالمحال المقلقة للراحة والضارة بالصحة والخطرة، ثم القانون رقم 14 لسنة 1909 الخاص بتشغيل الأحداث فى محالج القطن ومصانع المنسوجات والدخان وحين تفاقمت مشاكل العمل بعد الحرب العالمية الأولى، وقامت النقابات التى عادت لمزاولة نشاطها بعد الحرب بتنظيم حركة المطالبة بتحسين أحوال العمل، وإنتشرت الإضرابات لتحقيق هذه الغاية، قامت الحكومة بتشكيل "لجنة التوفيق والتحكيم" فى 18 من أغسطس 1919 من خمسة أعضاء من كبار الموظفين برياسة موظف إنجليزى كبير هو السير جرانفيل، وعهد إليها بتسوية المنازعات التى تنشأ بين العمال وأصحاب الأعمال فى شتى أنحاء البلاد، وكانت اللجنة تتخذ من القاهرة مقراً لها، وتصدر قراراتها من خلال ما تتوصل إليه من إتفاق بين الطرفين المتنازعين.

[3] انظر الوثائق أرقام 1، 2، 5.

وبتعقد مشاكل العمل فى مطلع العشرينات، وعلو مد النضال الجماعى، عجزت لجنة التوفيق عن الوصول إلى حلول لمعظم المشاكل التى عرضت عليها، وإزدادت المشاكل العمالية تفاقماً، فعمدت الحكومة إلى توسيع نطاق لجان التوفيق بزيادة عددها، فتقرر فى أول مايو 1924 تشكيل لجان التوفيق بالأقاليم برياسة المدير أو المحافظ وعضوية ممثل للنيابة العامة وأحد القضاة وممثلين لطرفى النزاع على أن تصدر قراراتها بإجماع آراء الحاضرين[4].

ولكن هذه اللجان لم تكن مجدية، لأن قراراتها ليست ملزمة لأحد، وكثيراً ما نزل أصحاب الأعمال على حكمها ثم عادوا ينقضونه دون حسيب أو رقيب، كما أنهم لم يعترفوا بممثلى العمال لعدم وجود إعتراف قانونى بالنقابات. ورأى المسئولون الإنجليز بإدارة الأمن العام أن إصدار تشريع معقول للعمل يصل إلى صيغة معتدلة للإعتراف بنقابات العمال قد يضع حداً للنشاط العمالى المتزايد، حتى لا يفلت زمام الموقف من يد الحكومة، فعرضت وزارة الداخلية على مجلس الوزراء مذكرة بهذا الشأن، إقترحت فيها تشكيل لجنة يعهد إليها بحث نظام العمل والعمال فى البلاد وتقديم الإقتراحات بما يمكن إتخاذه فى هذا الصدد من وسائل تشريعية. ووافق مجلس الوزراء على هذا الإقتراح فى 2 يوليو 1927، وعهد إلى وكيل وزارة الحقانية عبد الرحمن رضا باشا برياسة اللجنة التى تكونت من إثنين من أعضاء البرلمان هما الدكتور محجوب ثابت ومحمد صبرى أبو علم، وبعض الموظفين الذين لوظائفهم علاقة بنظام العمل.

وقد قدمت اللجنة مشروع تشريع العمل فى مارس 1929، تناولت فيه عقود العمل والتزامات أصحاب الأعمال والعمال وتحديد ساعات العمل بتسع ساعات يومياً، وقواعد تشغيل النساء والأحداث، ولجان التوفيق والتحكيم، وعرض المشروع بعد ذلك على النقابات وإتفاقات العمل المشتركة فنص على ضرورة الإعتراف بنقابات العمال وأصحاب الأعمال، وبحق النقابات فى إبرام إتفاقات العمل المشتركة ومباشرة الحقوق والدعاوى الناشئة عنها أو المتعلقة بها. وتناول المشروع بعد ذلك الأحكام الخاصة بإصابات العمل وأمراض المهنة، وأشار إلى

[4] إبراهيم الغطريفى: تطور تشريع العمل، دار النهضة العربية 1965، ص 406.

ضرورة إنشاء "مكتب العمل" لمراقبة تنفيذ القانون وتسجيل عقود النقابات والتفتيش على المصانع[5].

لقد كان مشروع عبد الرحمن رضا مشروعاً تقدمياً بالنسبة لظروف تلك المرحلة، برغم عدم إشتماله على أحكام تحمى العامل من الفصل التعسفى وتؤمن مستقبله فى حالة التقاعد بسبب الشيخوخة أو العجز، وبرغم خلوه من الإعتراف بحق العامل فى أجازة سنوية مدفوعة الأجر، وكذلك لم يشر إلى حق العامل فى الراحة الأسبوعية، ولكنه وضع فى إعتباره ضرورة الإعتراف القانونى بالنقابات، وضرورة إقامة هيئة حكومية تختص بمراقبة مسائل العمل والعمال، وإن كان قد تردى فى الخطأ حين إقترح أن يكون مكتب العمل تابعاً لوزارة الداخلية، وحين أخرج عمال الزراعة من دائرة الخضوع للقانون.

ولكن الحكومة أهملت مشروع القانون المقترح على ما فيه من ثغرات ولم تأخذ إلا بالإقتراح الخاص بإنشاء مكتب العمل، فأصدرت فى نوفمبر عام 1930 قراراً وزارياً بإنشائه وألحق بإدارة عموم الأمن العام بوزارة الداخلية. وحددت إختصاصه بمراقبة تنفيذ القوانين الخاصة بالمحال المقلقة للراحة والضارة بالصحة والخطرة، وتشغيل النساء والأحداث، وعمل الأبحاث وتقديم البيانات التى يتطلبها إصدار تشريع للعمل، ودراسة أسباب المنازعات العمالية، وسبل تنظيم النقابات، وعادات العمال ووسائل معيشتهم وأسباب البطالة ومحاولة إيجاد حل لها، وجمع المعلومات والإحصاءات عن المنازعات بين العمال وأصحاب الأعمال، وقرارات لجان التحكيم، وأخطار العمل والإصابات الناشئة عنها، والأجور وساعات العمل[6].

وبذلك صرف النظر عن إصدار تشريع العمل الذى إقترحته لجنة عبد الرحمن رضا إرضاء لأصحاب الأعمال الذين كان معظمهم من الأجانب والذين حرصوا على إعاقة إصدار مثل هذا التشريع رغم إعتداله وتحفظه حتى لا يتحملوا أعباء مالية تثقل كواهل مشروعاتهم التى كانت تعانى صعوبات جمة منذ وضعت الحرب أوزارها وزادت الأزمة الإقتصادية العالمية تلك الصعوبات حدة.

---

[5]انظر نص تقرير لجنة عبد الرحمن رضا فى:
حسنى الشنتناوى: العمل والعمال فى مصر، عدد خاص من مجلة كلية الحقوق، القاهرة 1934.

[6]انظر/ مكتب العمل: تقرير سنوى لعام 1935، المطبعة الأميرية 1936، ص 1 – 2.

وكان العمال المصريون أشد الطبقات الإجتماعية معاناة من الأزمة الإقتصادية التى تفجرت فى العالم الرأسمالى فى نهاية العشرينات وإمتدت آثارها إلى مصر. ودفعت تلك الأزمة العمال إلى إعادة تنظيم نقاباتهم وممارسة العمل الجماعى فى مواجهة رأس المال، فقد أدت السياسة التى إنتهجتها الحكومة المصرية لمواجهة الأزمة الإقتصادية إلى وقوع موجة من الغلاء الفاحش أثقلت كاهل المستهلكين وخاصة الطبقات الفقيرة فى المجتمع، إذ أدت السياسة الجمركية التى فرضتها الحكومة فى فبراير 1930 إلى رفع أسعار الكثير من السلع الضرورية وحرمان المستهلك من الحصول على هذه السلع من الأسواق الخارجية بالأسعار الهابطة التى خلقتها الأزمة الإقتصادية العالمية، كما فتحت المجال أمام المنتجين والتجار المصريين – وخاصة فى مجال السلع الإستهلاكية– لفرض الأسعار العالية والتلاعب بها بالتخزين والإحتكار الضار بالمستهلكين[7]. وفى نفس الوقت ترتب على الأزمة الإقتصادية إنخفاض فى معدلات الأجور، إذ يتضح من تقرير بتلر (مارس 1932) أن الأجر اليومى للعامل غير الفنى كان يتراوح بين 7 قروش و12 قرشاً، بينما كان أجر العامل الفنى يتراوح بين 20 – 30 قرشاً، وأجر العامل الحرفى بين 6 – 8 قروش يومياً، وبلغ أجر الحدث خمسة قروش فى الأسبوع[8]. أضف إلى ذلك تعرض عمال الصناعة والمرافق العامة للبطالة نتيجة الإنكماش الإقتصادى الذى صاحب الأزمة وما ترتب عليه من تخفيض حجم العمالة فى تلك المؤسسات.

لذلك كان من الطبيعى أن يتحرك العمال لمواجهة آثار الأزمة الإقتصادية فعادوا إلى ممارسة النضال الجماعى، وبدأت النقابات منذ منتصف عام 1929 تنظم الإضرابات بالقاهرة والأسكندرية ومدن القناة للمطالبة بزيادة الأجور وتخفيض ساعات العمل، ومقاومة عمليات تسريح العمال. وإشتد ساعد النقابات خلال الفترة القصيرة التى تولى فيها الوفد الحكم فى عام 1930، فنشطت حركة الإضرابات والشكاوى الجماعية من قطاعات واسعة ومتباينة من الطبقة العاملة كان أهمها عمال شركة النور بالأسكندرية وعمال عنابر السكك الحديدية، وعمال الحركة الإدارية بالسكك الحديدية، والعمال المصريين فى عملية خزان

[7] انظر/ جمال الدين سعيد: التطور الإقتصادى فى مصر منذ الكساد العالمى الكبير، مكتبة النهضة المصرية 1955.
أمين عز الدين: تاريخ الطبقة العاملة المصرية فى الثلاثينات 1929 – 1939، دار الشعب 1972، ص 15 – 16.

[8] هارولد بتلر: تقرير عن حالة العمل والعمال فى مصر وبعض مقترحات تتعلق بالتشريع الإجتماعى المزمع سنه، المطبعة الأميرية 1932، ص 1 – 8.

أسوان، والعمال الحرفيين وعمال النقل. وتعكس هذه الظاهرة تطلع العمال إلى حكومة الوفد لتحقيق أملهم فى إصدار تشريع العمل وفق المشروع الذى أعدته لجنة عبد الرحمن رضا. ولكن إنقضت الشهور التى قضاها الوفد فى الحكم دون إتخاذ خطوة إيجابية فى هذا الصدد، فقد كان الوفد حريصاً على تجاوز الأزمة الإقتصادية دون إضافة أعباء جديدة على رأس المال، لذلك تغاضى عن الاستجابة للمطالب العمالية.

واتسمت حركة النقابات فى مواجهة الأزمة الإقتصادية بالتلقائية المطلقة فلم يكن ثمة تنسيق بين النقابات وبعضها البعض، فيما عدا مجموعة نقابات عمال النقل والمطابع التى نسقت فيما بينها – إلى حد ما– وكان محورها "نقابة عمال ترام القاهرة"، ولم يكن ثمة قيادة موحدة للحركة العمالية فى صورة إتحاد عام ينظم نضال النقابات فى مواجهة رأس المال، حتى كانت محاولة إقامة إتحاد للنقابات (فى أبريل 1930) تزعمها عزيز ميرهم المحامى الوفدى أسفرت عن تكوين إتحاد عام للنقابات برئاسة أحمد محمد أغا، وهو محامى وفدى أيضاً. وقام فى نفس الوقت إتحاد آخر ضم بعض نقابات الحرفيين عرف بإسم "الإتحاد العام لنقابات عمال القطر المصرى" برياسة داوود راتب عضو حزب الأحرار الدستوريين، وقد كلفته الحكومة بإدارة حركة العمال لحسابها مقابل مكافأة مالية سخية، ثم ما لبثت بعض العناصر الممالئة للوفد أن تمكنت من تدبير إنقلاب داخل الإتحاد أزيح على أثره داوود راتب من رئاسة الإتحاد، ونصب عباس حليم – أحد نبلاء الأسرة المالكة– مكانه (17 ديسمبر 1930)[9].

ودارت مطالب الطبقة العاملة المصرية وحركتها فى تلك الحقبة حول ثلاث قضايا رئيسية هى:

1. إصدار تشريع العمل.
2. مواجهة آثار الأزمة الإقتصادية على الأسعار والأجور.
3. الإعتراف القانونى بنقابات العمال، وضمان الحرية النقابية.

[9] انظر/ رءوف عباس: الحركة العمالية فى مصر 1899 – 1952، دار الكتاب العربى 1968، ص 90 – 91.

ولم تكن حكومة إسماعيل صدقى – التى دأبت على مصادرة الحريات العامة وتعطيل الدستور– لتسمح بقيام حركة عمالية منظمة تحت قيادة إتحاد للنقابات، وخاصة أن كل الشواهد كانت تدل على أن هناك صلة وثيقة تربط الإتحاد بالوفد بما يشبه التحالف. فأسرعت الحكومة إلى إغلاق دار الإتحاد (15 مارس 1931) وشنت على النقابيين حرباً فى أرزاقهم، فكانت تفصلهم، وتطبق عليهم قانون المشبوهين، فتلقى القبض عليهم بين وقت وآخر وتزج بهم فى سجون أقسام البوليس بالقاهرة والأسكندرية. ودعمت الإتحاد الذى أقامته جهود حكمدارية البوليس بالأسكندرية وتمتع بالرعاية الملكية، كما أقيم إتحاد آخر للنقابات بالقاهرة حظى بتأييد الحكومة ورعاية القصر الملكى.

أما النضال الجماعى التلقائى اليومى للعمال من أجل تحقيق مطالبهم المباشرة فقد تفاقم فى ظل الأزمة الإقتصادية، وقابلته الحكومة بالبطش والقمع ولكنها عجزت عن وضع حد له. وحاولت الحكومة فى الوقت نفسه إلتماس بعض الحلول لمشاكل العمل المتفاقمة، فأنشأت مكتب العمل (فى نوفمبر 1930) على نحو ما رأينا، وقد بدأ المكتب حياة محفوفة بالصعاب لقلة الموظفين الذين خصصوا له، وعدم خبرتهم بمشاكل العمل، وضآلة ميزانيته، فضلاً عن الصلة المثيرة للريبة التى تربطه بإدارة أهم وسائلها سلطة البوليس. فلم يكن من المنتظر والحالة هذه أن يقوم بالمهام الملقاة على عاتقه.

ولذلك بقيت المطالب الرئيسية للعمال دون حل، وصعد العمال نضالهم الجماعى، وأثار "الإتحاد العام لنقابات عمال القطر المصرى" المسألة العمالية فى مصر أمام مؤتمر إتحاد النقابات العالمى المنعقد فى مدريد (يوليو 1931) فإضطرت الحكومة إلى توجيه الدعوة إلى مكتب العمل الدولى بجنيف لإرسال "بعثة استشارية" لمصر تقوم بفحص حالة الصناعة فى البلاد عن كثب، وتقدم تقريراً للحكومة المصرية عن خير الوسائل لتنظيم مكتب العمل، فوافق المكتب على إيفاد هارولد بتلر مساعد مدير مكتب العمل الدولى ومساعده لوفورد تشيلدز إلى مصر لهذا الغرض. وقد وضع بتلر تقريراً تفصيلياً إقترح فيه مبادئ تتصل بتشريع العمل، وذهب إلى أن "السياسة العمالية لمصر لا يجب أن تأخذ فوراً بالنظم الراقية التى تسير عليها الدول الصناعية الكبرى.. فلا يمكن الوصول لأول وهلة إلى ما وصلت إليه أوروبا الغربية، وإنما يمكن التدرج فى هذا السبيل كلما زاد إتقان الصناعة وحسنت

الإدارة[10].." واقترح إنشاء مجلس استشارى أعلى للعمل يعاون الحكومة على إعداد التشريعات العمالية.

وأخذت الحكومة ببعض ما جاء بتقرير بتلر، فشكلت لجنة تشريعية برئاسة محمود فهمى القيسى باشا مستشار الداخلية ليتولى إعداد البرنامج التشريعى الذى ينظم شئون العمل والعمال، كما أنشئ المجلس الاستشارى الأعلى للعمل برئاسة أحمد زيور باشا، وحددت إختصاصاته "بمعاونة الحكومة على إعداد قوانين العمل، وإرشادها فيما يتعلق بمعالجة شئون العمال ومساعدة مكتب العمل فى رسم خطة لمختلف الأبحاث التى يقوم بها والإشتراك مع الحكومة بوجه عام فى تحسين حال العمل والعمال..." وقد عينت الحكومة بهذا المجلس ممثلين للمصالح الحكومية التى تستخدم عمالاً، والشركات الكبرى وإتحاد الصناعات، وإقترح المستر جريفز مدير مكتب العمل أن تقوم الحكومة بتعيين ممثلى العمال بالمجلس الأعلى على أن يستبدلوا بغيرهم ممن تنتخبهم النقابات بعد تنظيمها[11].

وأصدرت الحكومة بعض القوانين التى تنظم أحوال العمل، فصدر القانون رقم 48 لسنة 1923 الخاص بتشغيل الأحداث، والقانون رقم 80 لسنة 1933 بشأن تشغيل النساء، ثم القانون رقم 147 لسنة 1935 الخاص بتحديد ساعات العمل فى بعض الصناعات الخطرة. غير أن جميع هذه الجهود التشريعية أغفلت التعرض للمشاكل العمالية الملحة التى عانى منها العمال فى مطلع الثلاثينات نتيجة الأزمة الإقتصادية، ووجهت نضالهم الجماعى خلالها، ولذلك لم تنجح هذه التشريعات فى وضع حد للحركة اليومية للطبقة العمالية المصرية كما لم تتمكن الصراعات الحزبية التى إنعكست آثارها على الحركة العمالية من أن تصرف إهتمام العمال عن المطالب الإقتصادية الملحة التى حركوا نضالهم من أجلها، فشهد النصف الأول من الثلاثينات سلسلة من الإضرابات التى نظمها عمال شركة قناة السويس، وعمال شركات المرافق العامة، وعمال النقل وغيرهم، وكانت كلها تدور حول مطالب محددة هى: إيجاد حل لتدهور معدلات الأجور ومشكلة البطالة المتفاقمة، واستمرت تلك الإضرابات تقض مضاجع الحكومة ورأس المال، رغم غياب القيادة العمالية المركزية

[10] هارولد بتلر: المرجع السابق، ص 9 – 30.
[11] مكتب العمل: تقرير سنوى لعام 1935، ص 28.

نتيجة مطاردة الحكومة لإتحاد نقابات عمال القطر المصرى وإنشقاق صفوف النقابات – كما سنرى– بين مؤيد للوفد، ومشايع لعباس حليم، ورغم إجراءات القمع التى إتبعتها إدارة الأمن العام التى كان يرأسها الإنجليزى كين بويد[12].

وإذا كان ذلك هو دوافع النضال الجماعى للطبقة العاملة المصرية فإننا نحتاج إلى وقفة عند قيادة هذا العمل الجماعى ممثلة فى النقابات والإتحادات العمالية لنرى مدى فاعلية التنظيم النقابى فى تلك السنوات ونقف على أبرز سماته، من واقع الوثائق البريطانية التى بين أيدينا.

تشير ثلاثة من التقارير التى يضمها قسم الوثائق إلى النقابات العمالية التى كانت موجودة بالقاهرة فى أكتوبر 1926، ومايو 1927. وفبراير 1931، كما يشير التقرير الثانى الخاص بعام 1927 إلى النقابات التى كانت قائمة بسائر أنحاء القطر والقوائم التى تضمنتها هذه التقارير على قدر كبير من الأهمية التاريخية فهى تقدم لنا أول حصر رسمى للنقابات التى عاشت فى أواخر العشرينات ومطلع الثلاثينات وإن كنا نأخذ على هذا الحصر إغفاله لنقابات المؤسسات وهى الخلايا النشطة التى كانت تدير حركة النضال الجماعى التلقائية فى تلك الحقبة من الزمان، كنقابات شركات الزيوت بالأسكندرية التى نشطت فى أعقاب الحرب، ونقابة عمال أسمنت المعصرة، وعمال السكر بالحوامدية وغيرها من نقابات المؤسسات، ولعل ذلك راجع إلى إختفاء معظم هذه النقابات نتيجة تدخل سلطات الأمن ضدها فور تحركها لقيادة حركات العمال، وإصرار أصحاب الأعمال على التخلص من القيادات النقابية بالفصل ولو أدى الأمر إلى إغلاق المصانع لفترات زمنية طويلة. ولا ريب أن الإقدام على مثل هذا الإجراء الأخير كان يعرض العمال للتشرد والجوع، فى وقت إحتدمت فيه الأزمة الإقتصادية، مما كان يدفعهم إلى التخلى عن قيادتهم، وقبول قرارات الفصل الصادرة ضدها، أو الإصرار فى بعض الأحيان على تعويض تلك القيادات مادياً كثمن للتخلص منها مثلما حدث لعمال أسمنت المعصرة وعمال شركات الزيوت بالأسكندرية فى العشرينات.

[12] راجع/ رءوف عباس: المرجع السابق، ص 96 – 106.

ونستطيع أن نتتبع تطور النقابات العمالية فى القاهرة من خلال تلك التقارير الثلاثة التى خرجنا منها بالإحصاء التالى:

السنة	عدد النقابات	عدد الأعضاء	مالية النقابة مليم جنيه	نصيب العضو فى مالية النقابة مليم
1926	14	9934	3696.838	380
1927	18	9848	2377.-	290
1931	33	11854	5336.914	450

ونستنتج من هذا الإحصاء أن النصف الثانى من العشرينات شهد نقصاً فى عدد العمال المنظمين فى نقابات بمقدار 1% تقريباً، يقابله نقص فى مالية النقابات بلغ نحو 33% ويرجع ذلك إلى ظروف القهر والبطش التى واجهتها النقابات على يد الحكومات الرجعية التى شكلها أحمد زيور باشا ومحمد محمود باشا وكانت النتيجة الطبيعية لهذه السياسة عزوف بعض العمال عن الإنضمام إلى النقابات. كما أن الأزمة الإقتصادية التى إكتوى العمال بنارها جعلتهم يعجزون عن سداد إشتراكات العضوية مما جعل مالية النقابات تتدهور بصورة ملحوظة. ورغم ذلك نجد عدد النقابات يزيد زيادة ملحوظة فى الفترة نفسها بلغت نسبتها 35% ويرجع ذلك إلى الإنقسام الذى ترتب على إمتداد أصابع الحكومة والقصر الملكى بين صفوف العمال، فإنقسمت نقابة عمال ترام القاهرة إلى نقابتين تناصب كل منهما الأخرى العداء، كما إنقسم عمال شركة هليوبوليس أيضاً على أنفسهم وأصبحت تنتظمهم ثلاث نقابات بدلاً من نقابتين كانت إحداهما لعمال الترام والأخرى للعمال الفنيين المصريين والأجانب. ودخلت إلى الميدان نقابتان جديدتان هما: نقابة عمال السجاير، ونقابة المكوجية. ونلاحظ على الأرقام الخاصة بعام 1931 زيادة أعضاء النقابات بنسبة 17% عما كانوا عليه فى عام 1927 وزيادة عدد النقابات بنسبة 75%، وزيادة مالية النقابات بما يقرب من 100%، ويرجع سبب هذا التطور الذى شهدته نقابات القاهرة – فى رأينا– إلى عاملين:

1. آثار الأزمة الإقتصادية التى جلبت لنقابة العمال المصريين التى كانت تنظم عمالاً حرفيين وبعض عمال مصلحة السكك الحديدية المزيد من الأعضاء، جاء معظمهم

من عمال السكك الحديدية، بدأوا يتحركون تحت لواء هذه النقابة بقيادة الدكتور محجوب ثابت، وقد بلغت الزيادة فى عضوية النقابة 300% عما كانت عليه فى 1927، وقفزت ماليتها فجأة من جنيهان فقط فى عام 1927 إلى 3330.387 جنيهاً فى عام 1931، ولما كان العمال أعجز مادياً من أن يدفعوا للنقابة مثل هذا المبلغ الكبير فإننا نعتقد أن ثمة دعم مادى قدمته الحكومة لهذه النقابة لاستقطاب أكبر قدر ممكن من العمال والبعد بهم عن حركة "إتحاد عام النقابات" الذى كان يديره عزيز ميرهم وحسنى الشنتاوى ومحمد أحمد أغا لحساب الوفد، و"إتحاد نقابات عمال القطر المصرى" الذى كان يديره عباس حليم بتنسيق تام مع الوفد أيضاً، وعنيت هذه النقابة بتقديم الخدمات الإجتماعية لأعضائها للتخفيف من وقع الأزمة الإقتصادية عليهم.

2. قيام "إتحاد نقابات عمال القطر المصرى" بتأسيس نقابات للعمال الحرفيين مثل عمال الصاغة والحدادين والطباخين، وعمال النجارة، وعمال التنظيم والحوذية، وعمال البناء... إلخ وذلك بقصد إيجاد ثقل له فى الحركة النقابية تضفى عليه صفة تمثيل العمال.

فإذا إنتقلنا من القاهرة إلى باقى بلاد القطر لا نجد لدينا معلومات عن نقابات العمل خارج القاهرة قبل 1927 أو بعدها، فلم تهتم إدارة الأمن العام برصد النقابات بالأسكندرية وغيرها من المناطق الأخرى إلا فى هذه السنة، وإن كانت لم تغفل عن رصد نشاط تلك النقابات حين كانت تهب لممارسة النضال الجماعى. ونتبين من المعلومات الخاصة بنقابات الأسكندرية فى 1927 أنه كان يوجد بالثغر 21 نقابة عمالية بلغ عدد أعضائها 5401 عضواً، أما عن منطقة قناة السويس بمدنها الثلاث: بورسعيد والإسماعيلية والسويس، فقد بلغ عدد نقابات العمال بها تسعاً تضم فى عضويتها 4233 عاملاً بينما بلغ عدد نقابات العمال بمدن الوجه البحرى الأخرى 11 نقابة تنتظم 1911 عاملاً. ولم يكن فى الوجه القبلى سوى نقابتان بالفيوم إحداهما لموظفى الحكومة والأخرى لموظفى الحكومة خارج الهيئة. وإن كنا قد أسقطنا من إعتبارنا عند استخلاص هذه الأرقام من التقارير الخاصة بحصر النقابات فى القاهرة والأسكندرية وقناة السويس والوجه البحرى نقابات الموظفين وكان عددها ثلاث نقابات هى:

1. نقابة موظفى الحكومة وكانت تضم 3826 عضواً فى 1926 نقص عددهم إلى 3000 عضواً فى 1927 ولم ترد أى إشارة إلى هذه النقابات فى تقرير عام 1931، ولعلها حلت أو أهملها صاحب التقرير عمداً لأنها لم تكن تمارس نشاطاً تخشاه إدارة الأمن العام.
2. نقابة كتبة وموظفى المصالح الحكومية وقد تراوح عدد أعضائها ما بين 495 – 688 عضواً خلال الفترة 1926 – 1931.
3. نقابة موظفى الحكومة خارج الهيئة وهم يمثلون أدنى فئات الموظفين مرتبة، وكانوا يتقاضون أجورهم باليومية وليس على أساس الراتب الشهرى، وكانت أجورهم أقل من الموظفين داخل الهيئة، وفرص ترقياتهم محدودة، رغم أنهم يؤدون نفس الواجبات، فهم أقرب إلى أوضاع العمال وأحوالهم منهم للموظفين، وقد زاد حجم العضوية فى هذه النقابة زيادة هائلة فى مطلع الثلاثينات بلغت 300%.

ووصفت تقارير الأمن هذه النقابات الثلاث بالسكينة، والدعة، والإعتدال. ونوهت بعدم إرتباطها بالأحزاب السياسية أو العمل السياسى من قريب أو بعيد. ولذلك لم نجد هناك داع لحسابهم على حركة النضال الجماعى للعمال، فقد كان موظفو الحكومة على وجه العموم أحسن الفئات العاملة حالاً، لأنهم يحصلون على رواتب مضمونة لم تتعرض للخفض سوى مرة واحدة فى أعقاب الحرب العالمية الأولى حين ألغيت علاوة غلاء المعيشة، وحتى حين ألغيت تلك العلاوة لم يحركوا ساكناً، كما أنهم أكثر استقراراً وأقل تعرضاً للفصل فلم يعرفوا البطالة من قريب أو بعيد، وساعات عملهم محدودة، لذلك إنصرفوا عن تأييد نضال العمال من أجل تحسين أحوالهم الإقتصادية.

ومن الملاحظ أن العمال كانوا يرغبون عن الإنضمام إلى النقابات بصفة عامة، ولعل ذلك يرجع بالدرجة الأولى إلى عدم نضج الوعى الطبقى عند العمال المصريين فى تلك الحقبة من الزمان، بقدر ما يرجع إلى ما كان يسببه الإنضمام إلى عضوية النقابات من متاعب لهم نتيجة مطاردة السلطات ورأس المال لتلك النقابات. ودليلنا على ذلك أن تعداد عام 1927 يشير إلى أن عدد العمال بمحافظة القاهرة بلغ 606.372 عاملاً فى قطاعات الصناعة والتجارة والنقل والخدمات، بينما يشير تقرير الأمن الخاص بالنقابات فى السنة

نفسها إلى أن عدد أعضاء النقابات (بما فى ذلك موظفى الحكومة) بلغ 14.036 عضواً أى أن نسبة من كانوا ينتمون إلى النقابات لم تكن تتجاوز 2.3% من مجموع العاملين فى مختلف القطاعات. وكذلك الحال بالنسبة لنقابات العمال بالأسكندرية إذ يشير نفس التعداد إلى أن عدد العمال بالثغر بلغ 131.098 عاملاً فى قطاعات الصناعة والتجارة والنقل والخدمات بينما كان عدد أعضاء النقابات بالأسكندرية 5401 وبذلك تكون نسبة أعضاء النقابات4.1% من مجموع العاملين بالمدينة.

وتركت هذه الظاهرة أثرها على النضال الجماعى للعمال، فلم تتوافر للنقابات الإمكانيات المادية التى تجعل منها مفاوضاً قوى الشكيمة فى مواجهة رأس المال، فسلاح العمال فى المساومة الجماعية هو الإضراب، ولم يكن المركز المالى للنقابات المصرية يسمح لها بتنظيم إضراب لمدة تزيد عن يومين فى السنة على أكثر تقدير هذا إذا كانت النقابات فى ذلك الحين تأخذ بنظام تقديم الإعانات المالية لأعضائها المضربين، فليس لدينا سوى النذر اليسير عن أساليب النضال الجماعى فى مصر. فلم يزد نصيب العضو من مالية النقابة بالقاهرة فى عام 1926 عن 380 مليماً، نقصت إلى 290 مليماً فى عام 1927 ثم زادت إلى 450 مليماً فى عام 1931، بينما بلغ نصيب العضو فى مالية النقابة بالأسكندرية 760 مليماً فى عام 1927. فإذا إفترضنا أن العامل يحتاج إلى إعانة قدرها 200 مليماً فى اليوم فى حالة الإضراب عن العمل فإن مالية النقابات كانت تعجز عن دعم صمود العمال عند تنظيم الإضراب لأكثر من يومين مما يجعلهم طرفاً ضعيف المركز فى عملية المساومة مع رأس المال، ولذلك قلما استطاع العمال جنى مكاسب ذات بال من وراء إضراباتهم، بل كان خصومهم الرأسماليين يلجأون إلى سلاح إغلاق المصانع بضعة أيام ليرغموا العمال على القبول بشروطهم، وكثيراً ما نجحوا فى إملاء شروطهم على العمال.

وحتى هذه النسبة الضئيلة من الطبقة العاملة المصرية التى إنتمت إلى التنظيم النقابى، لم يحافظ بعضها على وحدته فى إطار النقابة التى إنضم إليها، فنلاحظ أن العمال الذين كانوا يشتغلون بمؤسسة واحدة، ينتظمون فى أكثر من نقابة، مثل عمال مصلحة السكك الحديدية الذين كانوا موزعين بين "نقابة العمال المصريين" و"النقابة العامة للعمال" و"نقابة القسم الميكانيكى بالسكك الحديدية" و"نقابة الملاحظين والكتبة وعمال الحركة"، ولا ريب أن مثل

هذا الإنتشار والتشتت يضعف النضال الجماعى لهؤلاء العمال ويبدد طاقاته، فضلاً عن كونه دلالة على عدم نضج الوعى الطبقى، ونجد نفس الظاهرة بين عمال ترام القاهرة الذين كانت نقابتهم من أقدم النقابات المصرية، وكانت محوراً للعمل الجماعى بين عمال القاهرة، فإذا بها تعانى الإنقسام فى عام 1927 ويتوزع أعضاؤها بين نقابتين. وحدث نفس الشئ لعمال هليوبوليس، الذين كانوا موزعين بين نقابتين أحياناً، وثلاث نقابات أحياناً أخرى.

ولا أدل على عدم نضج الوعى الطبقى بين صفوف العمال من وجود ظاهرة النقابات الكبيرة التى تضم أخلاطاً من العمال تتباين مصالحهم وظروفهم وتختلف مطالبهم عن بعضها البعض، فنجد عمال السكك الحديدية جنباً مع جنب مع "عمال الدخان وعمال شركات القطن وعمال شركة المياه والقبانية، والعمال الحرفيين فى "النقابة العامة للعمال" و"نقابة العمال المصريين".

وإلى جانب هذا النوع من النقابات التى تضم أخلاطاً من العمال قامت نقابات للحرفيين شكلت عبئاً ثقيلاً على الحركة النقابية، فقد حسبت عليها رغم إختلاف طبيعة تكوين العامل الحرفى عن العامل الصناعى فالأول يستطيع ممارسة مهنته دون إرتباط بصاحب عمل محدد، وكل ما يربطه بالتنظيم النقابى تأثير الأزمة الإقتصادية عليه، ولذلك فهو أقل تحمساً للمشاركة فى النضال الجماعى الذى يهم بالدرجة الأولى عمال الصناعة والنقل ومن على شاكلتهم لأن أرزاقهم ترتبط بالمؤسسات التى تديرها رؤوس الأموال، وتحسين أوضاعهم يتوقف على ما يحققونه من مكاسب من وراء نضالهم ضد رأس المال. وقد كان تكوين نقابات الحرفيين تكويناً غير طبيعى، يرتبط بنشاط "الإتحاد العام لنقابات عمال القطر المصرى" الذى كان ينشد جمع أكبر عدد من العمال حوله دون النظر فى نوعية هؤلاء العمال، فصرف جهوده إلى تكوين نقابات لكل فئة من فئات العمال الحرفيين، لا تضم كل نقابة منها سوى بضع عشرات من الأعضاء، وكان الدور السلبى الذى لعبته هذه النقابات عاملاً من عوامل ضعف الحركة النقابية فى تلك الحقبة من الزمان.

وثمة ظاهرة أخرى تضاف إلى سلبيات الحركة النقايبة هى قيام نقابات ممالئة لرأس المال تعمل على البعد بأعضائها عن تيار النضال الجماعى، وتولت قيادة تلك النقابات عناصر إختارها أصحاب الأعمال بعناية، ووفروا لها بعض الإمكانات المادية التى تمكنها من تقديم

بعض الخدمات لعمالها، وكان أغلب هذه النقابات يضم عمال قطاع الخدمات، مثل شركة مياه القاهرة التى كانت نقابتها بعيدة تماماً عن المشاركة فى النضال الجماعى رغم أن عمالها لم يكونوا أحسن حالاً من غيرهم، وكذلك نقابات موظفى الحكومة، كما شجعت إدارة مصلحة السكك الحديدية عمالها على إقامة نوع من "الجمعيات" أو "الروابط" التى تنتظم عمال كل قسم من أقسام المصلحة على حدة وتقدم لهم بعض الخدمات الإجتماعية والمادية وتسعى للبعد بهم عن تيار العمل النقابى.

وقد ترتب على تلك الظواهر التى حفل بها تاريخ الحركة النقابية فى الحقبة موضوع الدراسة إهدار طاقات الطبقة العاملة المصرية وإجهاض حركتها. وجاءت المحاولات المتكررة للبورجوازية الوطنية المصرية للسيطرة على قيادة العمل النقابى لتقضى على ما تبقى من أمل لدى العناصر القيادية العمالية لتوجيه حركة النقابات نحو تحقيق المطالب الأساسية للطبقة العاملة المصرية، فقد جرت هذه المحاولات النقابات إلى خضم الصراع الحزبى، وعرضتها لنقمة السلطات التى كان يحركها الإنجليز من وراء ستار حتى لا يتحول النضال العمالى إلى عامل حاسم فى الحركة الوطنية.

الصراع حول قيادة العمال

ولعل سيطرة البورجوازية الوطنية على قيادة الحركة العمالية كانت أخطر عوامل الضعف التى عانت منها الحركة على مر تاريخها، وتكمن جذور هذه الظاهرة فى حوادث عام 1924، حين علا مد النضال الجماعى وشمل المراكز الصناعية الرئيسية بالقاهرة والأسكندرية ومدن قناة السويس، بسبب سوء الأحوال الإقتصادية التى نجمت عن الحرب العالمية الأولى والتى إكتوى العمال بنارها. وإتخذ النضال الجماعى شكلاً حاداً بالأسكندرية حيث قام "إتحاد عام النقابات" الذى كان مرتبطاً بالحزب الشيوعى المصرى، فتحركت السلطات لضرب الحزب وتصفية الإتحاد، حتى تضع حداً للنضال العمالى الذى حسب على الحركة الشيوعية. وإتهمت "حكومة الشعب" – برياسة سعد زغلول– بإحتضان حركة العمال، وتهيئة الظروف لنشر الشيوعية فى مصر، وروجت لهذا الإتهام الصحف الأجنبية الصادرة بمصر مثل الإجبشيان جازيت، والصحف العربية الممالئة للإنجليز مثل المقطم، لذلك لم تجد "حكومة الشعب" مفراً من ضرب حركة العمال بالأسكندرية، وتصفية إتحاد

النقابات والحزب الشيوعى لدرء هذا الإتهام عن نفسها، ثم سارع الوفد إلى محاولة فرض سيطرته على النقابات، فأدى ذلك إلى إقدام خصوم الوفد السياسيين على محاولات مماثلة، وراحت الحركة النقابية ضحية هذا الصراع.

وإذا كان مبعث ذلك كله ما سمى "بالنشاط الشيوعى بين صفوف العمال" فإنه يجدر بنا أن نقف قليلاً عند هذا النشاط لنرى مدى أهميته فى توجيه النضال الجماعى للعمال المصريين، ومدى إهتمامه بنشر الدعوة الشيوعية بينهم.

فكما كان الحزب الشيوعى المصرى[13] – الذى إتخذ من الأسكندرية مقراً له– يضم أعضاء غالبيتهم من الأجانب بالإضافة إلى أفراد قلائل من المصريين، فإن إتحاد عام النقابات بالأسكندرية الذى كان بمثابة الجناح العمالى للحزب قام على أكتاف عمال معظمهم من الأجانب وأقلهم من المصريين. ويتضح هذا بجلاء من دراسة تقرير الميجور كابر Capper الذى يغطى الفترة التى شهدت ذروة العمل الجماعى بين عمال الأسكندرية (24 يناير – 24 يونيو 1924)، إذ يكشف هذا التقرير عن أن إتحاد النقابات كان يضم شعبتين، إحداهما للعمال الأجانب وكانت ألصق بالحركة الشيوعية وبنشاط الحزب الشيوعى، والأخرى للعمال المصريين الذين شاركوا فى هذا النشاط. فالحركة الشيوعية – إذن– قامت على أكتاف العمال الأجانب، رغم وجود قيادة مصرية لها تمثلت فى محمود حسنى العرابى السكرتير العام للحزب، والشيخ صفوان أبو الفتوح وهو أزهرى تولى مهمة السكرتير المساعد للشعبة العربية بإتحاد عام النقابات، وكان يعاونه عامل مصرى أيضاً هو الشحات إبراهيم. أما أنطون مارون المحامى المستشار القانونى لإتحاد النقابات وعضو الحزب فكان لبنانياً. وفيما عدا هؤلاء كانت جميع قيادات الحزب وإتحاد النقابات من الأجانب، وحين قدمت قيادات الحزب إلى المحاكمة، لم يكن بينهم من المصريين سوى الأفراد الثلاثة الذين أوردنا ذكرهم. وبديهى أن يجد الحزب مرتعاً خصباً لنشاطه بين العمال الأجانب لأنهم يتمتعون بدرجة من الوعى الطبقى تفوق درجة إحساس رفاقهم المصريين بهذا الوعى، ولأنهم تمرسوا على العمل النقابى والسياسى العمالى بحكم خبرتهم الطويلة بالنضال ضد رأس المال فى بلادهم الأصلية، ولذلك كانوا أكثر استجابة لدعوة الحزب الشيوعى وأقدر على فهم مبادئه

[13] حول ظروف قيام الحزب الشيوعى المصرى ونشاطه، راجع/ رءوف عباس، المرجع السابق، ص 234 – 265.

من غيرهم. ولا نعتقد أن جماهير العمال المصريين كانت – فى ذلك الحين– تستطيع فهم المبادئ التى روج لها الحزب، فضلاً عن استيعابها. لذلك كانت استجابة العمال المصريين لدعوة الحزب الشيوعى محدودة إن لم تكن منعدمة.

ولكن السلطات البريطانية هولت فى الأمر، وقدرت تأثير نشاط الحزب على العمال المصريين تقديراً يفوق كثيراً حجمه الحقيقى، لإحراج حكومة سعد زغلول وإظهارها بمظهر العجز عن حماية المصالح الرأسمالية التى كانت فى معظمها استثمارات أجنبية، ولإيجاد مبرر لتصفية حركة العمال التى أصبحت تقض مضاجع رأس المال، وتطالبه بتحسين ظروف العمل وشروطه، بل وتطالب الحكومة بإصدار التشريعات التى تحدد إلتزام رأس المال قبل العمل، وتعترف بحق العمال فى تكوين النقابات للدفاع عن مصالحهم.

ودليلنا على ذلك التقارير التى أوردتها الإجبشيان جازيت فى أعدادها الصادرة فى فبراير 1924، تحت عنوان "الحركة الشيوعية فى مصر"، فقد قدمت الجريدة لهذه التقارير بالإشارة إلى أن البلاد قد سادتها حالة من التسيب فى ظل حكومة الوفد التى تعادى المصالح المالية الأجنبية، وتعادى كل ما هو أجنبى فى البلاد، فسمحت للعمال بإتباع الأساليب البلشفية، وتواطأت الحكومة معهم، فحالت دون تمكين كبار ضباط البوليس الإنجليز من وضع حد لنشاط العمال بالقوة. وإختارت الجريدة واقعتان محدودتان للدلالة على رأيها هذا، هما إضراب عمال شركة أسمنت المعصرة، وإعتصاب عمال شركة زيوت أبى شنب بالأسكندرية، وذكرت أن وزير الداخلية رفض الموافقة على إقتراح رسل باشا حكمدار بوليس القاهرة لإرسال قوة كبيرة تحمل عمال شركة الأسمنت على استئناف العمل بالقوة، كما إتهمت الحكومة بالتراخى فى مواجهة إعتصام عمال شركة الزيوت بالأسكندرية.

غير أن الوثائق البريطانية الرسمية التى بين أيدينا تثبت أن الأمور لم تصل إلى الدرجة التى صورتها الإجبشيان جازيت، وأنه لم يكن ثمة تهاون من جانب حكومة الوفد فى مواجهة حوادث الإعتصاب، فقد سارعت إلى إرسال قوة من الجيش المصرى إلى الأسكندرية

لمواجهة الموقف، كما نقل وكيل وزارة الداخلية إلى المعتصبين النداء المشهور الذى وجهه سعد زغلول إليهم، ونصه كالتالى[14]:

"أنكم إن إحترمتم ملكية الغير، وخرجتم من مكان الشركة طوعاً، فإنكم تعاملون معاملة المخلصين للقانون والوطن، وإن أبيتم إلا إحتلال ملك الغير إغتصاباً، فإنكم تعاملون معاملة الغاصبين الخارجين على القانون".

ولذلك نعتقد أن التقارير التى نشرتها الإجبشيان جازيت كانت تهدف إلى إثارة قرائها من أبناء الجاليات الأجنبية فى مصر ضد حكومة الوفد، وتخويفهم من حركة العمال، كما أنها كانت تمهد الطريق لإيجاد مبررات لتصفية تلك الحركة.

وتقدم تقارير الميجور كابر – آنفة الذكر– الدليل على أن الحزب الشيوعى المصرى كان محدود التأثير على حركة العمال، وذلك رغم إشارة كابر إلى أن "الحزب يريد القيام بثورة إجتماعية عمالية" إلا أننا إذا أمعنا النظر فى الوقائع التى وردت بالتقارير نكتشف أن تأثير الحزب على العمال كان محدوداً بدليل:

1. أن الإضرابات التى شهدتها العشرينات الأولى، والتى بلغت ذروتها فى عام 1924، كان مبعثها سوء الأحوال الإقتصادية بعد الحرب العالمية الأولى.
2. أن جميع المطالب التى قدمها العمال خلال هذه الإضرابات كانت مطالب إقتصادية بحتة لا تتلون بأى لون سياسى.
3. أن حركة الإضرابات كانت حركة عامة شملت مراكز التجمعات العمالية فى القاهرة والأسكندرية ومدن القناة وساهم فيها عمال الصناعة والخدمات والنقل والبنوك، ورغم ذلك لم تثبت صلة إتحاد عام النقابات بالإسكندرية سوى بواقعتين فقط هما: إعتصاب عمال شركة الزيوت المصرية (إيجولين) وكانت غالبيتهم من الروس، وإعتصاب عمال شركة أبى شنب وكان بينهم عدد من الأجانب أيضاً، وذلك رغم إنتشار حوادث الإضراب والإعتصاب بين عمال خمس من شركات صناعة الزيوت بالإسكندرية، وأربع من شركات النقل، وأحد البنوك بالثغر.

[14] الأهرام، 1924/3/5.

4. أنه لم يقم دليل واحد على أن حركة العمال خارج الإسكندرية كانت تلقى توجيهاً من أحد، وإنما كانت تتسم بالتلقائية المطلقة، يحركها ويوجهها واقع العمال التعس بعد الحرب العالمية الأولى.

وقد ترتب على ضرب الحزب الشيوعى المصرى وتصفيته لجوء المنظمين الشيوعيين إلى العمل السرى، فنشطت بعض الخلايا بالقاهرة والإسكندرية، ولكن عيون البوليس كانت لها بالمرصاد، تلقى القبض على أفرادها، وتقدمهم إلى المحاكمة، وترحلهم إلى الخارج لأنهم جميعاً كانوا من الأجانب. فلم يحاول المنظمون الشيوعيون تجنيد العناصر المصرية مرة أخرى بعد ضربة 1924، وقد بلغ عدد من رحلوا من الشيوعيين إلى خارج البلاد 86 شخصاً حتى 1930.

وظلت حركة العمال المصريين – بإعتراف المندوب السامى نفسه– حركة إقتصادية بحتة بعيدة تمام البعد عن الشيوعية، كما أن النضال الجماعى للطبقة العاملة المصرية كان موجهاً لتحسين أحوالها التى تدهورت فى العشرينات والثلاثينات. وكانت الضجة التى يثيرها الإنجليز بين الحين والآخر حول النشاط الشيوعى فى مصر ترجع إلى خشيتهم من إحتمال تحالف الحركة الوطنية المصرية مع الشيوعية فى مواجهة الاستعمار البريطانى، وذلك – على حد تعبير سمارت السكرتير الشرقى بدار المندوب السامى– فى حالة يأس المصريين من أن ينالوا مكاسب وطنية من إنجلترا. ولذلك نظر الإنجليز بعين القلق إلى فكرة حكومة الوفد (عام 1930) الرامية إلى إقامة علاقات دبلوماسية مع الإتحاد السوفيتى[15].

ومهما كان الأمر، فقد دفعت أحداث عام 1924 الوفد إلى محاولة فرض وصايته على الحركة العمالية، وأسندت هذه المهمة إلى عبد الرحمن فهمى نظراً لما تمتع به من قدرات تنظيمية كبيرة، إذ كان سكرتيراً للجنة المركزية للوفد المصرى خلال ثورة 1919، وساهم بنصيب كبير فى عملية جمع التوكيلات، كما ساهم فى تنظيم حركة مقاطعة لجنة ملنر، وانتخب فى أول مجلس للنواب نائباً عن دائرة عابدين. واتخذ عبد الرحمن فهمى من "النقابة العامة" للعمال نواة لتأسيس "الإتحاد العام لنقابات عمال وادى النيل" الذى صرف إهتمامه

[15] انظر/ الوثيقة رقم 6.

إلى حث العمال على إلتزام السكينة، والركون إلى الإعتدال، وعدم الاستماع إلى الدعاية الشيوعية[16]. وقد توقف نشاط هذا الإتحاد بمجرد إعتقال عبد الرحمن فهمى بتهمة الإشتراك فى حادث إغتيال السردار (ديسمبر 1924)، واستقال من رئاسة الإتحاد بمجرد إطلاق سراحه (يناير 1925)، وتولى رئاسة الإتحاد الدكتور محجوب ثابت وهو من الشخصيات المستقلة ذات الصلات الوثيقة بالوفد، ولكن الإجراءات التى قامت بها حكومة أحمد زيور لتصفية الحركة النقابية أدت إلى الإجهاز على الإتحاد وإحتجاب جريدته الأسبوعية "إتحاد العمال" ولا يعنى هذا أن الوفد إنصرف عن محاولة السيطرة على الحركة العمالية بعدما خرج من الحكم، فقد كان الوفد – فى تلك الظروف– أشد حاجة إلى كسب تأييد الطبقة العاملة المصرية، فانصرف رجاله إلى توجيه النقابات الأربعة الرئيسية الكبرى بالقاهرة وهى: النقابة العامة للعمال، ونقابة عمال ترام القاهرة، ونقابة العمال المصريين، ونقابة عمال هليوبوليس، تمهيداً لإتخاذها محوراً لحركة أوسع للنقابات العمالية حين تعتدل رياح الموقف السياسى.

ويلاحظ أن تقارير الأمن لعام 1927 أشارت إلى وجود علاقة بين عبد الرحمن فهمى والشيوعيين، وهو أمر مستحيل الحدوث، لأن التكوين الفكرى لعبد الرحمن فهمى، ونشاطه السابق فى إتحاد نقابات عمال وادى النيل يقطع جسور الإتصال بينه وبين الشيوعيين، ويحجب عنه ثقتهم، والأدلة على ذلك كثيرة:

1. حذر عبد الرحمن فهمى العمال فى خطبة ألقاها على عمال هليوبوليس (4 يوليو 1924) من المغالاة فى مطالبهم تجنباً للشيوعية، وأكد أن رأس مال العمال إنما يرتكز على الوفاء والصدق والاستقامة[17].
2. وقال فى خطاب ألقاه على عمال بولاق (2 نوفمبر) ".. إنه وإن كان من واجبى الدفاع عن حقوقهم، فمن واجبى أيضاالدفاع عن حقوق الغير منكم، ولو لم يكلفنى الغير الدفاع عن حقه، فلا أسمح لعامل منكم أن يحصل على أكثر من حقه"[18].

[16] راجع تفاصيل تأسيس هذا الإتحاد ونشاطه فى كتابنا "الحركة العمالية فى مصر 1899 – 1952"، ص 185 – 192.
[17] الأهرام 1924/7/5.
[18] إتحاد العمال، 1924/11/9.

3. وعبر عن فكره البورجوازى بصورة فجة فى خطاب ألقاه بمناسبة إفتتاح فرع الإتحاد بالفيوم (9 نوفمبر) بقوله:

"... يقول بعضهم أن العامل فقير حقير ذليل، وإنى أقول أنه غنى بقوة إيمانه ودينه وعقيدته. ما هو المال والجاه؟ وما قيمتها؟ هما زائلان بزوال الزمن، فانيان مع العمر... وأن العامل الذى يطمع فيما بيد أصحاب رءوس الأموال بلا حق، إنما يسعى لدمار بلاده وخراب سوقها الإقتصادى واعلموا أن هؤلاء القوم الذين يقولون أن العامل يشتغل طوال يومه وليله بأجر زهيد بينما صاحب رأس المال يكدس الذهب، إنما هم قوم يفسدون العقول والعقائد، وإنى لا أنكر أن العامل فى مصر مهضوم الحق، ولكن تحسين حاله أمر يستدعى جهداً كبيراً[19]".

ويتضح من ذلك مدى حرص البورجوازية الوطنية على كبح جماح حركة النضال الجماعى للعمال، ولهذا لم يكن غريباً أن يطلق المتأثرون بالنشاط الشيوعى من رجال إتحاد عام النقابات بالإسكندرية على إتحاد عبد الرحمن فهمى إسم "الإتحاد الأصفر"، ولا يمكن أن تكون ثمة أرضية للقاء بين عبد الرحمن فهمى والشيوعيين، لذلك نستبعد قيام صلات بين كليهما.

وإذا كان الوفد قد تصدى لقيادة العمل النقابى ثم إنكمش نشاطه – إلى حين– بسبب الظروف التى أطاحت باستقالة حكومة الوفد فى أعقاب حادث إغتيال السردار، فإن خصوم الوفد السياسيين حاولوا بدورهم السيطرة على الحركة النقابية. فعندما أنشئ حزب الإتحاد فى عام 1925 برياسة أحمد زيور باشا وبتشجيع من القصر والإنجليز، سعى الحزب الجديد إلى وراثة الوفد فى السيطرة على نقابات العمال بالقاهرة. وبدأت تلك المحاولات بتقديم الملك فؤاد منحة مالية قدرها ثلاثة آلاف جنيه إلى "نقابة العمال المصريين"، وكانت تضم أخلاطاً من العمال معظمهم من عمال الترسانة والسكك الحديدية، وأعقب هذه المنحة السخية إنتخاب السيد باشا أبو على رئيساً لتلك النقابة، ومحمد باشا فؤاد رئيساً لنقابة عمال ترام

[19] المصدر السابق، 1924/11/16.

هليوبوليس، وعلى باشا شوقى رئيساً لنقابة عمال ترام القاهرة التى كانت دائماً معقلاً هاماً للنشاط الوفدى بين صفوف العمال. وعمل هؤلاء الباشوات الثلاثة من رجال حزب الإتحاد بالتنسيق مع محمد بك علام – أحد أعضاء الحزب البارزين– على جمع شمل النقابات فى إتحاد عام، ولكن هذه المحاولة باءت بالفشل، ولعل ذلك كان نتيجة تدبير رجال الوفد.

فقد أقصى أعضاء "نقابة العمال المصريين" السيد باشا أبو على – عضو حزب الإتحاد– عن الرئاسة، وإختاروا الدكتور محجوب ثابت بدلاً منه، وهو وثيق الصلة بالوفد وإن لم يكن وفدياً. كما أقصى عمال ترام هليوبوليس محمد فؤاد باشا عن رئاسة نقابتهم، وإختاروا أحمد حافظ عوض بك عضو البرلمان الوفدى – الذى إشتهر بتبنى المطالب العمالية أمام البرلمان– رئيساً لنقابتهم. ونحى على باشا شوقى عن رئاسة نقابة عمال ترام القاهرة واختير زهير صبرى المحامى الوفدى مكانه، وقد وصفته تقارير الأمن "بالوفدى المتطرف عضو الحزب الشيوعى"، ولا ندرى كيف ربطت مخيلة صاحب التقرير بين عضوية الوفد وعضوية الحزب الشيوعى، رغم أن الوفد كان معادياً تماماً للنشاط الشيوعى، ولعل تحمس زهير صبرى لقضية العمال وقدراته التنظيمية الفائقة والنشاط الذى دب فى نقابة الترام خلال رئاسته لها، جعل أجهزة الأمن تتوجس خيفة منه ومن نشاطه، فراحت تتهمه بالشيوعية فى وقت كان فيه كل متعاطف مع العمال يرمى بتهمة الشيوعية، وقد ظل دور زهير صبرى فى الحركة العمالية متواضعاً يرتبط بمخططات الوفد الخاصة بالسيطرة على العمل النقابى ويدور فى إطار تلك المخططات، فلم يكن – كما تنبأت تقارير الأمن– بالزعيم العمالى الخطير الشأن.

وعلى كل، فقد استمرت جهود الوفد للسيطرة على الحركة العمالية مقصورة على نشاط المحامين الوفديين الذين عملوا كمستشارين للنقابات خلال الفترة (1925 – 1929)، وعلى نشاط شباب الحزب، فحاول عباس العقاد – الكاتب المعروف– تكوين جبهة عمالية وفدية فى أواخر العشرينات، ولكن محاولاته باءت بالفشل لخلاف نشب بينه وبين قادة النقابات التى كانت ستقوم عليها جبهته العمالية. وما أن تولى الوفد الحكم فى أعقاب الإنتخابات التى أجريت فى أكتوبر عام 1929 بعد فوزه بالأغلبية حتى بدأ العمل على إقامة إتحاد للنقابات، وتكوين هيئة برلمانية تتولى تبنى المطالب العمالية.

وبدأ الوفد جهوده فى هذا الصدد بإصدار جريدة أسبوعية تولى تحريرها حسنى الشنتناوى – أحد شباب الحزب البارزين– أطلق عليها إسم "العامل المصرى"، وطرح عزيز ميرهم عضو مجلس الشيوخ الوفدى على صفحات تلك الجريدة إقتراحات على العمال لتنظيم الحركة العمالية (4 أبريل 1930) دعا فيها إلى تأسيس "كتلة برلمانية للعمال تتكون من عدد ليس من الضرورى أن يكون كبيراً من شيوخ ونواب يقبلون أن يأخذوا على عاتقهم الدفاع – من الناحية البرلمانية– عن حقوق العمال والفلاحين، ودرس النظم الاجتماعية التى تعود على الطبقة البائسة بالرقى والتقدم، وتتمتع هذه الكتلة البرلمانية الصغيرة بكيان ذاتى مستقل عن لجنتى العمال بالمجلس، تجاهد للعمال وتحال عليها نتائج أعمال المجلس الاستشارى". وتضمنت الإقتراحات تأسيس مجلس استشارى للعمال يتكون من جميع الذين يهتمون بشئون العمال، وطالب عزيز ميرهم الحكومة بالإشتراك فى أعمال المجلس الاستشارى المقترح إقامته بمندوب أو أكثر، وأكد أن هذا المجلس من الممكن أن يصبح له شأن رسمى ويتطور إلى أن يصبح أداة حكومية كما حدث فى سويسرا لمجلس شبيه له.

وتولى نائب وفدى آخر هو حسن نافع – رئيس لجنة العمال البرلمانية– طرح مقترحات مكملة لتلك التى عرضها عزيز ميرهم، فنوه بضرورة إصدار تشريع للعمل والعمال وإقامة مكتب للعمل يحل محل لجان التوفيق، ودعا إلى تأسيس "إتحاد للعمال يكون تكوينه من بين أنصارهم ومستشاريهم" وفى هذا إشارة إلى ضرورة استئثار النواب والمحامين الوفديين بقيادة هذا الإتحاد.

وأعقب ذلك عقد إجتماع بمقر نقابة عمال ترام القاهرة لدراسة هذه الإقتراحات حضره مندوبون عن النقابات الموالية للوفد وهى نقابات: ورش ترام هليوبوليس، والمطابع، وجمعية رقى العمال، وخريجى المدارس الصناعية، وعمال ورش النجارة الميكانيكية، وعمال السيارات، والعمال المصريين، والطهاه، والأحذية، والنقابة العامة للعمال، وعمال الدخان، وعمال ترام القاهرة، والحوذية، وعمال النقل، وقرر المجتمعون إعلان تكوين "إتحاد عام

النقابات" الذى أسندت رئاسته إلى أحمد محد أغا المحامى، واختير حسنى الشنتناوى مستشاراً عاماً للنقابات، وأصبحت جريدة "العامل المصرى" تنطق بلسان الإتحاد[20].

وبذلك أوشكت جهود الوفد للسيطرة على النقابات أن تؤتى أكلها,ولكن اتت الرياح بما لم تكن تشتهى السفن, فاضطرت حكومة الوفد إلى الاستقالة بعد فشل المفاوضات مع الإنجليز (مفاوضات النحاس – هندرسون). ولم تؤثر استقالة الوزارة على كيان اتحاد النقابات، ولكنها حدت من نموه، وسرعان ما شجب النزاع بين رئيس الاتحاد وبين قيادة الحزب، فأقصى عن منصبه، وتولى عزيز ميرهم رياسة الاتحاد.

وكما حدث فى أعقاب استقالة حكومة الوفد عام 1924، سارعت حكومة إسماعيل صدقى التى خلفت الوفد فى الحكم إلى محاولة انتزاع زمام قيادة العمل النقابى من الوفد، فأوكلت إلى داود بك راتب، الذى كان عضواً بحزب الأحرار الدستوريين وينتمى إلى عائلة تركية غنية، مهمة إقامة اتحاد لنقابات العمال تحت اسم "الاتحاد العام لنقابات عمال القطر المصرى" وذلك مقابل مكافأة مالية قدرها ألف جنية، فتم تأسيس الاتحاد فى أبريل 1930 من ثلاث نقابات هى: عمال النقل الميكانيكى، وعمال التنظيم، وعمال العنابر، وانضمت نقابة الحلاقين إلى الاتحاد فى نوفمبر. ولكن داود راتب ومعاونيه فى إدارة أمور الاتحاد لم تكن لديهم القدرات التنظيمية الكافية لضمان نجاح الاتحاد فى ضم النقابات العمالية إلى عضويته، فكانت فرصة انتهزها الوفد لدس رجله حسنى الشنتناوى وبعض العناصر العمالية الموالية له فى الاتحاد حتى تعمل على تفجيره من الداخل.

ونجحت هذه الخطة –على ما يبدو– فقد إتسمت إجتماعات الإتحاد منذ ذلك الحين بالمناقشات الحامية التى كانت تصل أحياناً إلى حد الإشتباك وتحول إجتماع 16 ديسمبر – على وجه التحديد– إلى معركة حامية هوجم فيها داوود راتب وقدم اقتراح خلال الجلسة بفصله من الرئاسة، وانتخاب النبيل عباس حليم بدلاً منه، كما اختير السيد حبيب – زعيم الطلبة المعروف– مستشاراً قانونياً للإتحاد، وأصبح داوود راتب مستشاراً عاماً. ولكن أنصار الحكومة فى الإتحاد لم يستسلموا لهذه القرارات، فأعادوا تنظيم صفوفهم وعقدوا إجتماعاً آخر

[20] العامل المصرى، 4/14، 1930/5/26.

فى اليوم التالى تغيب عن حضوره –على ما يبدو– العناصر الوفدية. إذ تروى الوثائق التى نحن بصددها أن الإقتراحات التى قدمت فى هذا الإجتماع قوبلت بالحماس الشديد، وبالهتاف بحياة الملك، وتقرر إعتبار عباس حليم شخص غير مرغوب فيه كرئيس للإتحاد "لأنه لا يتمتع بثقة جلالة الملك"[21]. غير أن التيار الوفدى داخل الإتحاد كان غلاباً، فنجح أعضاء الإتحاد الموالين للوفد فى تنفيذ قرارهم الخاص بإسناد الرئاسة إلى عباس حليم، فصدر إعلان بذلك فى الصحف يوم 18 ديسمبر ومعه بيان من عباس حليم بقبول رئاسة الإتحاد، وبذلك كسب الوفد الجولة ضد حكومة إسماعيل صدقى، وأصبح هناك إتحادان للنقابات يعملان تحت مظلة الوفد أحدهما برياسة عزيز ميرهم، والآخر برياسة عباس حليم.

ولعل رواية الوثائق البريطانية الخاصة بإنتقال رئاسة الإتحاد العام لنقابات عمال القطر المصرى إلى عباس حليم أقرب إلى المنطق من رواية محمد حسن عمارة عضو مجلس الإتحاد الذى أشار فى مذكراته (غير المنشورة) إلى أن الدافع إلى فصل داوود راتب من رئاسة الإتحاد رفضه الاستقالة من حزب الأحرار الدستوريين وإحتضانه لأشخاص كانوا يبددون أموال الإتحاد (التى إعتقد عمارة أن مصدرها داوود راتب نفسه) فى غير موضعها، لأن وجود حسنى الشنتناوى المعروف بوفديته الصميمة فى عضوية الإتحاد وإختيار عباس حليم بالذات خلفاً لداوود راتب يحملان رائحة تدبير الوفد، الذى ما كان ليقف مكتوف الأيدى فى مواجهة محاولة حكومة إسماعيل صدقى إيجاد ركيزة لها بين صفوف العمال.

وكان إختيار عباس حليم بالذات لرئاسة الإتحاد فكرة وفدية بارعة، فقد أيد عباس حليم وبعض أمراء البيت المالك موقف الأمة والوفد المعادى للإنقلاب الدستورى الذى أقدمت عليه حكومة إسماعيل صدقى واكتسب بذلك شعبية واسعة، وزاد من شعبيته تجريد الملك له من لقب "النبيل" وحرمانه من إمتيازات أبناء أسرة محمد على، حتى أن البرلمان الوفدى منحه بإسم الأمة لقب "حضرة صاحب الشرف الرفيع" وذلك فى إجتماعه بالنادى السعدى (21 يوليو 1930) بعد صدور مرسوم فض الدورة البرلمانية فعباس حليم – إذن– صديق للوفد، ووجوده على رأس الإتحاد العام لنقابات عمال القطر المصرى يخدم أهداف الوفد، طالما كان عباس حليم ملتزماً بالبقاء تحت مظلته. وأحاط الوفد عباس حليم ببعض رجاله

[21] انظر الوثيقة رقم 7.

من المحامين الذين خبروا العمل النقابى، ولكنه ظل محتفظاً – فى نفس الوقت– بإتحاد عام النقابات برياسة عزيز ميرهم. ولم يكن الإحتفاظ بهذا الإتحاد – فى رأينا– يتناقض مع تأييد الوفد لعباس حليم "لأن وجود الإتحاد النقابى الوفدى" وإصرار عباس حليم فى تصريحاته العلنية على أنه يعمل مستقلاً عن جميع الأحزاب والهيئات السياسية. يجعل نشاط اتحاد عباس حليم فى مأمن من بطش الحكومة التى كانت لا تطيق سماع إسم الوفد، وتضرب بضرواة كل من إتصل به. وقد ظل اتحاد عام النقابات قائماً إلى جوار إتحاد عباس حليم حتى وقف الأخير على قدميه، فقررت قيادة الوفد –على ما يبدو– تصفية إتحاد عام النقابات فى مارس 1931. إذ يشير أنسون الضابط الإنجليزى بالقسم المخصوص فى رسالة وجهها إلى الميجور كورتناى مسئول الأمن بدار المندوب السامى[22] إلى أن إتحاد عام النقابات قد ضعف بينما إزداد إتحاد عباس حليم قوة، وأن عزيز ميرهم وحسنى الشنتناوى قررا فصم عرى الإتحاد وترك النقابات التابعة له تعمل بمفردها بتوجيه من المحامين الوفديين، لقد اطمأن الوفد – إذن– إلى أن الإتحاد العام لنقابات عمال القطر المصرى قد حقق النجاح المرجو، وإزداد عدد النقابات المنضمة إليه، وظل عباس حليم محافظاً على الود للوفد، مستمعاً إلى نصيحة رجاله من المحامين المتمرسين بالعمل النقابى الذين أحاطوا به.

ولكن حكومة إسماعيل صدقى لم تغفل عن حيلة الوفد، فطاردت الإتحاد العام لنقابات عمال القطر المصرى بضراوة شديدة، وأغلقت داره بالقوة (15 مارس 1931)، وشنت على النقابيين حرباً فى أرزاقهم، فكانت تطلب من أصحاب العمل فصلهم، وطبقت عليهم قانون المشبوهين فكانت تلقى بهم فى سجون أقسام البوليس.

وكان حادث 15 مارس فرصة إنتهزها إتحاد عباس حليم لإدخال حزب العمال المستقل فى بريطانيا طرفاً فى القضية، فأبرق عباس حليم إلى جيمس ماكستون رئيس الحزب يشكو إضطهاد الحكومة المصرية للعمال، كما أبرق إلى هندرسون وزير الخارجية البريطانية بنفس المعنى، واهتمت الخارجية البريطانية بالمسألة وطلبت من دار المندوب السامى بالقاهرة

[22] انظر الوثيقة رقم 10.

موافاتها بتقرير عن الإتحاد العام لنقابات عمال القطر المصرى وحركة العمال فى مصر، لتكون مستعدة لمواجهة أى استجواب يقدم فى البرلمان البريطانى بهذا الصدد.

وحين عقد مؤتمر إتحاد النقابات العالمى بمدريد (أواخر يوليو 1931) أوفد إتحاد نقابات عمال القطر المصرى سكرتيره العام إبراهيم زين الدين لحضور المؤتمر وتقديم شكوى عمال مصر من تكبيل الحرية النقابية، وكان من نتيجة ذلك أن إتخذ المؤتمر قراراً بالإحتجاج على ما تتخذه الحكومة المصرية من وسائل القمع ضد الإتحاد العام، وناشد حكومة العمال بإنجلترا وغيرها من الحكومات بذل مساعيها لدى الحكومة المصرية لمنعها من مقاومة حركة العمال، كما قرر المؤتمر إيفاد سكرتير الإتحاد الدولى إلى مصر لإعداد تقرير عن أحوال العمال المصريين ونقاباتهم.

وكان إبراهيم زين الدين قد عرج على لندن فى طريقه إلى مدريد، وقدم تقريراً إلى "مجلس النقابات T. U. C." تناول فيه أحوال العمل والعمال فى مصر، والإجراءات التعسفية التى تتخذها الحكومة المصرية ضد إتحاد النقابات. وقد إهتم مجلس النقابات البريطانى بهذا التقرير، وإقترح إرسال وفد إلى مصر لدراسة أوضاع العمل والعمال فيها يرأسه المستر ستريـن Citrine سكرتير عام مجلس النقابات البريطانى، ولكن إدارة الأمن العام بوزارة الداخلية المصرية نصحت الخارجية البريطانية بأن تعمل على منع وصول هذا الوفد إلى مصر.

وكان لهذا النشاط الدعائى المضاد للحكومة على مستوى المنظمات العمالية فى الخارج، أثره فى إقدام الحكومة على محاولة إصدار تشريعات العمل، واستعانت فى هذا – على نحو ما أشرنا– بخبير أجنبى من مكتب العمل الدولى وضع مشروعاً لتشريع العمل. كما أنشأت الحكومة مكتب العمل، وجعلته ملحقاً بوزارة الداخلية لأن مسائل العمل والعمال كانت تعد عندئذ من إختصاص جهاز الأمن العام. ولكن الحكومة أهملت أمر إصدار التشريع لأسباب عرضنا لها فيما سبق.

وعلى كل، فقد كسب اتحاد نقابات عمال القطر المصرى سمعة فى الداخل والخارج، جعلت عباس حليم – على ما يبدو– يشعر بذاته، ويعتقد أن باستطاعته أن يكون شيئاً ذا قيمة إذا

طرح وصاية الوفد على نشاطه العمالى فأعلن تشكيل "حزب العمال المصرى" فى أواخر يونيو 1931، كمناورة سياسية تشعر الوفد بعدم جدوى متابعة سياسته الخاصة بالسيطرة على إتحاد العمال، وكمحاولة أيضاً لإيجاد ثقل سياسى يستند إليه فى تحقيق طموحه الشخصى.

وما كاد إعلان تأسيس الحزب يظهر بالصحف حتى قامت قيامة الوفد، واتهمت صحفه عباس حليم ببث الفرقة بين صفوف الأمة. وكان لتلك الحملة أثرها البالغ على ما بناه عباس حليم فى مخيلته من أحلام سياسية، فقد أخذت لجان الحزب تعلن تنصلها من كل علاقة لها بحزب العمال، وأعلنت نقابات العمال تبرؤها من الحزب، واضطر عباس حليم إلى التفاهم مع النحاس باشا وقادة الوفد (21 يوليو)، على أساس إيقاف نشاط حزب العمال، على أن يقتصر نشاط عباس حليم على رعاية شئون الإتحاد العام لنقابات عمال القطر المصرى. وبذلك عاد عباس حليم إلى العمل تحت مظلة الوفد.

ولكن إسماعيل صدقى لم يكف عن محاولة مطاردة النقابات والنقابيين حتى استطاع أن يخمد نيران الحركة العمالية طوال حكمه، فلم يعد يسمع للنقابات صوت، ولكن استمرت حركة النضال الجماعى التلقائية دون توقف تحت ضغط ظروف الأزمة الاقتصادية التى طحنت العمال، وذلك رغم ضراوة وسائل القمع التى استخدمتها الحكومة لمواجهة تلك الحركة.

وما كاد ينتهى حكم إسماعيل صدقى (سبتمبر 1933) حتى بدأ الوفد ينظم صفوفه ويزيل عن نفسه غبار المعارك الطويلة التى خاضها ضد صدقى وإنقلابه الدستورى، فعاد الإتحاد العام لنقابات عمال القطر المصرى إلى الظهور من جديد، واستأنف نشاطه برئاسة عباس حليم يعاونه فريق من المحامين الوفديين والقيادات النقابية ذات الميول الوفدية.

وكان الجو السياسى فى عام 1935 يبشر بقرب وصول الوفد إلى الحكم فقد تولى محمد توفيق نسيم باشا الحكم، ونظراً لما عرف عن نسيم من معارضته الدستور 1930، فقد كان من المنتظر حدوث تغييرات دستورية لصالح الأمة، ولذلك اعتقد الوفد أن وزارة نسيم وزارة انتقال لا وزارة استقرار فكان لزاماً على الوفد أن يعد خطة للعمل الوطنى، فعقد "المؤتمر

الوطنى العام" للوفد المصرى (فى 8 – 9 يناير 1935)، وكان من بين لجانه "لجنة العمال" تولى رئاستها عزيز ميرهم، وضمت فى عضويتها بعض المحامين المهتمين بالعمل النقابى، وعباس حليم. وقدمت اللجنة للمؤتمر تقريراً يدور حول رسم سياسة عمالية تلتزم بها حكومة الوفد (عند وصولها إلى السلطة) وتم الإتفاق مع عباس حليم على تشكيل هيئة تتولى الإشراف على الحركة العمالية تعرف "بالمجلس الأعلى لإتحاد نقابات القطر المصرى". على أن يتولى عباس حليم رئاسة هذا المجلس، ويضم فى عضويته ممثلين للوفد ومجلس إتحاد نقابات عمال القطر المصرى.

غير أن التنظيم العمالى الجديد الذى أقامه الوفد كان يعانى منذ البداية خلافاً حاداً فى وجهات النظر بين ممثلى الوفد وعباس حليم، دار حول إختيار ممثلى الإتحاد العام فى المجلس الأعلى، فقد رأى مندوبو الوفد ضرورة إجراء إنتخابات جديدة فى جميع النقابات. يعاد على ضوئها تشكيل مجلس إدارة الإتحاد العام. ثم ينتخب ممثلى الإتحاد فى المجلس الأعلى من بين أعضاء مجلس الإدارة الجديد. ورفض عباس حليم ورجاله هذا الإقتراح على أساس أنه لم يمض سوى عام واحد على تشكيل مجلس إدارة الإتحاد العام. وأن أعضاء مجالس إدارة الإتحاد ونقاباته ممثلون حقيقيون للعمال ولا حاجة إلى إجراء إنتخابات جديدة. ثم ما لبث أن تطور الخلاف إلى شقاق. بعدما حاولت بعض العناصر المنتمية للوفد فى النقابات عزل العناصر الموالية لعباس حليم[23]. وإنتهى الأمر إلى صراع مرير بين الوفد وعباس حليم، فاتهم الأخير الوفد علناً بإقحام الإتحاد فى السياسة على حساب مصلحة العمال، ورد الوفد ببيان صريح أعلن فيه أن عباس حليم كان يعمل بإسم الوفد وتحت لوائه، ولما كان قد خرج على الوفد، فقد تقرر فصله من رئاسة المجلس الأعلى ودعوة العمال إلى أن تكون علاقتهم بالمجلس دون سواه فى جميع شئونهم العمالية والنقابية. وعين أحمد حمدى سيف النصر – عضو الوفد– رئيساً للمجلس الأعلى لإتحاد العمال بالقطر المصرى، وكلف بإعادة تنظيم إتحاد العمال ووضع قانون للإتحاد "ينظم شئون العمال، ويجمع شملهم،

[23] أمين عز الدين: تاريخ الطبقة العاملة المصرية فى الثلاثينات، ص 87 – 92.

ويحفظ أموالهم"[24]. وأسفر هذا التطور عن إنقسام الحركة العمالية بين مؤيد للوفد. ومشايع لعباس حليم. مما أدى إلى إنهاك قواها.

وتكشف الوثائق التى بين أيدينا عن تحرك عباس حليم فى إتجاه الإنجليز يحاول الإنتصار بهم على الوفد. فقابل سمارت السكرتير الشرقى بدار المندوب السامى. وزعم أن قرار تكوين المجلس الأعلى قام به الوفد من طرف واحد دون علمه (وهو ما كذبته مصادر دار المندوب السامى). كما ألح على جريفز مدير مكتب العمل لإصدار التشريع الخاص بالإعتراف بالنقابات وأبدى استعداده لفض يديه من الحركة العمالية إذا كان له فضل دفع الحكومة إلى إصدار هذا التشريع، وإقتنع جريفز بذلك وألح على دار المندوب السامى للموافقة على مثل هذه الخطوة. بل وطالب بتأييد الحكومة لعباس حليم فى صراعه ضد الوفد ونعى عليها إهمال هذا الإقتراح الذى أدى إلى استفحال نفوذ الوفد بين العمال بما قد يترتب على ذلك من نتائج سياسية خطيرة. ولكن كين بويد – مدير الأمن العام– عارض بشدة مقترحات جريفز ووصف عباس حليم بأنه شخص متقلب لا يعتمد عليه.

وإذا كان الصراع حول قيادة الحركة العمالية قد حولها إلى أداة من أدوات الصراع الحزبى الذى شهدته مصر فى الثلاثينات، وبدد طاقات العمل النقابى وعرضه لبطش السلطات، فإن خطورة استخدام العمال كعنصر فى الحركة السياسية الموجهة ضد استبداد القصر والإنجليز، جعل كبار الموظفين الإنجليز بوزارة الداخلية يفكرون فى رسم سياسة عمالية، تكفل للحكومة السيطرة على نشاط العمال. وتنأى بهم عن تيار العمل السياسى.

الانجليز والسياسة العمالية

وقد اختلف المسئولون الانجليز حول السياسة التى يجب اتباعها بالنسبة للمسألة العمالية، فعلى حين رأى جريفز – مدير مكتب العمل– أن حل هذه المسألة يكمن فى اصدار قانون ينظم نقابات العمال ويعترف بها، وإقامة جهاز أكثر إيجابية من مجالس التوفيق والتحكيم يتولى النظر فى المنازعات العمالية، رأى كين بويد – مدير الأمن العام– أن العلاج الأمثل للمسألة العمالية إنما يكمن فى مواجهة الاضطرابات العمالية بالقوة والحزم، وإن إصدار قانون الاعتراف بنقابات العمال سابق لأوانه وفضل احياء نظام طوائف الحرف القديم الذى

[24] الجهاد 1935/4/25.

اختفى من مصر قبل نهاية القرن التاسع عشر أو الاعتراف "بجمعيات رعاية العمال" ذات الطابع الخيرى التى توفر لأعضائها وسائل التسلية والخدمات التعليمية والطبية على أن تقدم لها الحكومة المعونة المادية، وطالب بترك مهمة فض المنازعات العمالية إلى السلطات الإدارية (البوليس) لتعالجها بوسائلها الخاصة.

وهكذا يبدو بجلاء البون الشاسع بين آراء جريفر الإصلاحية القائمة على تفهم كامل لمعطيات الحركة العمالية وتقدير الخطورة التى تنجم عن عدم الالتقاء مع المطالب العمالية ولو حتى فى منتصف الطريق مع مراعاة المصالح الرأسمالية، وبين آراء كين بويد رجل البوليس الذى لايرى فى المسألة العمالية إلا الجانب المتعلق بالأمن. وقد تناولت الصحافة أخبار هذا الخلاف بين الرجلين، مما أثار قلق دار المندوب السامى، وخشيتها من أن يؤدى هذا التباين فى وجهات النظر حول تلك المسألة الهامة إلى زيادة الصعاب التى يواجهها الانجليز فى مصر. وراحت دار المندب السامى تسعى للتوفيق بين وجهتى النظر سعياً للوصول إلى خطوط عامة لتشريع يعترف بنقابات ذات صلاحيات معينة تتعلق بحماية أجور وحقوق العمال، على أن يحدد القانون وظيفة تلك النقابات بدقة ويوفر الضمانات الكفيلة بالسيطرة عليها، كأن ينص على وضعهما تحت رقابة الحكومة ويحرم عليها الاشتغال بالسياسة.

ولكن كل من جريفز وكين بويد تمسك برأيه، فبدأت دار المندوب السامى تتدخل لتقريب وجهات النظر بينهما، ووضع الخطوط العريضة لسياسة عمالية تلتزم بها الحكومة المصرية. فعقد اجتماع لهذا الغرض (3مايو 1935) برئاسة السير مايلز لامبسون المندوب السامى، حضره كين بويد وجريفز وأربعة من رجال دار المندوب السامى بينهم سمارت السكرتير الشرقى. وافتتح مايلز لامبسون الاجتماع بالتأكيد على أهمية المسألة العمالية، والأخطار التى قد تترتب على تطورها إذاً تركت دون معالجة، وأكد أن القانون والنظام قد يتعرض لأخطار إذا صدرت التشريعات العمالية بصورة عاجلة، وبين أن وزارة الخارجية البريطانية تبدى اهتماماً خاصاً بالموضوع.

وواضح منذ البداية تأكيد المندوب السامى لوجهة نظر مدير الأمن العام، ولذلك جاءت القرارات الصادرة عن هذا الإجتماع بعيدة تمام البعد عن الأفكار التى طرحها جريفز، ويمكن أن نجمل هذه القرارات فيما يلى:

1. تكليف كل من مدير الأمن العام ومدير مكتب العمل بحث الحكومة المصرية على إعادة تنظيم المجلس الاستشارى الأعلى للعمل، وإسناد مهمة النظر فى التشريع الخاص بالنقابات والمنازعات العمالية إليه، على أن يعلن على الملأ أن مسألة التشريع فى يد المجلس، ويقوم الرجلان باطلاع المندوب السامى على نتائج مساعيهما لدى الحكومة المصرية ويقترحان عليه الإجراءات التى يجب إتخاذها فى هذا الصدد.
2. لا يتصدى مكتب العمل لحل أى نزاع عمالى قبل أن تتناوله السلطات الإدارية المحلية وتبدى الرأى بشأنه، ولا يتدخل مكتب العمل إلا فى حدود معينة، على أن يظل على علم بكل ما يتعلق بالنزاع موضوع البحث.
3. إبقاء مسألة إنضمام مصر إلى مكتب العمل الدولى معلقة لما قد يترتب عليها من نتائج سياسية غير مرغوب فيها إذ قد تطالب مصر بالإنضمام إلى عصبة الأمم، على أن يعاد النظر فى هذه المسألة فى حالة تغيير موقف الحكومة المصرية.

وهكذا إنتصرت وجهة نظر كين بويد وحوصر الإتجاه الإصلاحى الذى كان يمثله جريفز على الرغم من أنه كان يتحرك بتؤدة وحرص شديدين، ورغم أن ما قدمه من اقتراحات كان دون مطالب العمال بكثير. فلم يكن الإنجليز يقبلون – فى ذلك الحين– صدور إعتراف قانونى بنقابات العمال فى مصر يمنحها الشخصية الإعتبارية ويوفر لها حق اللجوء إلى القضاء إذا تعرضت لبطش السلطات الإدارية. وفى إعتقادنا أن الدافع الرئيسى لذلك سياسى أكثر منه إقتصادى، فالإنجليز يريدون إبقاء الوضع على ما هو عليه حتى تظل حرية الحركة مكفولة لإدارة الأمن العام لضرب الحركة الوطنية بقواعدها الشعبية المختلفة بما فى ذلك قاعدتها العمالية.

وظلت الحكومات المصرية – حتى الوطنية منها– عاجزة عن أخذ زمام المبادرة لحل المسألة العمالية وبصفة خاصة مشكلة الأجور والبطالة وشروط العمل المجحفة، فقد ظل

هذا الأمر من إختصاص رجال مكتب العمل الإنجليز ورجال الأمن العام من الإنجليز أيضاً، والمجلس الاستشارى الأعلى للعمل الذى يمثل بعض المصالح الحكومية الخاضعة لنفوذ الإنجليز بصورة أو بأخرى، وإتحاد الصناعات، ولا يكاد يكون للعمال فيه وجود، وكانت رئاسته لأحمد زيور باشا رجل الإنجليز والسراى، ورغم إنتقال مكتب العمل إلى وزارة التجارة والصناعة (خريف 1935) إلا أن ذلك الإجراء إنما جاء لتوفير الثقة العمالية بالمكتب الذى أدت صلته بدوائر الأمن إلى حجب ثقة العمال ومنظماتهم عنه لفترة طويلة. قد تحول مكتب العمل إلى مصلحة (خريف 1936)، وظل جريفز مديراً عاماً لتلك المصلحة التى كانت تستلهم السير جيوفرى كوربت – مستشار وزارة التجارة والصناعة– الرأى فى معالجة المشاكل العمالية، وترجع مباشرة إلى المجلس الاستشارى الأعلى للعمل[25].

ولا أدل على عجز الحكومات المصرية عن المبادرة بحل المشاكل العمالية من أن حكومة الوفد (فى عام 1936) لم تتمكن من إيجاد حل للإضطرابات التى سادت صفوف العمال فى سائر أنحاء البلاد، وقد سببت موجة الإضطرابات العمالية هذه حرجاً كبيراً لحكومة الوفد، وكان على تلك الحكومة أن تعمل على إنقاذ سمعتها والإحتفاظ برصيدها الشعبى، فأصدر وزير التجارة والصناعة قراراً (14 يوليو 1936) بتشكيل لجنة "لبحث الأسباب العامة التى قد تؤدى إلى الإخلال بما يجب أن يتوافر بين العمال وأصحاب الأعمال من علاقات طيبة، والسعى فى الوصول إلى إتفاقات من شأنها توطيد هذه العلاقات، وذلك لحين صدور التشريع المنظم لحالة العمال". ولكن الإجراءات التى إتخذتها الحكومة الوفدية كان يحد من فعاليتها أن الأجهزة المختصة بالعمل – سواء فى ذلك مصلحة العمل أو مديرية الأمن العام – كانت خارج سيطرة الحكومة، وتخضع خضوعاً مباشراً من الناحية الواقعية للمندوب السامى البريطانى، تنسق سياستها معه فى إطار ما استقر عليه الرأى فى إجتماع 3 مايو 1935 الذى ذكرناه فيما سبق ولذلك لم يكن غريباً أن تعجز الحكومة الوفدية عن تشكيل المجلس الاستشارى الأعلى للعمل، أو إزاحة أحمد زيور باشا من رئاسته، وكل ما فعلته هو إغفال مجلس الوزراء إصدار قرار بتجديد مدة إنعقاد المجلس

[25] انظر الوثيقة رقم 32.

عندما طلب إليه ذلك فى عام 1937، ولعل الحكومة كانت حريصة على عدم إثارة المصالح المالية الأجنبية والوطنية إن هى أقدمت على مثل ذلك التعديل[26].

وحين ضاقت حكومة الوفد ذرعاً بمصلحة العمل وبالسياسة العمالية الإنجليزية بدأت تتصرف خارج إطار تلك السياسة فأصدرت قراراً منحت بموجبه عمال الحكومة إجازات سنوية مدفوعة الأجر، كما حاولت إدخال بعض العناصر الوفدية إلى المواقع الحساسة بمصلحة العمل، فعينت رئيساً وفدياً لقسم منازعات العمل وهو من أهم الإدارات التى تتصل بالنضال الجماعى للعمال، وأخذ هذا الرئيس الوفدى يراعى مصلحة العمال عند النظر فى المنازعات، كما عينت الحكومة وفدياً آخر لإدارة مكتب العمل باسكندرية. وتمت هذه التعيينات من وراء ظهر جريفز مدير عام مصلحة العمل، وكان وراء هذه السياسة مكرم عبيد – وزير المالية– وعبد السلام جمعة – وزير التجارة والصناعة– اللذان أدارا ظهرهما لجريفز وأهملا مقترحاته ولم يعد باستطاعة الأخير أن يقابل رئيس الوزراء (النحاس باشا) أو غيره من الوزراء كما جرت عادته من قبل فأحس بأنه أصبح مجرد "موظف" لدى حكومة الوفد، فراح يشكو لدار المندوب السامى ويعلن عزمه على الاستقالة، وطير النبأ إلى وزارة الخارجية ووعد مايلز لامبسون بمقابلة النحاس باشا ومناقشة الموضوع معه و"توجيه النصيحة إليه" بالعدول عن التصرف فى مسائل العمل دون الرجوع إلى جريفز[27] مما يبين حرص الإنجليز على استمرار السياسة العمالية التى رسموها لمصر، وقد حققوا النجاح فى هذا الصدد، فبعد استقالة وزارة النحاس باشا فى خريف 1937، قامت الوزارة التى خلفتها بتصفية العناصر التى أدخلها الوفد على مصلحة العمل، وخلا الجو مرة أخرى لجريفز، فأخذ يطبق السياسة العمالية التى رسمها الإنجليز لمصر بحذافيرها، وساعدته الظروف السياسية على ذلك، فلم يصدر قانون الإعتراف بالنقابات إلا فى عام 1942، كما شهد نفس العام صدور بعض القوانين العمالية الأخرى تحت ضغط ظروف الحرب العالمية الثانية.

* * *

[26] أمين عز الدين، المرجع السابق، ص 142 – 144.
[27] انظر الوثيقة رقم 33.

وعند هذا الحد تتوقف الوثائق البريطانية التى بين أيدينا والتى تغطى الفترة 1924 – 1937، ولعل إزاحة الستار عن الوثائق الخاصة بالفترة التالية يلقى المزيد من الأضواء على الحركة العمالية المصرية. ولا ريب أن أرشيف وزارة الداخلية المصرية يتضمن الكثير من الوثائق التى لا يمكن أن يكتب تاريخ دقيق للحركة العمالية المصرية دون الرجوع إليها، فهل آن الأوان لهذه الوثائق أن ترى النور حتى تساهم فى خدمة تاريخ مصر القومى؟

الوثائق

نضع بين يدى القارئ النصوص الكاملة لمجموعة الوثائق البريطانية الخاصة بالعمل والعمال فى مصر (1924 – 1937) مترجمة إلى اللغة العربية، وقد رتبناها ترتيباً زمنياً، وأرقام الإشارة إليها فى دار المحفوظات العامة البريطانية P. R. O كالتالى:

الوثيقة رقم (1)	File No. 9321\123	F.O. 141\583
الوثيقة رقم (2)	File No. 9321\144	F.O. 141\583
الوثيقة رقم (3)	File No. 9321\143	F.O. 141\583
الوثيقة رقم (4)	File No. 9321\147	F.O. 141\653
الوثيقة رقم (5)	File No. 9321\149	F.O. 141\583
الوثيقة رقم (6)	File No. 268\1\30	F.O. 141\649
الوثيقة رقم (7)	File No. 164\27\30	F.O. 141\658
الوثيقة رقم (8)	File No. 506\1\31	F.O. 141\793
الوثيقة رقم (9)	File No. 506\2\31	F.O. 141\763
الوثيقة رقم (10)	File No. 506\2A\31	F.O. 141\763
الوثيقة رقم (11)	File No. 506\3\31	F.O. 141\763
الوثيقة رقم (12)	File No. 506\4\31	F.O. 141\763
الوثيقة رقم (13)	File No. 506\21\31	F.O. 141\763
الوثيقة رقم (14)	File No. 506\22\31	F.O. 141\763
الوثيقة رقم (15)	File No. 506\26\31	F.O. 141\763
الوثيقة رقم (16)	File No. 506\30\31	F.O. 141\763
الوثيقة رقم (17)	File No. 259\1\5	F.O. 141\713
الوثيقة رقم (18)	File No. 259\2\35	F.O. 141\713
الوثيقة رقم (19)	File No. 259\11\35	F.O. 141\713
الوثيقة رقم (20)	File No. 259\19\35	F.O. 141\713
الوثيقة رقم (21)	File No. 259\21\35	F.O. 141\713

الوثيقة رقم (22)	File No. 237\5\35	F.O. 141\617
الوثيقة رقم (23)	File No. 259\6\35	F.O. 141\713
الوثيقة رقم (24)	File No. 316\5\33	F.O. 141\760
الوثيقة رقم (25)	File No. 237\6\35	F.O. 141\617
الوثيقة رقم (26)	File No. 259\11\35	F.O. 141\713
الوثيقة رقم (27)	File No. 237\9\35	F.O. 141\617
الوثيقة رقم (28)	File No. 237\11\35	F.O. 141\617
الوثيقة رقم (29)	File No. 237\12\35	F.O. 141\617
الوثيقة رقم (30)	File No. 259\16\35	F.O. 141\713
الوثيقة رقم (31)	File No. 237\14\35	F.O. 141\617
الوثيقة رقم (32)	File No. 237\29\35	F.O. 141\617
الوثيقة رقم (33)	File No. 357\7\37	F.O. 141\660

وتتضمن كل وثيقة من هذه الوثائق رسائل أو تقارير تتعلق بقضية محددة، ومصادرها الأصلية إدارة الأمن العام بوزارة الداخلية المصرية، أو مكتب العمل، أو دار المندوب السامى بالقاهرة.

(1) مذكرة من جريفز مرفق بها تقرير الميجور Capper وآخرون 24 يوليو 1924

مذكرة عن الإضطرابات العمالية مصر

الإضطرابات العمالية فى مصر ثمرة الظروف الحالية ورغم أن الإضطربات كانت تقع أحياناً فى الماضى فإنه من النادر أن تبلغ درجة كبيرة من الحدة أو تستمر لوقت طويل. وخلال العام الماضى أو العامين الماضيين أثمر نشاط جوزيف روزنتال فى نشر الدعوة الشيوعية بعد أن قضى سنوات عديدة فى دراسة المبادئ الروسية السوفيتية التى تربطه بها نوع من العلاقات الرسمية. وقام محمود حسنى العرابى تلميذ روزنتال بتأسيس الحزب الإشتراكى المصرى أخيراً بمساعدة المحامى السورى أنطون مارون والشيخ صفوان أبو الفتح وعدد محدود من الأفراد. وعلى الرغم من أن المبادئ التى أعلنها الحزب أقل تطرفاً من تلك التى تدعو لها الشيوعية فإنه يبدو أن الحزب يريد القيام بثورة إجتماعية وعمالية. ولم يقم روزنتال حتى الآن بدور علنى فى نشاط الحزب الإشتراكى المصرى ولكن من المعتقد أنه يعمل الآن على توحيد الصفوف بين الوطنيين والعمال. وترجع معظم الإضرابات التى وقعت خلال الشهور الإثنى عشر الأخيرة إلى تحريض أعضاء الحزب الإشتراكى، وقد وجهت الإضرابات الأولى التى وقعت خلال هذه الفترة بصورة تجاوزت حدود الشرعية القانونية وإزدادت الإضرابات إنتشاراً فى المرحلة الأخيرة كما أوغلت فى التصرفات غير القانونية.

ومرفق ملخص مستقى من مقتطفات من التقارير التى تعد كل أسبوعين عن "الأحوال العامة"، يتضح منها أبعاد هذه الحركة وتبين الطريقة التى تنتشر بها الإضرابات وإتجاهات تلك الإضرابات.

وقد مرت بضعة أيام دون أن يقع إضراب أو أن يكون ثمة إنذار بوقوع إضراب، ولا ريب أن تقديم مشروع قانون رشيد إلى الدورة البرلمانية القادمة، ومع إرتباطه بقرارات صارمة تصدر عن مجلس الوزراء لإقرار النظام، إنما هو أمر ضرورى للعودة بالأوضاع العمالية إلى ما يقرب من الحالة الطبيعية.

وقد ألقى القبض على روزنتال أخيراً وتعتزم الحكومة ترحيله خارج البلاد إذا وجدوا دولة تقبله، وهو يزعم أنه من الرعايا المصريين، ولكن لن يؤدى ذلك من الناحية القانونية إلى تعويق عملية ترحيله إذا أقيم برهان – على سبيل المثال– على أنه من أصل فلسطينى.

وسيقدم قادة الحزب الإشتراكى المصرى الذين ألقى القبض عليهم فى 24 مارس إلى المحاكمة أمام محكمة الجنايات بتهمة الترويج لأفكار ثورية تتعارض مع مبادئ الدستور المصرى، وتحريض العمال على استخدام العنف فى مواجهة أصحاب الأعمال.

ولا شك أن الإتحاد العام لنقابات العمال الذى تكون أخيراً برئاسة عبد الرحمن فهمى بك يقوم بتدعيم الوعى الطبقى فى نفوس العمال المصريين، كما أن نفوذ رئيسه الذى يتسم بالجهل التام بمسائل العمال، والذى لم يسع لأن ينتخب لهذا المنصب إلا لإرضاء طموحه السياسى، لابد أن يكون ضاراً. وللحيلولة دون ذلك، يتم السعى لحض العمال على عدم الثقة بعبد الرحمن فهمى، مما يحول دون تحوله إلى ديكتاتور للعمال، ومن المحتمل لو بقى الزغلوليون فى الحكم أن يكافئونه على خدماته السابقة بتعيينه أول وزير للعمل فى مصر.

ومن بين أسباب الإضطرابات الحالية ما يأتى:

1. عجز التشريعات العمالية الحالية عن مواجهة المتطلبات الضرورية لتوفير الحماية لكل من الشعب وأصحاب الأعمال والعمال.
2. عولجت الإضطرابات عند قيامها فى معظم الأحوال بالتخاذل والتردد، فإن سياسة التوفيق التى تتجه إلى التركيز على الإحتفاظ بأصوات الناخبين، أدت فى كثير من الأحوال إلى منع البوليس من التدخل الضرورى.
3. عومل المحرضون على الشغب بقدر كبير من الليونة رغم تجمع بعض الأدلة ضدهم وكان يطلق سراحهم عادة بكفالة دون تقديمهم إلى المحاكمة.
4. فى كثير من الأحوال اعترف بالمشاغبين المحترفين ممثلين للعمال ومتحدثين بلسانهم، رغم أنهم لم يكونوا من بين عمال الشركات التى حدثت بها الإضطرابات.
5. وجود سعد زغلول باشا فى السلطة الذى يعده معظم العمال المصريين أقوى الرجال وأكثرهم محبة لديهم شجعهم على الإعتقاد أنه سيتدخل بصورة فعالة لصالحهم،

عندما ينشب الصراع بينهم وبين أصحاب الأعمال، وخاصة إذا كان الآخرون من الأوروبيين. كما أن الإجراءات الغامضة نسبياً التى إتخذتها الحكومة لمواجهة الإشتراكيين الشيوعيين لم تخدع الكثير من العمال، ولكننا لا يجب أن ننسى أن رئيس الوزراء عبر عن نفسه فى حفل شاى أقامه عمال هليوبوليس بصورة تتضح بالتملق للجماهير.

ويقدم الملخص المرفق صورة للأوضاع العمالية منذ 6 فبراير 1924 وقد أضفنا إليها مذكرة قدمها لى المدير العام الحالى بشركة سكك حديد الدلتا بشأن إضراب عمال شركته وهى تحتوى على معلومات هامة.

إمضاء

ر. م. جريفز

القائم بأعمال مدير الإدارة الأوروبية

القلاقل العمالية

مقتطفات من تقرير الميجور Capper

تغطى أحداث الفترة من 24 يناير إلى 24 يونيو 1924

الفترة من 6 – 19 فبراير 1924

1– القاهرة:

عمال ترام القاهرة:

هناك نزاع بين شركة ترام القاهرة وبعض عمالها الذين يطالبون بإعتراف الشركة رسمياً بنقابتهم التى يرأسها محمد كامل حسين المحامى، وقد حصل الأخير على تأييد عدد كبير من العمال الذين كانوا قد رحلوا إلى قراهم بسبب نشاطهم السابق.

وبعد ظهر يوم الأحد 17 فبراير استقبل سعادة رئيس الوزراء وفداً صغيراً يمثل العمال، وقد أبلغهم بصورة ودية أنه لا يريد حدوث إضراب، واستمرت خدمات الترام نتيجة لذلك.

وفى مخازن العباسية، حاول الأستاذ كامل حسين فى الصباح الباكر يوم الإثنين أن يحرض العمال على الإمتناع عن العمل، ونتج عن ذلك وقوع بعض الشغب، وتم إلقاء القبض على كامل حسين بتهمة التحريض، ثم أفرج عنه بكفالة.

كما خرجت من مخزن الجيزة مظاهرة صغيرة (تضم حوالى مائة شخص) بدأت فى صباح اليوم نفسه ولكن البوليس فرقها وألقى القبض على قادتها.

وهناك رضاء عام من البيان الذى أصدره سعادة رئيس الوزراء والذى أبدى فيه عدم موافقته على إضراب عمال الترام المزمع القيام به الذى يضر بمصالح البلاد ويخلق مصاعب جمة.

2– وفى الأسكندرية تم إنهاء الإضراب الذى قام به عمال شركة الغزل الأهلية المصرية منذ 16 نوفمبر 1923 بموجب إتفاقية أبرمت فى إجتماع عقد بالمحافظة يوم الأربعاء 6 فبراير برئاسة سعادة المحافظ، وزاول العمال نشاطهم إعتباراً من صباح اليوم التالى، فيما عدا كبير المحرضين وأربعة من أعوانه، ولم يقع أى حادث هناك.

3- توقف حوالى 1500 عامل بورش جبل الزيتون التابعة للسكك الحديدية بالإسكندرية عن العمل لمدة ساعتين بعد ظهر السبت 16 فبراير لإعلان إحتجاجهم على تصرفات كبير المهندسين، ولم يقع حادث ما من العمال عند مغادرتهم العمل فى الوقت المحدد، وقد زاولوا العمل فى صباح الإثنين حين علموا أن سعادة رئيس الوزراء قد أصدر أوامره إلى إدارة السكك الحديدية بتعيين لجنة لبحث مطالب العمال.

الفترة من 20 فبراير إلى 4 مارس 1924

الإضطرابات العمالية بالأسكندرية.

إتباع الأساليب البلشفية.

1- شركة الزيوت المصرية بالنزهة:

(أ) رفض عمال شركة الزيوت المصرية مغادرة المصنع بعد أن استولوا عليه يوم الجمعة 22 فبراير.

وقد حدث فى 12 ديسمبر 1923 إضراب فى نفس المصنع بسبب مجازاة عامل تشاجر مع زميل له، ولكن العمل استمر فى اليوم التالى عندما تدخل سعادة محافظ الأسكندرية وإتفق مع الشركة على التحفظ على العامل حتى يتم تحقيق فى الحادث.

وفى 6 فبراير إلتقى نحو ثلاثين عاملاً بمقر الإتحاد العام للعمال، وقرروا إيفاد وفد إلى المحافظة لاستطلاع نتيجة تدخل المحافظ فى الحادث السابق، كما قرروا عقد إجتماع آخر لمناقشة ما إذا كان يجب إعلان الإضراب فى حالة عدم حصول الوفد على نتيجة مرضية.

(ب) يعمل بهذا المصنع حوالى 750 عاملاً بعضهم من الروس ومعظمهم من يهود فلسطين ومن الجنسيات الأخرى، ويتطلب العمل بالمصنع مهارة فنية ويتبع به نظام المناوبات (الورديات) حيث تتطلب معاصر الزيوت استمراراً فى العمل، فإذا حدث توقف فى العمل لمدة ثمانى ساعات، فإن ذلك يؤدى إلى عدم إمكانية متابعة الإنتاج قبل ستة شهور، ويؤدى إلى خسارة قدرها خمسين ألف جنيه.

وكانت معاملة الشركة لعمالها كريمة ومعدلات أجورها حسنة، وكان هناك مشروع لمعاونة العمال على دفع بدل الخدمة العسكرية، ومنح من يفصلون من العمل مكافأة تتفاوت بتفاوت عدد خدمتهم بالشركة، وقد حققت الشركة خسائر بسبب الظروف الإقتصادية ومن ثم شرعت فى فصل تسعين من العمال لم يكن العمل فى حاجة إليهم.

(جـ) وكان العمال قد إختاروا عشرة رجال من بينهم لتمثيلهم قبل الشركة، غير أن هؤلاء الممثلين اعتبروا ضمن العدد الذى قررت الشركة توفيره، وإنتقلت مهمتهم إلى أنطون مارون المحامى سكرتير إتحاد النقابات الذى أبدى رغبته فى تكوين نقابة خاصة بالعمال تحصل على إعتراف الشركة بها، وتنضم إلى إتحاد النقابات.

(د) وفى مواجهة ما حدث فى 22 فبراير أرسلت الحكومة سعادة وكيل وزارة الداخلية ومدير عام الإدارة الأوروبية إلى الإسكندرية لمواجهة الموقف وأرسلت كتيبة من الجيش المصرى لتعزيز قوة البوليس بالمدينة، ولكن اتخذت كل الوسائل الكفيلة بفض النزاع دون اللجوء إلى العنف.

(هـ) وبدأت المفاوضات الخاصة بتسوية النزاع فى يوم الأحد 24 فبراير، وإشترك فيها المحامى العام ومصطفى الخادم نائب الأسكندرية ومحمد حسن البشبيشى وذلك بناء على تعليمات حضرة صاحب السعادة رئيس الوزراء ومثل أنطون مارون العمال فى هذه المفاوضات، وكان على إتصال مستمر بالشيخ صفوان أبو الفتح (السكرتير المساعد للإتحاد العام للعمال) وحسنى العرابى (من الحزب الشيوعى المصرى).

(و) وحوالى الثانية بعد الظهر بدأ العمال يجلون عن المصنع ببطء ولكن استمروا يحيطون به من الخارج فى مجموعات، وتدخل البوليس ليضع يده على المنشآت، ثم إتفق أخيراً أن يقوم أربع رجال بتطهير معاصر الزيت، وقد سيطر البوليس على الموقف حوالى الساعة التاسعة وتم تفريق الرجال، واستمرت المفاوضات فى المساء، وفى صباح اليوم التالى (الإثنين) تم الوصول إلى الإتفاق.

فقد تمت الموافقة على فصل التسعين عاملاً بشرط عدم تعيين عمال آخرين بدلاً منهم، على أن يصرف لهم 180 جنيه مصرى علاوة على المكافأة المستحقة لهم وفق النظام المتبع فى

الشركة، وتم تشكيل مجلس نظام من ثلاثة أعضاء بينهم ممثل للعمال وممثل للمصنع وممثل للحكومة، وبعد الوصول إلى الاتفاق إجتمع المضربون فى مقر الحزب الشيوعى حيث استمعوا إلى خطاب ألقاه عليهم حسنى العرابى والشيخ صفوان أبو الفتح.

(ى) وبدأ العمال يوم الثلاثاء 28 فبراير عندما تم إلقاء القبض على إثنين من العمال الروس وجهت إليهم تهمة تحريض العمال على الاستمرار فى إضرابهم، وكان كلاهما على إتصال وثيق بالشيوعيين.

2- شركة الغزل الأهلية المصرية بكرموز:

(أ) نظم عمال الشركة فى 16 نوفمبر 23 إضراباً محدوداً إحتجاجاً على قيام الشركة بتخفيض أجورهم، واقترح عندئذ أن يتم تخفيض الأجور بطريقة تدريجية على أقساط شهرية حتى تصل نسبة الخفض إلى 10% عند نهاية مارس 1924، وكانت الشركة التى تضم 1200 عاملاً تستمر فى الإنتاج رغم الخسائر التى منيت بها.

وقد أصدر إتحاد العمال منشوراً وقعه الشيخ صفوان أبو الفتح سكرتيره إحتجاجاً على التخفيض المقترح لأجور العمال، وتضمن المنشور هجوماً على الرأسمالية بصفة عامة وعلى لجان التوفيق بصفة خاصة.

كما احتجت نقابة عمال المحال التجارية كذلك على تخفيض الأجور، وأعلنت أن شركة الغزل الأهلية حققت أرباحاً كثيرة نتيجة إخلاص العمال الذين يعملون فى خدمتها.

واستمر العمال فى الإضراب حتى 6 فبراير 1924، عندما دعت لجنة التوفيق إلى عقد إجتماع رأسه سعادة المحافظ، وتم الوصول إلى إتفاق بشأن المنازعات، وفى اليوم التالى استأنف العمال العمل عدا كبير المحرضين وبعض أعوانه.

(ب) وقد وضعت شروط التسوية كما يأتى:

1. التخفيض التدريجى للأجور حتى تصل نسبة الخفض إلى 10%.
2. تشكيل مجلس للنظام يتكون من ثلاثة أعضاء: ممثل للعمال وممثل للشركة وشخص محايد.

3. إلغاء قرار الاستغناء عن 22 عاملاً وإيقاف خمسة عمال فقط عن العمل لمدة شهر واحد.

(ج) وفى يوم الجمعة 22 فبراير إمتنع العمال عن العمل ورفضوا مغادرة المصنع تماماً كما فعل عمال شركة الزيوت المصرية فى نفس اليوم.

(د) قام وكيل وزارة الداخلية ومدير الإدارة الأوروبية (الذين كانا قد أوفدا إلى الإسكندرية فى 23 فبراير لإتخاذ الإجراءات اللازمة للوصول إلى حل) وقام المحاميان سليمان حافظ والأستاذ نجاتى بتمثيل العمال بإعتبارهم مستشارين قانونيين لهم، وقد تبين أنه بالإضافة إلى سوء النظام فى المصنع وعدم إطمئنان العمال على وضعهم، فإن ثمة دواعى أخرى ساهمت فى إشاعة الإضطرابات:

أولاً – التأخير فى تنفيذ الشروط المتفق عليها فى 6 فبراير.
ثانياً – الخلاف حول المكافآت التى كان على الشركة أن تدفعها لعمالها عن عام 1923 على الرغم من ثبوت عدم تحقيق الشركة أى أرباح.

وعلى أى حال لقد كان العمال حريصين على متابعة العمل ولم يلحق بالمنشآت أى أضرار.

(هـ) وغادر العمال المصنع فى مساء السبت استجابة لنصيحة سليمان حافظ، وتم الوصول إلى إتفاق واستأنف العمل بعده فى صباح يوم الإثنين وما زال مستمراً حتى الآن بصورة طبيعية.

(و) أما شروط الإتفاق فهى:

التنفيذ الفورى لإتفاق 6 فبراير، مع تخفيض مدة إيقاف الرجال الخمسة إلى خمسة عشر يوماً (وهى المدة التى انقضت بالفعل)، وإحالة موضوع المكافآت إلى لجنة التحكيم.

3- شركة أقطان كفر الزيات، مصنع الزيوت بكرموز:

فى يوم الثلاثاء 26 فبراير أضرب حوالى مائة عامل من عمال هذا المصنع عن العمل، ورفض العمال ترك المصنع فى البداية ثم قبلوا ذلك فيما بعد، ووضعت قوة صغيرة من

رجال البوليس لحراسة المصنع، وكان المطلب الرئيسى للعمال أن تقوم الشركة بدفع مرتباتهم مباشرة ولا تدفعها عن طريق المقاولين والوسطاء، وتولت لجنة التحكيم نظر هذا النزاع، ولكن إقتحم العمال المصنع يوم السبت الأول من مارس للمطالبة بمتأخرات أجورهم، ورفضوا مغادرة المصنع حتى تجاب مطالبهم، وتدخل البوليس لإخراجهم من المصنع بالقوة، ونتج عن هذا الإشتباك إصابة إثنين من رجال البوليس وأربعة من العمال إصابات طفيفة، ثم خرج العمال من المصنع وتم تعزيز قوة البوليس وبقيت لحراسة المصنع.

4- مصنع زيوت أبو شنب:

فى يوم الجمعة 29 فبراير أضرب ما يتراوح بين 200 و300 عامل عن العمل فى مصنع زيوت أبو شنب كانوا يطالبون بأن يقوم المصنع مباشرة بتعيينهم ودفع أجورهم دون وساطة المقاول، كما طالبوا بتخفيض ساعات العمل. وفى هذه الحالة أيضاً رفض العمال فى البداية الجلاء عن المصنع، غير أنهم قبلوا ذلك فيما بعد، وفى صباح الإثنين 3 مارس إقتحم العمال المصنع عنوة وأصيب بعض أفراد البوليس بجراح، غير أن الإصابات كانت طفيفة وقد لجأ العمال إلى هذا الإجراء لأنهم علموا من المحافظة أن موضوعهم معروض على لجنة التحكيم التى لم تكن محل ثقتهم، واستمر المضربون فى إحتلال المصنع حتى السابعة من صباح اليوم التالى (الثلاثاء) عندما اضطروا للجلاء عن المصنع تحت ضغط البوليس.

5- شركة فاكوم للزيت:

فى صباح الثلاثاء 4 مارس أضرب عمال أحد أقسام شركة فاكوم للزيت بالإسكندرية واتضح أن نحو 150 منهم كانوا قد قدموا طلباً إلى المركز الرئيسى للشركة بالقاهرة مطالبين بتحسين أوضاعهم، وذلك دون أن يطلعوا مدير إدارتهم على الطلب، وفى صباح الثلاثاء بدأوا إضرابهم دون توجيه إنذار مسبق إلى الشركة، ورفضوا ترك مواقع عملهم دون أن يزاولوا العمل، ولكن البوليس تدخل فى الأمر وتم إجلاء العمال على أن يتصرفوا بصورة أحسن فى المستقبل، واشترط مدير الإدارة أن يظل المصنع مغلقاً حتى يحصل على رد المركز الرئيسى بالقاهرة على مطالب العمال.

الفترة من 5 – 18 مارس:

(أ) فيما يتعلق بإضرابات الأسكندرية التى ورد ذكرها فى التقرير السابق:-

1. تم حل مشكلة مصنع الزيت التابع لشركة أقطان كفر الزيات بمعرفة لجنة التحكيم فى 5 مارس، وقبل العمال قرارات المجلس وعادوا إلى عملهم.
2. رفض عمال مصنع زيوت أبو شنب قرار مجلس التحكيم فى البداية ثم قبلوه بعد ذلك، وعادوا إلى العمل إعتباراً من 7 مارس.
3. استؤنف العمل فى شركة فاكوم للزيت فى 7 مارس أيضاً.

(ب) فى 26 فبراير وقع إضراب فى مصنع الزيوت التابع لشركة الملح والصودا بالقبارى الذى يستخدم ما يتراوح ما بين 200 و300 عامل، وما لبث العمل أن استؤنف على أن يتولى مجلس التحكيم حل مشاكل العمال، وقد تم التوصل إلى تسوية مرضية.

وفى 17 مارس أضرب عمال ملاحات المكس التابعة لشركة الملح والصودا البالغ عددهم 250 عامل إحتجاجاً على فصل أربعين من زملائهم العمال.

(جـ) وفى 5 مارس قام عمال مصلحة التليفونات بالقاهرة والأسكندرية بإضراب لمدة ساعة واحدة إحتجاجاً على التأخر فى مراجعة كادر عمال التليفونات والقرار الخاص بتخفيض مرتباتهم بنسبة 20% إعتباراً من أول أبريل.

(د) هناك حركة الآن بين العمال تهدف إلى تكوين إتحاد عام للعمال وقد يقع إختيار أغلبية العمال على عبد الرحمن بك فهمى، ولكن يبدو أن هناك مرشح منافس له هو الدكتور محجوب ثابت الذى أفادت التقارير أنه عقد عدة إجتماعات من أجل هذه الغاية، وقد طبع منشوراً باللغة العربية فى القاهرة بعنوان "أيها العمال إتحدوا" تم توزيعه بين صفوف العمال يدعو جميع عمال مصر إلى تكوين النقابات فى إطار "الإتحاد العام للنقابات" بالقاهرة برئاسة عبد الرحمن فهمى بك.

الشيوعية:

1- بناء على أمر صاحب السعادة النائب العام تم إلقاء القبض على أربعة من قادة الحزب الشيوعى بالإسكندرية فى 4 مارس وهم:-

محمود حسنى العرابى سكرتير الحزب الشيوعى.
أنطون مارون المحامى.
الشيخ صفوان أبو الفتح سكرتير الفرع العربى لإتحاد العمال.
الشحات إبراهيم.

وتبع ذلك جملة إعتقالات بأمر النيابة شملت صمويل كيرسون Samuel Kirsohn وهو من عمال شركة الزيوت المصرية التى وقع بها إضراب مؤخراً، كما تم إعتقال بعض الأشخاص خارج الإسكندرية من بينهم روبرت جولدنبرج Robert Goldenberg فى القاهرة.

2- وفى يوم الثلاثاء 14 مارس أصدرت محافظة الإسكندرية بياناً بنتيجة تحقيقات النيابة الأهلية الخاصة بالحركة الشيوعية جاء به ما يلى:

فى خلال الفترة من 10 سبتمبر 1923 إلى أول مارس 1924 إرتكب كل من محمود حسنى العرابى، الشيخ صفوان أبو الفتح، الشحات إبراهيم، أنطون مارون، محمد إبراهيم السمكرى، محمد الصغير وآخرون الجرائم الآتية بدائرة الإسكندرية وغيرها من بلاد القطر المصرى:

(أ) إشاعة مبادئ ثورية تختلف عن الأسس التى قام عليها الدستور المصرى، وتهدف إلى تغيير النظام الإجتماعى بقوة.
(ب) حرضوا عمال شركات معينة على اللجوء إلى التهديد والعنف وإتباع الأساليب غير القانونية فى المطالبة بحقوقهم قبل أصحاب الأعمال، وذلك عن طريق إحتلال المصانع.

وقد بلغ عدد الأفراد الذين ألقى القبض عليهم حتى 18 مارس تسعة عشر شخصاً.

3- أصدرت نقابة السمكرية بالإسكندرية بياناً إحتجت فيه على عمليات الإعتقال، وطالبت بإطلاق سراح الأربعة الذين وردت أسمائهم فى الفقرة (1)، وطالبت "حكومة الشعب" أن تتخذ الإجراءات اللازمة لفض المنازعات بين العمل ورأس المال عن طريق إصدار قوانين تتولى حماية حقوق العمال.

وأصدر إتحاد نقابات العمال بالأسكندرية منشوران لا يتمشيان مع بعضهما البعض، فقد أعلن المنشور الأول أنه ليس ثمة علاقة بين إتحاد النقابات والحزب الشيوعى، وأن هدفه الرئيسى خدمة مصالح جميع العمال دون تمييز، أما المنشور الآخر فقد تحدث على ما يبدو بالنيابة عن الحزب الشيوعى، فأكد أنه لا علاقة للحزب بالإضرابات الحالية، وأشار إلى أن أعضاء الإتحاد الأربعة المعتقلين لا صلة لهم بالإضرابات الحالية فى الإسكندرية أو فى غيرها من الأماكن.

4- قامت النيابة باستجواب جوزيف روزنتال، ولكنه لم يكن بين المعتقلين، وقد ألقى خطاباً فى يوم الأحد 11 مارس فى إجتماع عقد بمناسبة تأسيس نقابة الخياطين نصح فيه العمال بألا يعلقوا أى أمل على البرلمان، وأن يعتمدوا على جهودهم الذاتية، وعلى توثيق عرى الإتحاد بينهم وبين بعضهم البعض حتى يحصلوا على الإعتراف بحقوقهم. وفى إجتماع مماثل عقد يوم الأحد السابق 9 مارس أبدى استنكاره لاتجاه الرأسماليين إلى اجتناء الأرباح من ثمرة كد العمال، ونصح العمال بالتمسك بحقوقهم حتى ينالوا نصيب الأسد من تلك الأرباح.

5- ومن ناحية أخرى بدأت منذ وقعت الإعتقالات حركة دعاية مضادة للشيوعية فى الإسكندرية، ففى إجتماع كبير عقدته نقابة العمال المهرة يوم الجمعة 7 مارس إنتخب جعفربك فخرى أحد نواب الإسكندرية رئيساً فخرياً لهذه النقابة، وألقى خطاباً بهذه المناسبة عبر فيه عن شكره للعمال وحمل على الآثار الضارة للشيوعيين.

كذلك عقدت نقابة عمال الصنائع اليدوية أكثر من إجتماع كبير حضره الكثير من عمال الترام ألقى فيه مصطفى بك الخادم نائب الإسكندرية وآخرون خطباً دعوا فيها الحاضرين إلى الإبتعاد عن الحركة الشيوعية.

الفترة من 19 إلى 31 مارس:

1- لم يحدث أى تطورات من جانب الشيوعيين كإصدار المنشورات أو تنظيم الإضرابات منذ تم إعتقال قادة الحركة والعناصر النشطة فيها.

2- الأسكندرية:

(أ) أغلق مصنع شركة الزيوت المصرية إيجولين Egolin بالنزهة قسم الزيوت به بسبب ظروف السوق الحالية، وهو المصنع الذى وقع فيه الإضراب من قبل، كما قام العمال بإحتلاله على فترات متفاوتة. وفى يوم الجمعة 21 مارس دفعت الشركة أجور العمال والتعويضات المقررة لهم وفقاً لقواعد العمل بالشركة ولم يقع أى حادث، وقد وعدت الإدارة العمال بإعادتهم إلى العمل بمجرد تحسن أحوال السوق، وجدير بالذكر أن الكثير من عمال هذا المصنع ينحدرون من أصل روسى، وقد دلت التحريات أن فرع الحزب الشيوعى يركز نشاطه عليهم.

(ب) استؤنف العمل بمصانع الزيت التابعة لشركة الملح والصودا المصرية وعاد نحو عشرين من العمال المضربين إلى أعمالهم صباح الإثنين 31 مارس ولكن الشركة استخدمت 80 عاملاً جديداً ليحلوا محل العمال المضربين الذين رفضوا العودة إلى العمل، وقد تم إلقاء القبض على أربعة من أولئك العمال أثناء محاولتهم التدخل لمنع زملائهم من العودة إلى العمل.

3- وفى بورسعيد عقدت نقابة عمال شركة قناة السويس إجتماعاً فى 16 مارس أعلن فيه أن الكثيرين لم يسددوا إشتراكاتهم، ونبه الحاضرين إلى خطورة هذا الأمر على كيان النقابة.

الفترة من أول حتى 13 أبريل:

(أ) عقد بالقاهرة إجتماع فى مساء 13 أبريل حضره نحو ستمائة شخص لحث العمال على الإنضمام إلى اتحاد عام النقابات برئاسة عبد الرحمن بك فهمى الذى يعد من بين المرشحين للإنتخابات التكميلية لعضوية البرلمان عن دائرة عابدين، وقد ألقى عبد الرحمن بك فهمى خطاباً على جموع الحاضرين دعا فيه إلى الإتحاد والتضامن بين جميع أفراد الطبقة العاملة،

ودعاهم إلى الإنضمام إلى اتحاد النقابات، ونظمت مظاهرة عقب الإجتماع إتجهت إلى ميدان عابدين ثم إلى منزل عبد الرحمن بك فهمى.

(ب) الأسكندرية:

1- إنتهى الإضراب الذى وقع فى ملاحات شركة الملح والصودا بالمكس وكان قد بدأ يوم الإثنين 17 مارس إحتجاجاً على توفير أربعين من العمال، وبلغ عدد المضربين 200 عاملاً، وقد استؤنف العمل يوم الإثنين 31 مارس واستخدمت الشركة 80 عاملاً جديداً ليحلوا محل أولئك الذين رفضوا العودة للعمل، كما عاد 20 من العمال المضربين إلى مزاولة أعمالهم، وتم إلقاء القبض على أربعة من المضربين.

وفى يوم الأربعاء 2 أبريل عاد جميع العمال المضربين إلى أعمالهم وتم عقد إتفاق بين العمال والشركة نتيجة وساطة سعادة المحافظ، ولا صحة للأنباء التى تواترت عن احتلال العمال للمصنع.

2- وقع إضراب فى 3 أبريل فى ترسانة بناء السفن بترعة المحمودية إشترك فيه 215 عاملاً إحتجاجاً على فصل 8 من زملائهم لدوافع إقتصادية دون دفع تعويضات لهم، وعلى أية حال استؤنف العمل فى 9 أبريل نزولاً على نصيحة صاحب السعادة المحافظ.

3- فى يوم الجمعة 11 أبريل أضرب نحو 120 عاملاً من عمال شركة فاكوم للزيت بسبب توفير الشركة لتسعة من زملائهم الذين يتزعمون حركة العمال بالمصنع، ولمماطلة الشركة فى تحقيق مطالب العمال التى تم الإتفاق بشأنها منذ وقت قصير، وبفضل تدخل سعادة المحافظ عاد العمال إلى العمل فى 13 و14 أبريل بعد أن وعدهم المحافظ بالنظر فى مطالبهم، وتم إعادة سبعة من العمال التسعة المفصولين إلى أعمالهم.

الفترة من 16 إلى 29 أبريل:

(أ) الأسكندرية:

1- إضراب سائقى التاكسى:

بدأ هذا الإضراب فى 17 أبريل تنفيذاً لإنذار مسبق، وأرسل المضربون وفداً إلى سعادة المحافظ الذى وعد بالنظر فى مطالبهم، ثم قرر السائقون بعد ذلك العودة إلى العمل، وقد تم ذلك تدريجياً فى اليوم التالى تحت حماية البوليس. وقد جرت الأحوال مجراها الطبيعى فى 16 أبريل فيما عدا بعض حالات دمرت فيها السيارات وقطعت إطاراتها وتم إلقاء القبض على الجناة.

2- محطة سكك حديد الفرز:

أضرب مجموعة من العمال تتكون من 25 عاملاً يوم الأربعاء 16 أبريل إحتجاجاً على نقل بعض زعمائهم، وقاموا بإحتلال المنشآت بالقوة ورفضوا مغادرتها عندما نصحوا بذلك، وقد تم إلقاء القبض عليهم واحتجزوا بقسم كرموز تمهيداً لعرضهم على النيابة. وأضربت جماعة أخرى من هؤلاء العمال كان من المفروض أن تتولى العمل صباح الخميس بلغ عددها أربعين عاملاً، واستدعى عمال آخرون من محطة القبارى للعمل بدلاً منهم، واستأنف المضربون العمل فى صباح الجمعة 18 أبريل، وأطلق سراح من كانوا قد ألقى القبض عليهم، وتولت إدارة السكك الحديدية التحقيق معهم.

3- أضرب عمال مصانع الزيت بشركة الملح والصودا بميناء البصل عن العمل لمدة ساعة واحدة صباح الإثنين 21 أبريل من الساعة السابعة حتى الساعة الثامنة إحتجاجاً على قرار الإدارة بخفض أيام العمل إلى ثلاثة أيام فقط فى الأسبوع بسبب سوء الأحوال الإقتصادية وتجنباً لتخفيض عدد العمال، وعقد المضربون إجتماعاً فى المساء بناء على نصيحة نقابتهم حيث تقرر إيقاف الإضراب والتفاوض مع الشركة.

4- أضرب موظفو بنك دى روما بالإسكندرية مدة ساعة إحتجاجاً على مستوى الأجور ونظام الترقى... إلخ، وقد أعقب ذلك التفاوض بين المدير والموظفين، وقد أبلغهم المدير أنه

على استعداد لتلبية مطالبهم ولكن ليس هناك إمكانية لزيادة النفقات، وأن الأمر يستلزم توفير عشرين من الموظفين، وفشل الموظفون فى دفع نقابتهم إلى إعلان الإضراب العام فى البنوك فسحبوا مطالبهم.

(ب) بورسعيد:

إنتخب عمال رباط السفن محمد حقى المهرب المعروف رئيساً لنقابتهم.

الفترة من 29 أبريل إلى 13 مايو:

1- إحتفل بعيد العمال أول مايو هذا العام فى بورسعيد والإسماعيلية فقط، ففى الأولى قامت مسيرة من العمال تتقدمها فرقتان موسيقيتان بالطواف فى شوارع المدينة بعد الظهر، وأقيم كرنفال حضره عدد من العمال أقل من أولئك الذين حضروه فى العام الماضى، وحوالى 1/3 عمال شركة قناة السويس إعتبروا اليوم أجازة بينما استمر الآخرون فى العمل.

وفى الأسكندرية حيث جرت العادة أن يكون الإحتفال كبيراً، لم يتم الإحتفال هذا العام، ويحتمل أن يكون ذلك راجع إلى أن المنظمين الرئيسيين للإحتفال كانوا من قادة الحزب الشيوعى الذين غيبوا هذا العام فى السجون بعد إلقاء القبض عليهم.

2- إيقاف علاوة غلاء المعيشة:

أدى إيقاف صرف الجزء المتبقى من علاوة غلاء المعيشة لموظفى الحكومة إلى إشاعة السخط بينهم ولكن ذلك لم يؤد إلى وقوع حوادث معينة.

وفى بورسعيد رفض رجال السوارى بالبوليس إستلام رواتبهم فى أول مايو بسبب إيقاف العلاوة، وفى اليوم التالى صرفوا الرواتب حين وجدوا أن أحداً من موظفى الحكومة لم يتضامن معهم.

وفى الأسكندرية رفض الخفراء النظاميون القيام بواجباتهم مساء أول مايو إحتجاجاً على إيقاف العلاوة، ثم ما لبثوا أن مارسوا العمل.

3- الإضرابات:

(أ) فى القاهرة:

وقع إضراب قام به طلبة المدرسة الصناعية فى بولاق يوم الأحد 11 مايو إحتجاجاً على عدم النظر فى مطالبهم التى قدموها منذ ثلاثة شهور إلى وزارة المعارف، واستمر الإضراب حتى 13 مايو (لحظة إعداد هذا التقرير) ولم يستمر فى العمل إلا القليل من الطلبة.

(ب) وفى الأسكندرية:

أضرب عمال شركة Bos وهى شركة هولندية للمقاولات عن العمل فى 11 مايو بسبب تصرفات المدير الذى لم يسمح بقبول بعض العمال الذين يعتبرون من قادتهم، ويبدو أن العمال لم يكونوا متفقين من حيث المبدأ على الإضراب، فوقع صدام بين بعضهم البعض أدى إلى إصابة إثنين منهم بجروح. وقد اتخذ البوليس الإحتياطات اللازمة لحماية الممتلكات والمنشآت وبدأ يمهد الطريق للتفاوض بين الشركة والعمال إنتظاراً لوصول المحافظ فى يوم الإثنين 12 مايو، ولكن المحافظ لم يستطع – حتى إعداد هذا التقرير– أن يوفق بين الطرفين. ويبلغ عدد المضربين 500 عامل بينهم بعض الأوروبيين ولا يزيد عدد من استمروا فى العمل عن عشرين عاملاً من الهولنديين.

(جـ) منع وقوع إضراب:

فى يوم الجمعة 2 مايو عقد اجتماعين حضرهما أعضاء نقابة موظفى ترام الإسكندرية للنظر فى مطالب الموظفين، وبلغ عدد من حضورا الإجتماع 280 موظفاً. وقرر المجتمعون تقديم طلب إلى الشركة بعدم تنفيذ نظام الترقى الذى وضعته الشركة، لأن النقابة ترى أن ثمة عمال لا يندرجون فى القوائم الخاصة بالترقيات يستحقون الترقية أكثر من أولئك الذين تتضمنهم القوائم، كما طالبوا بعدم إلغاء علاوة غلاء المعيشة. وأعطت النقابة للشركة مهلة سبعة أيام للرد على مطالبها، وعند نهاية المدة تقوم النقابة بإعلان الإضراب، ولكن بناء على نصيحة المستشار القانونى للنقابة عبد الله عمار المحامى لم تقدم النقابة هذا الإنذار للشركة، ووافق العمال على أن يتركوا الأمر لمستشارهم القانونى حتى يتفاوض بشأنه مع الشركة.

الفترة من 28 مايو حتى 10 يونية:

كانت هذه الفترة خالية من المشاكل العمالية الجديدة فيما عدا بعض الحالات الإستثنائية:

1- ففى الإسكندرية أضربت نقابة عمال المذابح حوالى نهاية مايو بسبب نزاع حول التعريفة المقررة، وقد وافقوا على إعطاء البلدية مهلة عشرة أيام لبحث الأمر، وفى يوم الأحد 8 يونيو لم يتم الوصول إلى حل وعاد النزاع مرة أخرى، ووقع اعتداء على أحد العمال المبرزين نقل بسببه إلى المستشفى، وتم إلقاء القبض عل أربعة من المعتدين. وترتب على ذلك إضراب نحو ثلاثين من العمال عن العمل بعد ظهر الإثنين، واستخدم عمال آخرون بدلاً منهم واستؤنف العمل كالمعتاد، وألقى القبض على أحد العمال الثلاثين أثناء محاولته التعرض للعمال الجدد، ولم يتم حل النزاع بعد.

2- وفى شركة المعصرة للأسمنت بالقرب من القاهرة كانت هناك حالة سخط بين العمال الذين هددوا بالإضراب، وفى يوم الأحد 8 يونيو شكل العمال وفداً منهم توجه لمقابلة محافظ القاهرة لرفع مطالب العمال إليه ووافقوا على الإستمرار فى العمل حتى يتم النظر فى مطالبهم.

وفى اليوم التالى، حاول المدير فصل بعض العمال، واعتبر العمال هذا التصرف نكث للعهد. وفى 10 يونيو قاموا بالاستيلاء على المصنع كوسيلة للإحتجاج، ورفضوا التخلى عنه قبل إعادة زملائهم المفصولين إلى العمل، كما رفضوا الاستمرار فى العمل، ولكن لم تقع حوادث أو أعمال عنف، وأرسلت قوة من البوليس تتضمن جنود السوارى لتتولى مراقبة الموقف كإجراء إحتياطى.

(ملاحظة: زار سعادة محافظ القاهرة المصنع يوم الأربعاء 11 يونيو حيث تم الإتفاق على أن يعد العمال المفصولين "وعددهم تسعة" موقوفون عن العمل حتى تبت لجنة التحكيم فى النزاع، على أن يعتبر قراراً نهائياً، وتقرر عقد إجتماع اللجنة فى 14 يونيو).

أما عن الإضرابات العمالية التى كانت موجودة من قبل فنلاحظ ما يلى:

3- تم حل النزاع وإنهاء الإضراب فى مصنع محرم بك فى الأسكندرية بموجب إتفاقية عقدت بين المدير وسكرتير إتحاد النقابات فى 31 مايو ووافق العمال المضربون على الإتفاقية فى اليوم التالى، وبناء على هذه الإتفاقية تم فصل 2 من قادة المضربين و2 آخرين من غير المضربين لإتهامهم بإتباع العنف، واستأنف بقية المضربين العمل فى 2 يونيو.

4- وفى الإسماعيلية أغلقت ورش شركة بوس فى 10 يونيو بسبب إمتناع العمال عن العمل، وألغى عقد المسيو بوس المقاول المبرم بينه وبين شركة قناة السويس.

5- مطالب موظفى ترام الأسكندرية:

جاء رد الشركة على مطالب موظفيها فى أول يونيو فى صورة خطاب أرسل إلى المستشار القانونى للنقابة، وقد إعتذرت الشركة فى هذا الرد عن تلبية مطالب الموظفين، وقد تضمنت المطالب زيادة أجور وتعويض من يفصلوا من العمل بما فى ذلك أولئك الذين يفصلون نتيجة عدم كفايتهم، فيما عدا من يفصلوا بسبب السرقة، كما رفضت مطالب النقابة الخاصة بالإشراف على تعيين العمال الجدد وعلى الترقيات.

ونتيجة فشل النقابة فى تحقيق مطالبها بطريق المفاوضات حدث إنشقاق بين قادتها، فتوجه وفد مكون من سبعة من العمال يرافقهم محامى إلى القاهرة لتقديم مطالبهم إلى رئيس الوزراء، وذلك على الرغم من معارضة مجلس النقابة.

وردت النقابة على هذا التصرف بإصدار منشور وزعته على الموظفين أبلغتهم فيه أنها قررت فصل السبعة عشر عضواً من أعضائها الذين قاموا بجمع الأموال بإسم النقابة، وأن اللجنة ستمتنع فى الوقت الراهن عن الرد على خطاب الشركة الذى رفضت فيه مطالب العمال.

الفترة من 11 إلى 24 يونيو:

1- حدث نزاع بين عمال رباط السفن فى بورسعيد، رغم أن الأوضاع الإقتصادية لا تسمح بوجود فرص عمل كافية لجميع هؤلاء العمال، فإنهم ظلوا ببورسعيد رغم كساد مهنتهم، أما أولئك الذين يعملون بصفة دائمة فهم يشتغلون لحساب إثنين من المقاولين هما طيرة

والحدينى، وقد قام محمد حقى المشاغب المعروف والمهرب السابق الذى إنتخب رئيساً لنقابة عمال الرباط فى أبريل الماضى بتحريض العمال على ترك خدمة المقاولين.

ومنذ قامت هذه النقابة وهى تبدو قريبة الشبه بالشركة، فقد كان أتباع حقى يحاولون إبعاد المقاولين ليحلوا هم محلهم، وقد وجه إليه إنذار لقيامه فى 3 يونيو بحشد عدد كبير من عمال الرباط عند المحافظة لحمل المسئولين على تنفيذ مطالبهم بالقوة. وفى 8 يونيو عندما كان مقرراً أن يجتمع مجلس التحكيم للنظر فى مطالب عمال الرباط أحس حقى أنه لا يمكن أن يحصل على قرار لصالحه، فنظم مظاهرة فى المساء تهدف إلى السير على الأقدام حتى القاهرة، غير أنه تم تفريقها بواسطة البوليس دون وقوع إصابات. ومنذ ذلك الحين يتولى مجلس التحكيم النظر فى مسألة عمال الرباط، وتوصل المجلس إلى إتفاق عقد يوم الأربعاء 18 يونيو بين مقاولى الرباط وإبراهيم بك فهمى المحامى الذى جاء إلى بورسعيد ممثلاً لإتحاد عام النقابات بالقاهرة، الذى كان لديه تفويض من عمال الرباط.

غير أن محمد حقى إتهم المجلس وإبراهيم فهمى بالتواطؤ كما إتهم المحافظة بالاستفزاز، وذلك بهدف التخلص من الإتفاقية، وليحصل على موقع من أرصفة الميناء يتخذه رجاله مرسى لقواربهم. وفى يوم الثلاثاء قاد هجوماً على بعض الرجال الذين يتبعون المقاول طيره عندما كانوا يخدمون إحدى السفن، فطردهم بعيداً وأحل محلهم ستة من رجاله، وحث قبطان السفينة على أن يأخذ هؤلاء الرجال معه ليقوموا بأعمال الرباط أثناء عبور سفينته القناة وقد تم إلقاء القبض عليهم بمجرد وصولهم إلى السويس، وقد أحبطت محاولة أخرى للتدخل فى أعمال المقاول طيرة وتم إلقاء القبض على أربعة رجال ولم تقع أى حوادث أخرى.

وقد رفضت جماعة حقى البالغ عددها حوالى ثمانين رجلاً إيقاف نشاطها وحالت دون نجاح محاولة قام بها البوليس لإلقاء القبض على حقى وثلاثة من كبار أعوانه. وأثناء الإشتباك إدعى ثلاثة من العمال أنهم أصيبوا بجراح ولكن عندما نقلوا إلى المستشفى إتضح أنهم تصنعوا ذلك حتى يتركوا جماعة حقى، ولا صحة للأنباء التى تواترت عن مقتل أحد رجال حقى وإصابة آخرين بجراح خطيرة.

وفى اليوم التالى رفض حقى تلبية طلب النيابة لاستدعائه، غير أن أعمال رباط السفن لم تتأثر بتلك الحوادث ولم يتغير الوضع عما هو عليه عند إعداد هذا التقرير، ولا زال حقى يرفض المثول أمام النيابة لأخذ أقواله ويتخذ من حى العرب قاعدة له ولبطانته التى لا زالت تحتفظ بمواقعها على رصيف الميناء.

وثمة عامل خطير فى هذا الموقف هو أن نقابات العمال الأخرى فى الميناء مثل عمال تفريغ الفحم تبدى استعداداً للمشاركة فى النزاع، وإذا إتسع نطاق الشغب فى حالة قيام محاولة لإلقاء القبض على حقى، فإن ذلك سيؤدى إلى إثارة المتاعب فى وجه البوليس، وقد يقوم المضربون بإحضار زوجاتهم وأطفالهم معهم حتى يتعرضوا للإصابة فى حالة وقوع الصدام مع البوليس.

2- مصنع أسمنت المعصرة:

كما يلاحظ فى التقرير السابق تم الوصول إلى حل للنزاع فى هذا المصنع فى 11 يونيو فى إنتظار قرار نهائى من مجلس التحكيم. وفى 17 يونيو قامت إدارة المصنع بفصل مائة من العمال، وأصبح وقوع الإضراب أمر لا يمكن تداركه، ولكن العمال استطاعوا ضبط النفس وطالبوا بإجتماع عاجل لمجلس التحكيم، فتم عقد الإجتماع فى 19 يونيو وحضره عبد الرحمن فهمى بك نيابة عن العمال، غير أنه تعذر الوصول إلى قرار بشأن هذا النزاع حتى وقت إعداد هذا التقرير، كما لم يقع أى إضراب.

3- وقع إضراب فى صباح الإثنين 16 يونيو بين الحمالين بقسم الزيوت بشركة الملح والصودا المصرية إحتجاجاً على استخدامهم من خلال مقاولين بدلاً من قيام الشركة باستخدامهم مباشرة، وإشترك عمال الزيت فى هذا الإضراب محتجين على نظام العمل الذى لا يسمح باستخدامهم أكثر من أربعة أيام فى الأسبوع فى الوقت الحاضر.

لقد قررت الإدارة منذ وقت مضى أن تنقص أيام العمل لمواجهة سوء الأحوال الإقتصادية حتى تتفادى تخفيض عدد العمال، وقد سبق أن حدث إضراب إحتجاجاً على هذا القرار لمدة ساعة واحدة فى 21 أبريل.

وقد استأنف العمل بناء على نصيحة سلطات البوليس التى كانت تتخذ الإحتياطات الضرورية لمواجهة الموقف، وتابع العمال العمل بعد نصف ساعة من بداية الإضراب تاركين موضوع النزاع لمستشارهم القانونى حتى يتفاوض بشأنه مع الإدارة، غير أن هذه المفاوضات فشلت لأن الإدارة رفضت الاستجابة لمطالب العمال، لذلك وقع الإضراب مساء يوم الإثنين 15 يونيو وما زال مستمراً حتى الآن، ولم يتم التوصل إلى تسوية للخلافات حتى إعداد هذه التقرير.

4- استمرت المصاعب فى الإسماعيلية نتيجة إضراب عمال ورش شركة بوس للمقاولات، ويرجع ذلك إلى أن المسيو بوس لم يغلق جميع ورشه فى 10 يونيو ولكنه استمر يمارس العمل على نطاق محدود مستخدماً عدداً محدوداً من العمال، وفى 16 يونيو أعلن المضربون من عمال بوس أنهم سيمنعون زملائهم الذين لا زالوا يمارسون العمل بالقوة، وطالبوا بإيقاف جميع أعمال المقاول، وقام البوليس بإتخاذ الإحتياطات اللازمة لأن معظم العمال المضربين من أبناء الصعيد وقد إعتادوا على الشغب وإنقسموا إلى فريقين وراحوا يهدد بعضهم بعضاً.

وحدثت عدة مقابلات بالقاهرة من المسيو بوس وعبد الرحمن فهمى بك رئيس إتحاد نقابات العمال دون أن يترتب على ذلك الوصول إلى حل للنزاع حتى إعداد هذا التقرير، غير أنه لم تقع حوادث خطيرة كما أن العمال الذين لا يستخدمهم المقاول بدأوا فى العودة إلى قراهم.

5- عمال ترام الأسكندرية:

لم يتم بعد رأب الصدع الذى حدث فى صفوف نقابة عمال الترام، وقد إتهم المنشقون النقابة فى أحد منشوراتهم بانصرافها عن العمل لمصلحة العمال وبعدم إنتظامها فى رعاية شئونهم، وأعلن كل من الطرفين عن عقد إجتماعات فعقدت النقابة إجتماعاً فى 16 يونيو بمقرها، بينما عقد المنشقون إجتماعاً فى مسرح كونكورديا فى 20 يونيو، ولتفادى أثر هذا النزاع على الأمن العام رفضت سلطات البوليس السماح بعقد كلا الإجتماعين.

6- منع وقوع إضراب:

أنذرت نقابة عمال شركة سكك حديد الدلتا الضيقة بالإضراب فى حوالى منتصف يونيو على أن يتم إعلان الإضراب فى آخر الشهر، وذلك بسبب فصل ثلاثة من عمال ورش ميت غمر، وقد طلبت السلطات من مدير الغربية أن يسعى لوضع حل للنزاع، ونتيجة لذلك تم الوصول إلى إتفاق بين الإدارة والمستشار القانونى للنقابة استقر فيه الرأى على ترك الموضوع لمجلس التحكيم الذى يرأسه مدير الدقهلية ولم يصل المجلس بعد إلى قرار بهذا الصدد.

حوادث تتعلق بالأوضاع الراهنة

الإسكندرية:

تمت تسوية النزاع الناشب فى مذبح البلدية فى أول يوليو على يد مجلس التوفيق والتحكيم.

شركة الملح والصودا:

عقد إجتماع فى 3 يوليو ضم مجلس التوفيق والتحكيم ومدير الشركة وممثل عن العمال لبحث موضوع النزاع. وقد وافق المدير على إعادة ستة من العمال المفصولين إلى العمل، وأن يضع نظاماً للأجور الإضافية، ولكنه رفض الاستجابة لطلب العمال أن يتم استخدامهم عن طريق الشركة مباشرة دون وساطة المقاولين، ووعد بأن يبذل جهده لدى المقاولين لمعاملة العمال بنفس الطريقة التى تعامل بها الشركة العمال المستخدمين لديها، وقد وافق ممثل العمال على هذه القرارات، ولكن عند مغادرة المحافظة إعتدى عدد من العمال المضربين على المدير، وتم إلقاء القبض على 15 منهم.

وأعلن المدير أن المصانع ستفتح أبوابها فى 7 يوليو وسيسمح للعمال المرغوب فيهم فقط بالعمل دون قيد أو شرط، فإذا رفضوا ذلك قامت الشركة بتعيين عمال جدد.

وفى 4 يوليو عاد 25 عاملاً إلى العمل، وتم إلقاء القبض على ثلاثة من العمال المضربين لتعرضهم لزملائهم الذين عادوا إلى العمل.

شركة فاكوم للزيت:

تلقينا تقريراً من حكمدارية بوليس الإسكندرية فى 9 يوليو يفيد بما يلى:

يتوقف العمل فى هذه الشركة من حين لآخر. وقد علم المدير من العمال أن السبب فى هذه المتاعب زملائهم المشاغبين. وأن الأمور ستستقر إذا فصل هؤلاء العمال من الخدمة. ونتيجة لذلك قام المدير بفصل أحد زعماء العمال فى الأسبوع الماضى. كما فصل عشرة منهم صباح اليوم. ويسير العمل الآن بهذه الشركة بصورة طبيعية.

بورسعيد:

عمال رباط السفن:

بلغنا من بوليس قناة السويس فى 26 يونيو ما يلى:

الوضع فى الميناء لا يزال على ما هو عليه، ويجلس حقى على رصيف الميناء على رأس حوالى 70 أو 80 من رجاله ومعهم عشر نساء عجائز بينما إحتشد عدد مماثل من النساء والأطفال خارج الرصيف.

وقد إتخذ بوليس الميناء الترتيبات اللازمة لتوجيه دورية إلى الرصيف تنهى إحتلال العمال له وذلك فى الثالثة صباحاً. ولكن تنبه الرجال الذين توقعوا الهجوم وحملوا هراواتهم وأطلقت النسوة أصواتهن وهدد العمال بإعتقال أى رجل بوليس يقترب منهم.

وبعد دراسة الموضوع تأكد لنا أن أى محاولة لإجبار الرجال على إخلاء الرصيف تتطلب حشد قوة كبيرة مما يقتضى استخدام كل القوات التى تحت أمرتنا لأننا نتوقع أن نلقى مقاومة شديدة، كما أن إمكانياتنا لا تسمح بالإحتفاظ بثمانين أو مائة سجين فى حالة القبض على العمال لعدم توافر أماكن لهم بالسجن وقواتنا ليست كافية لمواجهة ما قد ينجم عن هذه العملية من ردود فعل من جانب باقى عمال المدينة.

وقد إقترحنا استخدام مضخة إطفاء الحريق التى تمتلكها شركة القناة فى إجلاء الرجال عن الرصيف، ولكن الشركة رفضت إعارة المضخة إلا فى حالة تقدم المحافظة بكتاب رسمى لأن الشركة توقعت أن يقوم عمالها بإضراب تضامناً مع عمال رباط السفن.

وقد رأينا أن لا نحاول إجلاء هؤلاء العمال وإلقاء القبض عليهم إلا إذا توافرت لدينا قوة كبيرة تستطيع تنفيذ هذه المهمة وما يترتب عليها من إضرابات ومظاهرات سيقوم بها العمال حتماً تضامناً مع عمال الرباط، وتتولى القوة الحالية إحتلال الميناء بعد أن يتم القبض على العمال.

ويستحسن أن يصحب ذلك مظاهرة لإظهار القوة تبين للعناصر المثيرة للشغب أن الحكومة قادرة على إعادة الأمن والنظام فمثل هذه الحقيقة غائبة عن أذهان أولئك المشاغبين.

وقد تلقى سعادة المحافظ هذا الصباح برقية من مياس يبلغه فيها أنه قادم إلى بورسعيد لمقابلة المحافظ وبحث مشكلة عمال الرباط معه بتكليف من وكيل الوزارة.

تقرير 28 يونيو:

وصل حسن مياس بقطار الخامسة صباح أمس، وزار حقى برصيف الميناء وأبلغه أنه جاء بتكليف من وكيل وزارة الداخلية لحل مشكلتهم، ثم قابل المحافظ وعاد بعد ذلك إلى الرصيف وحث حقى ومن معه من الرجال والنساء بمغادرة الرصيف دون القيام بمظاهرة، ووعد بعدم تنفيذ الأمر الذى كانت قد أصدرته النيابة بالقبض على ثمانية من أولئك الرجال.

وفى المساء قامت مظاهرة ضمت ثلاثة آلاف شخص بقيادة يمنى إبراهيم طافت بحى العرب تهتف لحقى ويمنى إبراهيم وإتحاد العمال والحكومة واستمرت المظاهرة مدة ساعتين.

وقد زار حسن أفندى مياس حكمدارية البوليس والمحافظ صباح اليوم وأفهم المحافظ أن المشكلة يمكن حلها بإقناع الرجال المطلوب القبض عليهم بتسليم أنفسهم إلى النيابة وأنه قادر على ذلك على أن يتم إطلاق سراح حقى بكفالة تمهيداً لمحاكمته فيما بعد.

وزعم أنه يضمن نهاية حوادث الشغب بالمدينة إذا حوكم حقى وثبتت إدانته، وأبدى إعتقاده أنه إذا ألقى القبض على حقى فى الظروف الراهنة فإن ذلك سيؤدى إلى وقوع الإضرابات

بين عمال تفريغ الفحم وغيرهم تضامناً معه، وسيطلع وكيل وزارة الداخلية على وجهة نظره هذه اليوم. وأكد أن تقديم حقى للمحاكمة فى وقت مبكر وإصدار حكم ضده لن يؤدى إلى وقوع نتائج غير مرغوب فيها، بل على العكس سيحقق النتيجة المرجوة، وإقترح عقد إجتماع لعمال الرباط على أن يتعهد حقى أن لا يترتب على ذلك الإجتماع أى حوادث شغب، فى مقابل الوعد بعدم القبض عليه.

تقرير 29 يونيو:

لم يطرأ على الموقف أى تطور.

وقد أمضى حقى يوم أمس مع حسن أفندى مياس الذى كان يحاول حث الأشخاص المطلوب القبض عليهم تسليم أنفسهم للنيابة.

وينوى العمال إحتلال الرصيف مرة أخرى بعد مظاهرة اليوم إذا لم يتم إطلاق سراح المطلوبين وإلغاء أمر القبض الصادر بحقهم من النيابة.

تقرير 20 يونيو:

إعتذر حسن مياس للمحافظ والنيابة عن عدم استطاعته تقديم الرجال المطلوب القبض عليهم للنيابة، ولكنه وعد بأن يقدموا أنفسهم اليوم، وقرر أنه تحدث إلى وكيل وزارة الداخلية الذى وافق على أنه لا ضرورة لحبس حقى إنتظاراً للمحاكمة.

تقرير أول يوليو:

عقد نحو ألف عامل إجتماع فى سرادق بالحى العربى مساء أمس حضره حقى، ويمنى إبراهيم، ومحمود العسال ومؤيديهم من العمال. وألقى حسن أفندى مياس خطاباً دار حول إتحاد العمال وضرورة تجنب الأعمال المنافية للقانون. وقد قدم ستة من المتهمين أنفسهم للنيابة صباح أمس، ولم يقدم حقى وشخص آخر أنفسهما بحجة المرض. وقد صرفت النيابة المتهمين لأن استجوابهم سيكون بمعرفة النائب العام بالقاهرة وأبلغتهم أنها ستستدعيهم إذا دعت الضرورة إلى ذلك.

تقرير 3 يوليو:

قدم ستة من الرجال الثمانية المطلوبين للتحقيق أنفسهم إلى النيابة أمس حيث بدأ استجوابهم، وقد ألقى القبض على أربعة منهم وأطلق سراح إثنين لإختلاف شخصيتهما. ولم يتقدم حقى أو زميله الآخر للنيابة حتى الآن.

ولا زال عمال الرباط الثلاثة عشر الذين ألقى القبض عليهم خلال الحوادث فى السجن، وقررت النيابة بالأمس استمرار حبسهم.

ونتيجة للشكوى التى قدمها بعض عمال الرباط الذين رفضوا المشاركة فى الإضراب مما جعلهم يتعرضون للإعتداء من جانب محمد شلضم ومحمود طلب ومحمد فارس، وأصدرت النيابة أمراً بإلقاء القبض على هؤلاء المتهمين رهن التحقيق.

تقرير 4 يوليو:

قدما المتهمان الآخران: حقى وزميله نفسهما للنيابة صباح اليوم بسبب تهديدات مأمور قسم الإفرنج لحسن أفندى مياس.

وقد زار حسن أفندى مياس بعض السفن الراسية بالميناء وتحدث مع قباطنتها بشأن الاستغناء عن خدمات وكلائهم الحاليين والتعاقد مع شركة عمال الرباط الجديدة.. ويمكن أن نتخيل ما يترتب على ذلك من نتائج.

تقرير 5 يوليو:

تجمع عدد كبير من عمال الرباط فى الساعة الثالثة أمام قسم الإفرنج حيث سجن حقى بأمر النيابة إنتظاراً لتعليمات النائب العام بشأن قضيته وقد نقل حقى إلى السجن فى الرابعة صباح اليوم. وزار مياس قباطنة بعض السفن الراسية بالميناء ووزع عليهم قوائم بالأسعار التى تعرضها شركة عمال الرباط الجديدة.

تقرير 7 يوليو:

إنقسم عمال الرباط إلى قسمين نحا أحدهما باللائمة على حقى بسبب لجوئه إلى مخالفة القانون بينما أيده القسم الآخر. أما عمال تفريغ الفحم فقد كفوا عن تأييد عمال الرباط منذ ألقى القبض على حقى وفضلوا إنتظار نتيجة المحاكمة.

تقرير 8 يوليو:

جاء حسن مياس من القاهرة أمس وذكر أنه قد توصل إلى حل للمسألة مع الوزارة.

تقرير 9 يوليو:

إحتشد نحو 150 رجلاً وإمرأة أمام السجن إنتظاراً للإفراج عن المسجونين نتيجة لما نشرته جريدة المقطم، وقد بدأ مياس يفقد ثقة العمال بسبب إعتقادهم أن الحكومة أرسلته لتقديم العمال إلى النيابة عن طريق الخداع.

تقرير 11 يوليو:

قرر القاضى أمس إطلاق سراح الرجال الستة المحبوسين إحتياطياً بناء على معارضة محاميهم عوض أفندى البحراوى وهم الرجال الذين رافقوا الباخرة أثناء عبورها القناة حتى السويس.

ولا زال حقى محبوساً.

الإسماعيلية:

ورش بوس:

أدى الموقف الحازم الذى وقفته الشركة من العمال إلى نتائج طيبة فقد تم التخلص من العناصر المشاغبة وتلقينا تقريراً فى 17 يوليو جاء فيه:

عاد نحو 250 عاملاً إلى العمل وغادر جميع المشاغبين الإسماعيلية إلى قراهم، ويمكن القول أن الأوضاع عادت إلى حالتها الطبيعية.

القاهرة:

مصنع أسمنت المعصرة:

استمر العمال فى العمل حتى 1924/7/3 عندما أضربوا عن العمل وإحتلوا المصنع دون أن تقع حوادث عنف وفى 6 يوليو جاءنا التقرير التالى:

لا زال عمال مصنع أسمنت المعصرة مضربين عن العمل وقد غادروا المصنع فى سلام تاركين بعض زملاءهم لمراقبة تنفيذ الإضراب وفى يوم الخميس 3 يوليو 1924 حضر مدير مصنع أسمنت المعصرة إجتماع مجلس التوفيق وطلب من المجلس حماية المصنع وأصر على طرد ثلاثة من العمال الذين تسببوا فى وقوع الإضراب، وقد عقد مجلس التحكيم إجتماعاً خاصاً قرر فيه أنه ما دامت مشكلة عمال مصنع أسمنت المعصرة موضوع البحث فإن العمال لا يحق لهم الاستمرار فى الإضراب، وسلم هذا القرار إلى عبد الرحمن فهمى بك ليتولى تبليغه إلى العمال. ويعقد المجلس جلسة أخرى فى يوم الثلاثاء 10 الجارى.

وقد علمنا فى تقرير ورد لنا فى 1924/7/20 أن المصنع لا زال مغلقاً.

وللعمال ثلاثة مطالب رئيسية:

1. أن ساعات العمل فى المصنع 12 ساعة يومياً بالإضافة إلى ثلاثة ساعات يقضونها فى الذهاب من العزبة التى يقيمون بها إلى المصنع وثلاث ساعات أخرى ينفقونها فى رحلة العودة فى المساء، وبذلك تصبح جملة الساعات التى يقضونها لحساب المصنع 18 ساعة فى اليوم لعدم وجود معدية بالقرب من المصنع لذلك يقطعون هذه الساعات فى الرحلة إلى معدية حلوان سيراً على الأقدام رغم أن عزبتهم تقع على ضفة النهر المواجهة للمصنع.
2. أن معدل زيادة الأجور غير كاف ولا يتلاءم مع طول مدة الخدمة.
3. أنهم لا يتلقون خدمات طبية عندما يصابون أثناء تأدية واجباتهم وكذلك فى حالة المرض، وضربوا مثلاً على ذلك حالة عامل راح إثنين من أبنائه ضحية آلات المصنع دون أن ينال تعويضاً أكثر من نفقات جنازتهم.

يبلغ عدد النقابات الموجودة فى القاهرة وحدها عشرين نقابة.

الإضرابات العمالية فى شركة سكك حديد الدلتا

(تقرير مقدم من مدير الشركة)

نما إلى علم المدير العام أن عمال الشركة شكلوا لجنة من بينهم فى مدينة طنطا وأقاموا نقابة لهم، ولم تقم هذه اللجنة بإبلاغ الشركة عن تشكيل النقابة، كما لم تخطر الشركة بأغراض تلك النقابة.

وقد حصل المدير العام على لائحة النقابة من خلال مصدر خارجى، وليس ثمة ما يؤخذ على تلك اللائحة، ولا يتسرب الشك إلى تجاوز النقابة لمجال النشاط المحدد الذى تمارسه نقابات العمال.

بعد ذلك بوقت طويل أصبح من الواضح أن لجنة النقابة لا تنوى التمسك بالمبادئ التى وردت فى لائحتها، وسرعان ما وجهت نشاطها إلى التدخل بين العمال وموظفى الشركة، وبذلوا أقصى الجهد للحد من سلطات أولئك المسئولين.

ويبدو أن النقابة حاولت أن تحصل على التأييد الإسمى من أغلبية عمال الشركة بإتباع السبل الآتية:

1. بذل الوعود بالعمل على زيادة الأجور والفوائد التى تعود على العمال عندما يلتحقون بالنقابة.
2. حمل العمال على الإعتقاد أن الشركة لم تعد تستطيع فصل أى عامل لأى سبب من الأسباب ومهما إرتكب من أخطاء.
3. أشاعت النقابة أنه فى حالة التهديد بوقوع إضراب لحمل الشركة على إجابة مطالبهم فإن النقابة ستعمل على ضمان تدخل الحكومة إلى جانب العمال.
4. شنت النقابة حملة شعواء على العمال الذين لا يرغبون فى الإنضمام إلى عضويتهم ثم شنت بعد ذلك حملة على العمال الذين يرفضون التوقيع على إنذار الإضراب.

وقد أصبح تأثير نشاط لجنة النقابة واضحاً لموظفى الشركة وملاحظيها المسئولين عن الإشراف على العمل وقد أحجمت الشركة عن إتخاذ إجراء ضد لجنة النقابة على أمل أن تتحسن الأحوال، غير أن الوضع تفاقم فى يونيو عندما فصل أربعة من عمال ورش ميت غمر، وقد أيد مجلس التوفيق والتحكيم بالمنصورة هذا القرار بوجاهة الأسباب التى استند إليها.

ونتيجة لهذا الحادث أصدر المستشار القانونى للنقابة أمراً بالإضراب العام فى 24 يونيو ما لم يتم إعادة العمال المفصولين إلى العمل، وصدر هذا الأمر دون الدعوة إلى إجتماع عام للنقابة للنظر فى الأسباب التى دعت إلى فصل هؤلاء العمال ودون الرجوع إلى أغلبية العمال بأى سبيل من السبل.

وهناك أكثر من إحتمال أن لجنة النقابة قررت أن تثبت للعمال أنها على درجة من القوة تجعلها تحول بين الشركة وبين فصل العمال أو مجازاتهم، وأن حالة العمال الأربعة الذين فصلوا فى ميت غمر استخدمتها لجنة النقابة لإظهار قوتها للشركة.

ومن الصعب طبعاً أن نحصل على دليل يثبت هذا الأمر. ولكن قصر المدة الواقعة بين فصل العمال وقيام اللجنة بإرسال برقية تنذر فيها بالإضراب دليل كاف على أن تصرف النقابة على هذا النحو كان مقرراً من قبل، وكما سبقت الإشارة كان نشاط النقابة له بالغ الأثر على العمال كما تبين ذلك بوضوح لموظفى الشركة والملاحظين الذين كانوا على إتصال مباشر بالعمال ويتولون الإشراف على أعمالهم.

ولكن الأمر يختلف على أية حال إذا استدعى الأمر تقديم دليل كاف لسلطات التحقيق التى تتكون من أعضاء لم يكونوا على إتصال مباشر بالعمال مثلما كان موظفو الشركة خلال الشهرين الماضيين لإثبات ما سبق ذكره.

غير أن الدلائل التى إتضحت فى تحقيق نيابة المنصورة فى حالة عمال ورش ميت غمر الأربعة المفصولين من العمل كانت كافية لإقناع مجلس التحكيم بالمنصورة بصحة الأدلة سابقة الذكر وأن الحقائق والحوادث التالية كافية لتبديد الشكوك حول الأغراض الحقيقية للجنة النقابية التى تهدف إلى القضاء على سلطة موظفى الشركة.

فى أبريل 1924 أصدرت اللجنة منشوراً موجهاً إلى أعضاء النقابة تحثهم فيه على التوجه بشكاواهم إلى لجنة النقابة بدلاً من توجيهها إلى رؤسائهم فى العمل وموظفى الشركة، وكانت إحدى النتائج التى ترتبت على هذا المنشور أن الملاحظين أصبح عليهم أن يتوجهوا بشكاواهم إلى لجنة النقابة فى حالة عدم إرتياحهم إلى طريقة أداء العمال الذين يقعون تحت إشرافهم لواجباتهم، كذلك فى حالة شكوى العامل من رئيسه المباشر فإنه يتوجه بشكواه إلى لجنة النقابة بدلاً من الموظف المسئول. وترتب على ذلك إنتقال السلطة على العمال من يد موظفى الشركة إلى يد أعضاء لجنة النقابة.

2- حدث خلال مايو 1924 أن إحتاجت إدارة صيانة القاطرات بطنطا إلى خدمات رجل يدعى بسيونى من عمال التركيبات وأخطرته باستلام العمل فى اليوم التالى، ولكنه عندما توجه إلى الورش هدده العمال حتى إضطر إلى مغادرة الورش خوفاً منهم، وقد فهمت أنه قدم طلباً بعد ذلك إلى النقابة وتلقى خطاباً منها طلبت منه فيه أن ينتظر خمسة عشر يوماً حتى تصل إلى قرار بشأنه.

3- خطاب موجه من النقابة وقعه محاميها إلى العطشجى عبد الحميد محمد يستدعيه للمثول أمام مجلس النقابة لاستجوابه فى بعض التهم المنسوبة إليه ولا نعلم على وجه التحديد هذه التهم ويمكن أن نعرف من حافظ أفندى نجيب ما إذا كانت هذه التهم تتعلق بعمل الشركة ولكن على أية حال من الخطأ أن تتخذ اللجنة موقف القاضى فى المسائل التى تعرض عليها والتى تتعلق بشئون الشركة أو ربما كانت تدخل فى إختصاص محاكم الجنايات.

4- وفقاً للتعليمات المستديمة أصدر قسم صيانة القاطرات أمراً بالكشف الطبى على عيون العمال الذى جرت العادة بإجرائه مرة كل ثلاث سنوات، وطلب من السائق محمود سامى أن يقدم نفسه لطبيب العيون ولكنه طلب إمهاله حتى نهاية أجازته وقدرها عشرين يوماً، ولما كان مدير صيانة القاطرات يعلم أن عيون محمود سامى ليست سليمة وأن الأمر يتطلب إعطائه فرصة لعلاجها ثم التوجه إلى الطبيب لتوقيع الكشف الطبى، فقد وافق على منحه تلك المهلة.

ثم أمر المدير باقى السائقين والعطشجية بتقديم أنفسهم لطبيب العيون فتوجهوا جميعاً إلى الكشف الطبى فيما عدا السائق توفيق يوسف الذى رفض أن يوقع الكشف عليه قبل "الريس" ويقصد بذلك محمود سامى، وعندما كشف على محمود سامى تبين أن قوة إبصاره 12/6 – 18/6 بالإضافة إلى علامة الاستفهام، وحين سأل محمود سامى مدير الصيانة عن نتيجة الكشف طلب منه المدير الذهاب إلى طبيب العيون للاستعلام عن معنى علامة الاستفهام المثبتة أمام نتيجة الفحص فى السجل الخاص به، وعندما تأخر محمود سامى عن إرجاع السجل للمدير أرسل الأخير أحد الكتبة إلى الطبيب لإحضار السجل فوجد هناك محمود سامى وحافظ أفندى نبيه المحامى، ونتيجة لذلك أرسل بعض العمال لتوقيع الكشف الطبى عليهم وكانت النتيجة ثبوت عدم صلاحية واحد منهم طبياً (وقد وافق الطبيب فيما بعد على الإقرار بلياقته) كما لم تثبت لياقة أحد العمال قبل توقيع الكشف على محمود سامى.

ونتيجة لذلك شك مدير قسم صيانة القاطرات فى الأمر فأرسل عاملاً يدعى قسطندى جرجس سبق ثبوت عدم صلاحيته كسائق فى عام 1917 وكانت قوة إبصاره 6/6 – 36/6 فجاءت نتيجة الكشف 9/6 – 9/6 وبذلك يستطيع مثل هذا الرجل أن يصبح سائقاً، ولما كانت هذه النتيجة ذات خطأ بين أرسل قسطندى إلى الدكتور توفيق صادق طبيب العيون بالمستشفى الحكومى فجاءت نتيجة الفحص 12/6 – 60/6، ومعنى ذلك أنه غير صالح نهائياً للعمل كسائق. وفى رأيى أن هذه الحادثة تقوم دليلاً على تدخل النقابة فى شخص محاميها وسكرتيرها بصورة تخل بسلامة حركة القطارات.

5- أوقف مدير صيانة القاطرات العطشجى سيد محمود عبد الله عن العمل بسبب مخالفات إرتكبها فعقب الرجل على القرار بقوله "زى بعضه، هناك نقابة ستبحث الحالة وتتخذ قرار بشأنها".

6- هناك الكثير من الأدلة حول تدخل النقابة ضد العمال الذين رفضوا الإنضمام إليها أو رفضوا التوقيع على إنذارات الإضراب.

7- بعد الوصول إلى إتفاق من خلال مجلس التوفيق والتحكيم بطنطا يقضى بأن تبحث مطالب العمال بصورة مباشرة أولاً بين العمال والمدير العام أصدرت النقابة إعلاناً منعت فيه أى نقاش حول المطالب العمالية مع الإدارة.

وفى ضوء هذه الظروف لا تجد الشركة مفراً من الاستغناء عن خدمات العمال الذين لعبوا دوراً واضحاً فى النشاط سالف الذكر، وقد أخطرت الشركة فى 8 يوليو زعماء لجنة النقابة فى كل قسم من الأقسام والبالغ عددهم 28 عاملاً بقرار الفصل، وقد ترتب على ذلك توقف حركة القطارات فى البحيرة توقفاً تاماً كما توقفت القطارات توقفاً جزئياً فى مديرية الغربية وفى 9 يوليو 1924 عاد جميع العمال إلى العمل وسارت الأمور سيرها الطبيعى.

دعا مجلس التوفيق والتحكيم بطنطا إلى إجتماع فى 24 يوليو لبحث مطالب العمال والنظر فى قرارات الفصل ولكن الإجتماع تأجل.

وقد تم إخطار مجلس التوفيق والتحكيم أن قرارات الفصل لا رجعة فيها وأن الشركة لن تقوم بإعادة العمال المفصولين إلى العمل بأى حال من الأحوال.

(2) من نيفيل هندرسون إلى الخارجية بشأن أحوال العمل فى مصر 1925-1926م

دار المندوب السامى

الرمل رقم 684

27 أكتوبر 1926 (144/9321)

سيدى،

1. بالإشارة إلى الفقرة رقم 28 فى رسالتى رقم 661 بتاريخ 15 أكتوبر التى أبلغتكم فيها بإزدياد نفوذ الوفد بين نقابات العمال، يشرفنى أن أرفق نسخاً من مذكرة عن أحوال العمال فى هذا البلد عن الفترة الممتدة من يناير 1925 إلى سبتمبر 1926، التى تم إعدادها من المادة المقدمة من الإدارة الأوروبية بوزارة الداخلية.

2. ولا يسعنى إلا التأكيد أن الإضطرابات العمالية التى حدثت خلال تلك الفترة قامت أساساً لأسباب إقتصادية وليست ذات طابع سياسى فيما عدا القليل منها الذى لا يتسم بالأهمية.

3. تقف هذه المذكرة على أية حال فى وسط مرحلة من مراحل الإنتقال. والإتجاه السائد الآن بين النقابات هو الميل نحو الوفد إذ يتضح من المذكرة المرفقة التى أعدتها حكمدارية بوليس القاهرة حول أوضاع نقابات العمال أن نفوذ الوفد يبدو فى تصاعد واضح.

4. الأستاذ زهير صبرى المستشار الجديد لنقابة عمال ترام القاهرة زعيم عمالى خطير الشأن، وهو الآن يسعى لإتخاذ النقابة قاعدة لنفوذه، وهو وفدى متحمس وعضو فى الحزب الشيوعى المصرى وصديق حميم لأسرة روزنتال، ويقال أنه يهدف إلى تكوين حزب عمالى فى البرلمان بزعامته يعمل فى حقيقة الأمر بتنسيق تام مع حزب الوفد، ورئيس الوزراء على وعى تام بخطورة مثل هذا النشاط وقد وعد – كما فهمت– بقص أجنحة صبرى.

5. وثمة تصرف سليم قام به القائم بأعمال محافظة القاهرة هو الحصول على بيان من زهير صبرى نشر فى معظم الصحف المحلية ومرفق طيه نسخة منه، ورغم أن البيان ليس ملزماً لزهير صبرى فإنه يقيده إلى حد ما إذا ما لجأ إلى شن ثورة صريحة وتأثير مثل هذا البيان على العمال الذين إنتخبوه ليدير دفة نقاباتهم لا يخلو من فائدة.

ومع فائق إحترامى يشرفنى يا سيدى أن أكون خادمكم المطيع المخلص.

نيفيل هندرسون

(إمضاء)

القائم بأعمال المندوب السامى

(3) مذكرة من جريفز مرفق بها تقرير الميجور أنسون بشأن أحوال العمل فى مصر 1925-1926م

وزارة الداخلية

الإدارة الأوروبية

القاهرة

29 أكتوبر 1926

السكرتير الأول

دار المندوب السامى

أرفق طيه ثلاث نسخ من مذكرة من أحوال العمال فى المدة من يناير 1925 إلى سبتمبر 1926 تم إعدادها من المادة التى قدمها الميجور أنسون Anson.

وتتوقف المذكرة عند منتصف فترة من فترات الإنتقال وأرفق مذكرة من حكمدارية بوليس القاهرة توضح الأحوال الراهنة لنقابات العمال فى القاهرة يتضح من خلالها أن نفوذ السعديين يتصاعد بوضوح بين العمال.

وأكثر القادة العماليين خطورة اليوم هو زهير صبرى الذى يمهد الطريق للوصول للسلطة وهو سعدى متعصب وعضو فى الحزب الشيوعى المصرى وصديق حميم لأسرة روزنتال، وقيل أن هدفه هو تكوين حزب عمالى برلمانى يكون فى حقيقة الأمر أداة للحزب السعدى وقد أحيط رئيس الوزراء علماً بهذا الأمر ووعد بأن يقوم بقص أجنحة صبرى.

وخلاصة القول أن الإتجاه الحالى بين النقابات هو تدعيم نشاط الوفد ومن المتوقع أن تتسبب النقابات فى وقوع مزيد من الإضطرابات فى المستقبل القريب.

وقسم الميجور أنسون[28] على يقظة تامة لمواجهة الموقف.

(إمضاء) ر. م. جريفز

القائم بعمل المدير العام

[28] يقصد القسم المخصوص وهو الإسم الذى حمله البوليس السياسى منذ تأسيسه فى عام 1910.

تقرير عن أحوال العمال

فى الفترة من يناير 1925 إلى سبتمبر 1926

1. لم تقم صراعات عمالية حادة خلال الفترة موضوع البحث ولكن كانت هناك بعض الإضطرابات الصغيرة والإنذارات بالإضراب بسبب إنخفاض الأجور وتزايد ساعات العمل وفصل العمال ولكن هذه المنازعات حلت بعد تدخل السلطات قبل أن تتطور الأمور بصورة سيئة.

2. يمكن القول بإطمئنان تام أن كل الإضطرابات العمالية ذات طابع إقتصادى خالص ولا علاقة لها بالقوى السياسية القائمة حالياً فيما عدا بعض الحوادث الهامة فى القاهرة والأسكندرية.

3. مرفق (ملحق رقم 1) بيان مختصر بالإضطرابات العمالية الهامة التى حدثت خلال الفترة. ولا يتضمن هذا البيان المصانع والشركات التى لم تقع فيها مثل تلك الإضطرابات ولكن ليس ثمة شك فى أن هناك حالة سخط بين العمال بسبب أوضاع العمل الحالية وغالباً ما تصلنا شكاوى فردية من عمال تلك المؤسسات.

4. من الضرورى أن نلقى نظرة على الماضى حتى نستطيع فهم حركة النقابات الحالية والحوادث الجارية.

5. كان عبد الرحمن فهمى بك زعيم العمال بلا منازع حتى أكتوبر 1924 وقد سيطر على العمال حسبما شاء وكسب تأييدهم لسياسة الوفد. وبعد سقوط حكومة الوفد فى نوفمبر 1924 سقط عبد الرحمن فهمى بك معها وإعتزل السياسة وإن كانت التقارير تفيد وجود صلات الآن بينه وبين البلاشفة.

6. فى بداية عام 1925 إختار العمال الأشخاص الآتية أسماءهم قادة لهم:

النقابة العامة شفيق منصور

(ويده اليمنى فى مجلس النقابة رجل يدعى إبراهيم موسى).

نقابة العمال المصريين الدكتور محجوب ثابت

نقابة ترام القاهرة شفيق منصور

نقابة ترام مصر الجديدة حسن أفندى نافع المحامى

7. جميع هؤلاء الأربعة من السعديين، وقد ألقى القبض على شفيق منصور وإبراهيم موسى فى فبراير 1925 لعلاقتهما بحادث إغتيال المرحوم السردار ثم شنقا بعد ذلك، بينما ذهب الدكتور محجوب ثابت إلى سورية.

8. أثرت الحوادث التى نجمت عن مقتل السردار على العمال فلزموا الهدوء وكفوا عن التدخل فى السياسة.

9. وقد أقيم بعد ذلك "حزب الإتحاد" ونجح فى ضم معظم النقابات العمالية إليه ومنح جلالة الملك العمال مبلغ ثلاثة آلاف جنيه مصرى إشارة إلى رضاه عن تأييدهم لحزب الإتحاد وتشجيعاً لهم على إنتخاب السيد باشا أبو على رئيساً لنقابة العمال المصريين، ومحمد باشا فؤاد رئيساً لنقابة ترام مصر الجديدة، وعلى باشا شوقى رئيساً لنقابة ترام القاهرة. وقد تم ذلك بالفعل وعمل رؤساء النقابات الثلاثة الجدد بالإشتراك مع محمد بك علام أحد أعضاء حزب الإتحاد البارزين على جمع شمل النقابات فى إتحاد عام.

10. ثم وقع الشقاق بين حزب الأحرار وحزب الإتحاد وتحسنت علاقة الأحرار بالوفد فترك على باشا شوقى حزب الإتحاد وإنضم إلى السعديين وطلب الإشتراك فى أعمال المؤتمر الوطنى بالقاهرة وحث العمال على إختياره ممثلاً لهم بالمؤتمر.

11. وعندما ترك حزب الإتحاد الحكم طلب على باشا شوقى من الوفد أن يعينه عضواً بالبرلمان ممثلاً للعمال وتردد على بيت سعد باشا لهذا الغرض وقد تلقى وعداً بمساعدته على تحقيق ذلك غير أن ذلك الوعد لم يصل إلى حيز التنفيذ.

12. وفى سبتمبر 1926 أقصى أعضاء نقابة العمال المصريين السيد باشا أبو على عضو حزب الإتحاد عن الرئاسة لحمله على تسليم قيمة المنحة التى أعطاها الملك للعمال وقدرها ثلاثة آلاف جنيه مصرى. وإختار العمال الدكتور محجوب بك ثابت الوفدى مكانه فى 1926/9/9 وذلك بعد عودته من سورية. ولم يستطع على باشا شوقى أن يثبت قدرته على معاونة العمال ولذلك إختاروا – فى نفس التاريخ– أحمد حافظ

عوض بك عضو البرلمان رئيساً لنقابة ترام مصر الجديدة، فقد دافع عن قضية العمال أمام البرلمان بالتضامن مع النائب حسن نافع.

13. وفى 1926/9/30 إنتخب عمال ترام القاهرة الأستاذ زهير صبرى مستشاراً لهم، وهو وفدى متعصب وعضو فى الحزب الشيوعى المصرى ويبدو أنه سيحقق قدراً كبيراً من السيطرة والنفوذ الخطير بين العمال فى المستقبل القريب.

14. وجدير بالملاحظة أن العمال حرصوا على أن لا يبدو أى أثر مباشر لنفوذ الشيوعيين فى الإضطرابات والقضايا العمالية التى أثيرت خلال الفترة التى تعرض لها، ويبدو هنا خلاف ملحوظ بين هذه الفترة والإثنى عشر شهراً السابقة عليها حيث كان النفوذ الشيوعى غالباً وعلنياً فى بعض الحالات، ولا ريب أن ذلك التطور جاء نتيجة للحملة الواسعة التى شنت ضد الشيوعية.

15. وعلى الرغم من عدم ظهور تأثير الشيوعية بصورة خطيرة فى الإضطرابات العمالية التى وقعت مؤخراً فإنه يجب الإنتباه إلى أن هذا تكتيك مرحلى، فثمة شواهد على أن جهود الشيوعيين لن تتأخر كثيراً فى العودة إلى الظهور مرة أخرى.

16. أن التاريخ يعيد نفسه بصورة واضحة فالعمال قاعدة هامة للعمل السياسى ويبدو أنهم يقعون تدريجياً تحت سيطرة ونفوذ الوفد.

ملحق رقم (1)

فيما يلى بيان بأهم المنازعات العمالية التى وقعت خلال الفترة:

القاهرة

فى أغسطس 1925 أضرب ثلاثون من عمال شركة ماسبيرو للسجاير إحتجاجاً على سوء معاملة الشركة وحرضوا بعض زملائهم على الإنضمام إليهم وحدث بعض الشغب مما استدعى التدخل فى الأمر وتم الوصول إلى حل للمشكلة.

ووقع الكثير من الإضرابات المحدودة الحجم بين عمال السكك الحديدية لأسباب إقتصادية مثل فصل بعض العمال من الخدمة والعقوبات والجزاءات وزيادة ساعات العمل فى شهر رمضان.. إلخ.

أضرب النحاسون فى أكتوبر 1925 وأغسطس 1926 للمطالبة بزيادة الأجور وقد قبلوا الاستمرار فى العمل بناء على نصيحة البوليس وعرض النزاع على مجلس التوفيق والتحكيم.

وفى نوفمبر 1925 أضرب نحو 300 من نساجى الحرير بسبب إنقاص أجورهم، وتدخل البوليس للمحافظة على الأمن العام، وقد استأنف العمال العمل فى 1926/1/1 بعد أن شكلوا نقابة تتولى التفاوض مع أصحاب الأعمال من أجل الوصول إلى إتفاق حول هذا الوضوع. وعندما تقاعس أصحاب الأعمال عن تنفيذ الإتفاق أضرب العمال مرة أخرى فى فبراير 1926 وإنتقلت القضية إلى مجلس التوفيق والتحكيم، وقد قام معظم أصحاب الأعمال بإقفال مصانعهم وفق عادتهم حيث أن بضاعتهم لا تروج فى فصل الشتاء.

وفى يناير 1925 أضرب عمال ورش ترام العباسية إحتجاجاً على فصل بعض زملائهم ولكن الشركة تمسكت بموقفها فاستؤنف العمل دون وقوع حوادث.

وفى يوليو 1926 نشب نزاع بين شركة ترام القاهرة وعمالها، وزعمت الشركة أن النقابة تتولى تحصيل الإشتراكات من العمال بالقوة بينما إدعت أن الشركة تضطهد محصلى إشتراكات النقابة وكذلك أعضائها. وقد صدرت التعليمات إلى البوليس بعدم التدخل طالما أن الإشتراكات تحصل برضا العمال، ودون أن يطلب من الشركة استقطاعها.

شكا عمال ترام مصر الجديدة من سوء معاملة الشركة لهم وهددوا بالإضراب عن العمل. وقد تدخلت الحكومة فى بعض الأحيان لحل النزاع كما تولى محافظ القاهرة نظر الشكاوى الفردية للعمال.

الإسكندرية

شركة أقطان كفر الزيات:

أبلغت النقابة العامة السلطات فى 1926/9/20 أن الشركة قامت بفصل "جميع العمال"، وقد طلب من حكمدارية بوليس الإسكندرية التحقيق فى الأمر فتبين أن الشركة فصلت خمسة من عمالها لتخفيض العمالة.

عمال المحاجر:

أضرب عمال محاجر المكس فى 1926/7/15 بسبب أجورهم المنخفضة، وحولت الحكومة قضيتهم إلى مجلس التوفيق والتحكيم ولكن تم التوصل إلى إتفاق بين العمال وأصحاب العمل واستؤنف العمل فى 1926/7/18.

شركة الكبس والتخزين:

فصلت الشركة 250 عاملاً من الخدمة فى 1926/6/10 لتخفيض حجم العمالة والحد من الإنتاج، وقد قدم العمال إلتماساً طالبوا فيه بمكافأة نهاية الخدمة وحول الموضوع إلى مجلس التوفيق والتحكيم الذى لم يستطع الوصول إلى حل، وحول العمال بدوره إلى المحاكم.

مصلحة التليفونات:

أضرب عمال التليفونات فى 1926/3/6 بسبب عدم منحهم العلاوات السنوية وقد تدخل البوليس فى الأمر ودعاهم إلى الاستمرار فى العمل حتى تنظر الحكومة فى مطالبهم.

شركة إيجولين للزيت:

أضرب عمال هذه الشركة عن العمل فى 28 يناير 1926 ورفضوا استلام مرتباتهم وقد فصلت الشركة زعماءهم وأغلقت المصنع لمدة أسبوع وتدخل البوليس للمحافظة على الأمن.

وفى 1925/2/9 عقد مجلس التوفيق والتحكيم إجتماعاً لبحث الموضوع توصل إلى إتفاق أعادت الشركة بمقتضاه العمال المفصولين إلى العمل، وإنتهى الإضراب نتيجة لذلك.

العربجية:

فى 1926/8/7 أضرب صبيان العربجية (وعددهم حوالى 150 شخصاً) وتجمعوا أمام باب الجمرك رقم 50 ورفضوا نقل البضائع من المراكب الراسية بالميناء وذلك بسبب أجورهم الضئيلة وقد إعتدوا على العربجية فتدخل البوليس فى الأمر ورفعت أجور صبية العربجية من 20 قرشاً إلى 24 قرشاً وعادوا إلى العمل.

شركة فيات للتاكسى والأتوبيس:

فى 1925/10/24 أضرب سائقو الشركة عن العمل مطالبين بزيادة الأجور ورفضت الشركة الاستجابة لمطالبهم وهددت بإيقاف نشاطها إذا لم يعودوا إلى العمل، فعدل العمال عن الإضراب وقدموا إلتماسا إلى الحكومة ولما لم تستجب الأخيرة لهم عادوا إلى الإضراب فى 1926/5/31 مطالبين بالحصول على أجور ثابتة بدلاً من تقدير أجورهم على أساس نسبة مئوية من إيراد كل سيارة، فرفضت الشركة ذلك واستخدمت عمالاً آخرين وأنذرت المضربين بالعودة إلى العمل أو الفصل. وتدخل البوليس فى الأمر وبين للعمال أن الشركة على حق فإقتنعوا وعادوا للعمل دون أن تقع حوادث معينة، وقامت الشركة بفصل قادة الإضراب.

شركة مياه الإسكندرية:

فى سبتمبر 1925 قامت الشركة بفصل عامل يدعى جيسب لاندى، فهدد زملاءه بالإضراب إذا لم يعد إلى العمل، وتدخل محمود صبرى بك ممثل الحكومة فى الأمر فوافقت الشركة على إعادة لاندى للعمل.

عمال تفريغ الفحم:

أ- فى 1925/7/27 أضرب عمال تفريغ الفحم عن العمل بسبب ضآلة أجورهم وقد إتخذ البوليس الإحتياطات اللازمة، وبحث مجلس التوفيق والتحكيم الحالة وتم التوصل إلى إتفاق بشأنها فعاد العمل إلى حالته الطبيعية.

ب- فى 1925/8/14 أضرب عمال تفريغ الفحم الذين يتولون تفريغ الفحم الخاص بمصلحة سكك حديد الحكومة المصرية عن العمل لنفس السبب، ووعد مجلس التوفيق والتحكيم ببحث مشكلتهم ولكن لم يتم عمل شئ حتى 1925/8/18 فأضرب العمال مرة أخرى ووافق تجار الفحم على زيادة أجورهم فعادوا إلى العمل من جديد.

قناة السويس

عمال رباط السفن:

قام نزاع بين عمال الرباط وأصحاب العمل وقد تدخل محافظ بورسعيد فى الأمر وتم التوصل إلى إتفاق بشأن موضوع النزاع.

المديريات

تفاتيش المطاعنة وإسنا وقنا:

أضرب عمال التفاتيش المذكورة فى 1925/2/1 بسبب إنخفاض الأجور وسوء المعاملة وقد تدخل حكمدار بوليس قنا لدى مفتش التفتيش فوافق الأخير على زيادة أجور العمال واستؤنف العمل مرة أخرى.

وفى 1925/1/13 نشب نزاع بين شركة السكر ومزارعى القصب فى أرمنت والضبعية والمطاعنة بسبب سوء تقدير الشركة للقصب الذى يقدمه لها الزراع وقد تدخل نوس بك مدير عام الشركة فى الأمر وتم التوصل إلى إتفاق لحل هذا النزاع.

مصنع السكر بكوم أمبو:

فى يناير 1925 لاحظت الشركة وجود حالة استياء بين صفوف العمال بسبب فصل عامل يدعى حسن على نصر. وقد أخذ هذا العامل يحرض زملاءه على الإضراب فأبلغت الشركة البوليس الذى أمر حسن بالتوجه إلى قريته والإقامة بها تحت مراقبة البوليس وحذر البوليس العمال من مغبة وقوع الإضراب فهدأت الحال.

ملحق رقم (2)

البيان الصادر بالأهرام وكوكب الشرق وغيرهما من الصحف

1- يجب أن يفهم العمال أن النقابة ليست وسيلة لمحاربة الشركات أو إثارة الشغب أو تهديد الأمن العام، فالنقابات ليست سوى وسيلة لتنظيم صفوف العمال وتقوية أواصر الإتحاد بينهم وتدعيم روابط التعاون بين بعضهم البعض ومساعدتهم على أداء واجباتهم على النحو الأكمل وتطوير معارفهم وسلوكهم.

2- الهدف الرئيسى للنقابة هو الدفاع عن مصالح أعضائها ومعاونتهم على تحقيق مطالبهم المشروعة وحماية حقوق الشركات والمصلحة العامة.

3- العوامل الرئيسية التى تعتمد عليها النقابة فى تحقيق مطالب العمال هى إيجاد التفاهم التام بين الشركات والعمال وكسب تأيدد الحكومة والرأى العام لمطالب العمال.

4- لا تتدخل النقابة فى المنازعات السياسية أو الدينية.

5- لا تسمح النقابة بأى إهمال أو تراخى من جانب العمال ولهذا السبب ترحب بشكاوى الجمهور لتتولى النقابة التصرف مع مرتكبى الأخطاء. ومن ناحية أخرى لن تبالغ النقابة فى تقدير حقوق العمال كما أنها لن تتهاون مع من يعتدى على حقوقهم.

(توقيع)

زهير صبرى

ملحق رقم (3)

قائمة بالنقابات الموجودة بالقاهرة

1- نقابة العمال المصريين:

الرئيس الشرفى	الدكتور محجوب ثابت
المستشار	حسين أفندى محمود المحامى
الأعضاء الشرفيين	عبد السلام الغزالى
	محمود قنديل
عدد الأعضاء	420 عضواً
مالية النقابة	... ...
مقر النقابة	61 شارع المطبعة

ليس لأعضاء هذه النقابة مبادئ محددة، وهم يتبعون الآراء السياسية لرئيسهم، وهى تعمل من أجل النهوض بأعضائها ومعظمهم من عمال السكك الحديدية، وليس لها فروع أخرى.

2- النقابة العامة للعمال:

الرئيس الشرفى	على باشا شوقى
المستشارون	أحمد محمد أغا
	أنطون جرجس
	أمين برسوم
عدد الأعضاء	3350 عضواً
مالية النقابة	790 جنيه مصرى
مقر النقابة	شارع السبتية فوق ماركونى

ثمة خلاف بين مستشارى النقابة جعلهم يحاربون بعضهم بعضاً، وهى ذات إتجاه وفدى ولها فروع بالإسكندرية والإسماعيلية وبورسعيد وتضم عمال السكك الحديدية، والقبانية، وعمال شركات القطن، وعمال شركة المياه، وعمال السجاير ومركز رئيسها ليس متيناً.

3- نقابة موظفي وعمال الطباعة:

الرؤساء الشرفيون	محمد فاضل باشا
	الدكتور محجوب ثابت
المستشارون	عبد الله أفندى حسين
	محمد الأزهرى الهاشمى
عدد الأعضاء	300 عضواً
مالية النقابة	160.190 جنيه مصرى
مقر النقابة	160 شارع محمد على

هذه النقابة مترابطة، وأعضاؤها لا يثيرون الشغب وليس لهم إتجاه سياسى وتهدف إلى تنمية التفاهم بين أعضائها وأصحاب المطابع وتقديم المساعدات اللازمة لأعضائها.

4- نقابة موظفي الحكومة خارج الهيئة:

الرئيس الشرفى	جعفر والى باشا
المستشارون	عبد الرحمن بهيج
	مصطفى بك منير أدهم
عدد الأعضاء	600 عضواً
مالية النقابة	140 جنيهاً مصرياً
مقر النقابة	36 شارع خيرت

أعضاء هذه النقابة معروفين بالهدوء والسلوك الحسن ولا يخضعون لأى حزب من الأحزاب السياسية وللنقابة فروع فى المديريات.

5- نقابة سائقى السيارات:

الرئيس الشرفى	حسن أفندى نافع
المستشار	راغب إسكندر
عدد الأعضاء	700 عضو

مالية النقابة 305 جنيهاً مصرياً
مقر النقابة أول حارة الطباخ بميدان عابدين

جميع أعضاء هذه النقابة من الوفديين وقد جاء معظمهم من النوبة ومركز رئيس النقابة ليس على درجة من القوة.

6- نقابة عمال شركة المياه:

لها رئيس نشيط هو محمد كمال (ميكانيكى)
عدد الأعضاء 400 عضو
مالية النقابة 800 جنيه مصرى
مقر النقابة رقم 1 سكة عمر السيوطى بشارع فؤاد الأول

وهى نقابة منعزلة لا صلة لها بالأحزاب السياسية تخصص كل جهودها لخدمة أعضائها.

7- نقابة أصحاب الأمنيبوس:

الرئيس محمد بك مراد – صاحب جراج بشارع عماد الدين
المستشار يوسف مرقص حنا
عدد الأعضاء 53 عضواً
مالية النقابة 42 جنيهاً مصرياً
مقر النقابة 23 شارع شبرا بمكتب المستشار

وضع هذه النقابة غير مستقر، وتعمل على إيجاد نظام لقواعد المرور وتحديد المحطات والمحافظة على حقوق أصحاب السيارات قبل السائقين، ولا يتبعون أى حزب سياسى.

8- نقابة عمال ترام القاهرة:

المستشار زهير صبرى المحامى
الأعضاء 2449 عضواً
مالية النقابة 344 جنيهاً مصرياً

مقر النقابة 57 شارع فؤاد

تتجه النقابة بصفة عامة إلى وضع لائحة خاصة بها، وهى وفدية متطرفة ورغم أن نقابة عمال ترام هليوبوليس تلتقى معها كثيراً إلا أنها تحتفظ باستقلالها ولا زالت تتمسك برئيسها على باشا شوقى ومستشارها أحمد محمد أغا.

9- نقابة عمال هليوبوليس:

الرئيس	على باشا شوقى
المستشارون	أحمد محمد أغا
	أنطون جرجس
عدد الأعضاء	115 عضواً
مالية النقابة	28 جنيهاً مصرياً

تضم هذه النقابة عمال ورش الترام وهى ترفض إتخاذ زهير صبرى مستشاراً لها ولا تنتمى إلى أى حزب سياسى.

10- جمعية كتبة وموظفى المحال التجارية (الدولية):

المستشار	الأستاذ نجيب شقرا
عدد الأعضاء	850 عضواً
مالية النقابة	798.958 جنيهاً مصرياً
مقر النقابة	5 شارع المناخ

جميع أعضائها من الكتبة والموظفين الأجانب الذين يعملون بالمحال التجارية الأجنبية وبعض المحال المصرية. ولا ترتبط بأى حزب من الأحزاب السياسية، وكان من بين أعضائها بولاك Pollack والكونين Elkonin الشيوعيان الموجودان بالسجن الآن.

11- نقابة كتبة وموظفى المصالح الحكومية:

المستشارون	الأستاذ أحمد رمزى بك

الأستاذ محرم فهيم

عدد الأعضاء 495 عضواً

مالية النقابة 606.449 جنيهاً مصرياً

مقر النقابة 61 شارع الدواوين

نقابة هادئة للغاية، تسير سيراً حسناً، وليس لها إنتماء سياسى ولها فروع فى بعض المديريات.

12- نقابة موظفى المحال التجارية الوطنية:

المستشارون أنطون أفندى صليب

مصطفى بك صبرى

عدد الأعضاء 180 عضواً

مالية النقابة ... ...

مقر النقابة 2 درب الخزمة بالموسكى

نقابة مهملة غير مستقرة تميل إلى الوفد وهناك محاولة للإندماج فى النقابة الدولية لكتبة وموظفى المحال التجارية.

13- نقابة عمال حفر المعادن:

المستشار الأستاذ أنور أفندى على

عدد الأعضاء 150 عضواً

مالية النقابة 275.150 جنيهاً مصرياً

مقر النقابة خان أبو طاقية بالجمالية

ليست ذات طابع سياسى، هدفها الوحيد رفع مستوى أعضائها الذين كان بعضهم من أنصار الحزب الوطنى.

14- نقابة عمال الحركة بشركة ترام هليوبوليس:

المستشار حافظ بك عوض
عدد الأعضاء 160 عضواً
مالية النقابة ... ...
مقر النقابة ألماظة مصر الجديدة

تأسست هذه النقابة حديثاً وكان يرأسها حسن نافع من قبل ثم خلفه محمد باشا فؤاد، وليس لأعضائها إتجاه سياسى محدد ولكنهم يتبعون رئيسها إتحادياً كان أو وفدياً.

15- نقابة المعلمين:

الرئيس محمد بك لبيب الكرداوى
عدد الأعضاء 141 عضواً
مالية النقابة ... ...
مقر النقابة عمارة التيرنج بالعتبة الخضراء

أعضاء هذه النقابة من حملة الشهادة العليا من المدرسين ولذلك كان من الطبيعى أن تتعدد إتجاهاتهم السياسية.

16- نقابة الحلاقين:

الرئيس على باشا شوقى
عدد الأعضاء 100 عضو
مالية النقابة 35 جنيهاً
مقر النقابة سوق السمك بأول شارع السبتية

تأسست حديثاً لتحسين أحوال الحلاقين، وليست لها إتجاهات سياسية.

17- نقابة الصيادلة المصريين:

الرئيس ليون هيبر

عدد الأعضاء 103 عضواً
مالية النقابة 300 جنيهاً مصرياً
مقر النقابة 9 قنطرة الدكة

وتضم الصيادلة المصريين والأجانب، وهدفها منع الحكومة من الترخيص لغير المؤهلين من أرباب المهنة بفتح الصيدليات. وليس لها إتجاهات سياسية.

18- نقابة موظفى الحكومة:

الرئيس أسعد بك لطفى
عدد الأعضاء 13826 عضواً
مالية النقابة 3336.558 جنيهاً مصرياً
مقر النقابة العمارة الخديوية بعماد الدين

وتضم معظم موظفى الحكومة الدائمين وبعض موظفى الجيش وموظفى المحافظات والمديريات، ولها بعض الفروع ولا تميل نحو أى حزب سياسى.

19- نقابة عمال القسم الميكانيكى بالسكك الحديدية:

الرئيس أسعد بك لطفى
عدد الأعضاء 260 عضواً
مالية النقابة 160.540 جنيهاً مصرياً
مقر النقابة جزيرة بدران

وتضم هذه النقابة سائقى ووقادى القطارات ولها فروع فى المحافظات والمديريات وهى هادئة وليس لها إتجاه سياسى.

20- نقابة الخبراء:

الرئيس إبراهيم بك رحمى
عدد الأعضاء 32 عضواً

مالية النقابة 120.000 جنيهاً مصرياً

مقر النقابة مكتب على أفندى مهدى بشارع البوستة

لا تمارس نشاطاً سياسياً.

21- نقابة عمال الغزل والنسيج:

الرئيس أحمد أبو السعود

المستشار عبد الله أفندى فكرى

عدد الأعضاء 500 عضواً

مالية النقابة ... ...

مقر النقابة مكتب الرئيس بخان الخليلى

لا يعتنق أعضاء هذه النقابة أى مبادئ سياسية ولا يعرفون شيئاً عن السياسة. وقد تعرضت النقابة للحل لولا جهود رئيسها الذى يعاون العمال ويحفظ لهم حقوقهم لدى التجار.

هذه هى النقابات الموجودة حالياً، أما النقابات الأخرى فقد إنتهت كما أن ثمة نقابات لا تستحق أن تذكر.

تحريراً فى 1926/10/14

(4) مذكرة من سمارت مرفق بها ترجمة المقال الذى نشر بالألمانية فى 1927/3/11م، حول بعث الحركة العمالية فى مصر

مذكرة من سمارت

السكرتير الشرقى بدار المندوب السامى

إلى مستر هارتوب Hartopp السكرتير بالدار

مرفق ترجمة المقال الذى نشر فى الطبعة الألمانية لمجلة الصحافة العالمية فى 1927/3/11

وشخصية الكاتب "J.B" غير معروفة ولعل جوليوس برجز الشيوعى المعروف فى فلسطين هو صاحب المقال.

ويبدو أن "J.B" تتوافر لديه معلومات دقيقة وملاحظته الخاصة بأن الحركة العمالية ستبعث من جديد صحيحة ما فى ذلك شك. كما أن استنتاجه الخاص بأن محجوب ثابت سيصبح زعيم الحركة العمالية فى مصر من الممكن أن يكون صحيحاً.

وقد أرسلت نسخة من هذا المقال إلى القائم بأعمال مدير الإدارة الأوروبية بوزارة الداخلية.

إمضاء

و. أ. سمارت

18 أبريل 1927

(الصحافة الدولية، 1927/3/11)

بعث الحركة العمالية فى مصر

بقلم ج. ب. (القدس)

أبيدت التنظيمات العمالية التى تبقت بعد عمليات البطش الواسعة التى تعرضت لها الحركة النقابية فى مصر عام 1924 فى عهد دكتاتورية زيور باشا الرجعية. وبعد إنتخابات 1926 التى فاز فيها الوفد تشكلت حكومة معتدلة برياسة عدلى باشا وبدأت الحركة العمالية تحيا من جديد بصورة تدريجية.

وطبيعى أن عدلى باشا والأغلبية الوفدية فى البرلمان المصرى لا ترتاح بأى شكل من الأشكال إلى التنظيم الطبقى للعمال المصريين أو إلى الشيوعية لأن كل الإجراءات التى إتخذت لمحاربة الشيوعية تمت فى عهد عدلى ولا زالت هناك مقاومة قوية تواجه كل محاولة لإقامة تنظيم طبقى للعمال. وقد تم تطبيق القوانين الخاصة بمحاربة الشيوعية بصورة مؤلمة وعلى نطاق لا يشعر المرء إزاءه بالإرتياح. وقد رصد مبلغ ثلاثة آلاف جنيه لتأسيس قسم لمحاربة الشيوعية بوزارة الداخلية ورفضت السلطات السماح لسكلاتفالا Saklatvala عضو البرلمان الإنجليزى الشيوعى بزيارة مصر وإمتنعت عن منحه تأشيرة دخول.

وفى نفس الوقت يعبر العمال عن سخطهم بإصرار أكثر من ذى قبل، وتتحدث بعض الصحف عن سوء أحوال مساكن العمال، وأجورهم الضئيلة وظلم المقاولين ومطالبة الحكومة بالقيام بعمل سريع إذا كانت لا تريد أن تنتشر الدعاية الشيوعية بين العمال الفقراء المعوزين. وشكلت لجنة برلمانية لتضع مشروع قانون لحماية العمال وتأمينهم على أن يتضمن المشروع حق العمال فى إقامة تنظيمات خاصة بهم لأنهم لا يملكون حتى الآن أداة للتعبير عن مصالحهم بطريقة قانونية. وعند مناقشة موضوع ساكلاتفالا فى البرلمان ضغط بعض أعضاء البرلمان الموقرين – ممن يطلقون على أنفسهم إسم ممثلى العمال– من أجل مراجعة قرار منعه دخول البلاد.

ويحدث كل ذلك تحت التأثير المتزايد للسخط العمالى الذى يجد السبيل الأمثل للتعبير عن نفسه. قد هددت نقابة عمال ترام القاهرة بالإضراب عدة مرات. وأصبح نضال العمال موضع

إهتمام الحكومة والرأى العام، وثمة فرص محدودة أدت إلى وقوع إضرابات جزئية، مثلما حدث فى مطبعة جريدة وادى النيل، فقد طلبت إدارة الجريدة من أحد عمال الطباعة العاملين لديها أن يتوقف عن إصدار جريدة عمالية كان يتولى تحريرها ويصدرها لحسابه الخاص، وعندما رفض الإنصياع للأمر فصلته الإدارة من العمل، لذلك أضرب جميع عمال المطبعة لإجبار الجريدة على إعادة زميلهم إلى العمل، وتوقف بسبب ذلك العمل فى الجريدة.

وتعد نتيجة الإنتخابات فى دائرة مينا البصل ذات دلالة خاصة، فقد نجح مرشحو الوفد فى كل الدوائر فيما عدا هذه الدائرة التى كان الدكتور محجوب ثابت رئيس نقابات عمال القاهرة (وهو وطنى راديكالى) ينافس فيها المرشح الوفدى. وقد وضع محجوب ثابت نفسه فى خدمة العمال فكانت النتيجة فوزه بأغلبية أصوات الناخبين فى تلك الدائرة.

وأعلن الدكتور محجوب ثابت بعد أن فاز فى الإنتخابات عن اعتزامه تأسيس إتحاد عام لنقابات العمال فى مصر تكون له جريدة ناطقة بإسمه وله فروع فى جميع المديريات. على أن يمارس هذا الإتحاد نشاطه فى نطاق القانون، وكان من المقرر عقد مؤتمر عام للعمال يتولى إعلان تأسيس الإتحاد.

ويشكل العمال الجناح اليسارى داخل حزب الوفد نفسه، وتأتى المطالبة المستمرة بوضع سياسة مضادة للإحتلال على صفحات جرائد الحزب من جانب زعماء العمال داخل حزب الوفد ذاته.

وتحرز المعركة من أجل تحسين الأحوال الإقتصادية فى مصر تقدماً كبيراً نتيجة تحالف الحركة العمالية التى بعثت من جديد مع المعارضة القوية للاستعمار.

(5) مذكرة من جريفيز مرفق بها تقرير الميجور أنسون عن الأوضاع العمالية فى عام 1927م

وزارة الداخلية

الإدارة الأوروبية

مكتب المدير العام

رقم س. ف/ ل 140 القاهرة فى 9 مايو 1927

عزيزى هارتوب

بالإشارة إلى خطابكم رقم 148/9321 بتاريخ 22 أبريل 1927 أرفق مع هذا ثلاث نسخ من تقرير عن الأوضاع الحالية للعمال فى مصر وأتمنى أن يفى بالغرض الذى تنشده.

وأنسون هو الشخص المنوط به مراقبة أى تطور فى هذا المجال وهو على إتصال وثيق بهذه الإدارة؟

المخلص

ر. م. جريفز

تشارلز هارتوب، المحترم

دار المندوب السامى

القاهرة

الأوضاع الحالية للعمال فى مصر

يتسم تاريخ الحركة العمالية فى مصر خلال العام الماضى بالهدوء التام على الرغم من وقوع بعض الحوادث المتفرقة التى عبرت عن السخط بين أفراد الطبقة العاملة.

ويبدو أن هذه الحوادث التى تصلنا معلومات عنها من حين لآخر ذات صلة محدودة بالشيوعية أو الدعاية الإشتراكية المتقدمة. وهى ترجع – فى الغالب– إلى منازعات تتصل بالعمل ذات طابع إقتصادى.

وعلى سبيل المثال يعم السخط عمال السكك الحديدية بسبب اللوائح التى تقضى بعدم زيادة أجورهم عن حد معين.

كما إحتج عمال السجاير ببعض المصانع على زحف الآلات على صناعاتهم وطالبوا بإبعاد الآلات من تلك المصانع أو دفع معاشات للعمال الذين حلت الآلات محلهم.

ويحدث نفس الشئ فى بورسعيد بين أولئك الذين تهدد أرزاقهم الأوناش الجديدة التى تستخدم فى تفريغ حمولة السفن وهم يعتقدون بدورهم أنه على الحكومة أن تساعدهم عندما تتعرض أعمالهم للكساد.

وقد تم التوصل إلى حل للنزاع بين عمال ترام هليوبوليس والشركة بصورة مرضية ولزم العمال الهدوء. كما قام مجلس التوفيق والتحكيم بحل مشكلة عمال ترام الإسكندرية ولم يحدث ما يعكر صفو الأمن.

وتسود حالة الإضطراب بين عمال شركة سكك حديد الفيوم الضيقة (وهى المشكلة العمالية الوحيدة بالإقليم فى الوقت الحاضر) وذلك بسبب قيام الشركة بتخفيض أجورهم بنسبة 10%، ولا زالت هذه المشكلة قائمة دون حل.

ويمكن القول أن عمال شركة ترام القاهرة هم وحدهم الذين يتأثرون بعض الشئ بالشيوعية ويرجع ذلك إلى سيطرة زهير صبرى وإلهامى أمين على النقابة ولكن محاولتهما لإثارة الشغب لم تلق إستجابة إلا من عدد محدود من العمال. وقد تنبه العمال إلى خطورة منافسة

شركات الأمنيبوس لشركتهم مما قد يؤدى إلى تهديد مصدر رزقهم وأخذوا يقتنعون بضرورة الإعتدال.

وقد تمت مواجهة الإضطربات العمالية بسرعة تامة وبوسائل تتقدم بخطى ثابتة.

وليس ثمة رابطة حقيقية تجمع بين المنظمات العمالية الآن فى مصر وبعضها البعض مثل تلك التى كانت موجودة زمن عبد الرحمن بك فهمى والتى نجم عنها مخاطر جمة بسبب تركيز السيطرة على العمال فى يد رجل واحد وذلك على الرغم من تواتر المعلومات حول تأسيس حزب عمالى فى البرلمان بزعامة حسن نافع وحول سعى زهير صبرى لتكوين إتحاد لنقابات العمال برئاسته. وهناك شخص آخر يسعى وراء الشهرة هو الدكتور محجوب ثابت الذى كان إنتخابه عضواً بالبرلمان نتيجة تأييد العمال له.

الشيوعية:

إذا أخذنا فى الإعتبار النشاط الشيوعى الحقيقى وجدنا أنه يرتبط بالأفراد الأجانب الذين يهتمون إهتماماً خاصاً بمصر بصورة دائمة أو مرحلية ولم يطرأ أى تغيير على الحقيقة الثابتة من أن اليهود هم الزعماء الرئيسيين لهذه الحركة.

ولدينا معلومات وفيرة عن المجموعات الإيطالية واليونانية بين الشيوعيين وقد تم تحديد أماكنهم ومعرفة شخصيات أفرادهم وجميع هذه المجموعات تعمل تحت نفس القيادة اليهودية، كما تقوم بمراقبة الإتصالات التى تجرى بين الجماعات الشيوعية فى مصر وفلسطين وسورية وثمة إتصال وثيق بيننا وبين إدارة الأمن العام التى تهتم بالتعاون معنا فى المسائل ذات الإهتمام المشترك.

ويتم بين حين وآخر ترحيل الأشخاص الشيوعيين من مصر بهدوء تام عندما تتطلب الظروف ذلك وعندما لا يتنافى مثل هذا التصرف مع الترتيبات الخاصة بسياسة مكافحة الشيوعية.

ونشاط الشيوعيين الذين ينتمون إلى أصل مصرى لا يثير الإزعاج فى الوقت الراهن فيما عدا ما ذكرناه آنفاً عن زهير صبرى وإلهامى أمين، وقد تم الإفراج مؤخراً عن محمود حسنى

العرابى والشيخ صفوان أبو الفتح، وهما على إتصال دائم بأحد الشيوعيين الأجانب المعروفين جيداً فى مصر. ولكننا نشك أنهما يساهمان فى الحركة، وقد قدم حسنى العرابى طلباً لاستخراج جواز سفر ليقوم بزيارة عدد من البلاد الأوروبية من بينها إنجلترا ولكن طلبه لن يلقى استجابة فى الوقت الحاضر، وفى حالة إعطائه جواز سفر فيما بعد فإن قناصل الدول سيخطرون بأن الحكومة المصرية لا تتحمل أى مسئولية إذا منحوه تأشيرات سفر إلى بلادهم.

والميجور أنسون الضابط بإدارة الأمن العام مسئول عن مراقبة كل تطور يطرأ فى هذا الصدد وهو على إتصال وثيق بالإدارة الأوروبية.

مجلس التوفيق:

تم تشكيل مجلس التوفيق لجميع بلاد القطر المصرى لأول مرة فى عام 1919 ثم صدر قرار فى أبريل 1924 باستبداله بمجالس محلية ويتكون المجلس الذى ليست له سلطة تنفيذية وإنما يزاول مهمة استشارية محضة على النحو التالى:

1. المدير أو المحافظ.
2. رئيس النيابة أو وكيل المحافظة أو وكيل المديرية.
3. أحد قضاة المحكمة الأهلية.
4. أحد ممثلى العمال أصحاب النزاع.
5. أحد ممثلى الشركة المعنية بالنزاع.
6. محمود بك صبرى ممثل الحكومة.

وهذا العضو الأخير هو الذى يأخذ على عاتقه حقيقة القيام بدور المعارضة فى المنازعات العمالية وهو يبدى كفاية فى هذا المجال.

التشريع:

لقد تأكدت هذه الوزارة (الداخلية) منذ زمن بعيد أنه من المفيد النظر فى موضوع تشريع العمل المصرى فى أقرب وقت ممكن وخاصة أن هناك الكثير من المبادئ الهدامة

والنظريات القادمة من دوائر العمال الأوروبيين تفد إلى مصر ومثل هذه المبادئ والنظريات لا تلائم طبيعة البلاد.

وفى بعض المناسبات، قدمت إقتراحات بتشكيل لجنة استشارية للعمل تتولى دراسة المسألة وتقترح تشريعاً مناسباً للعمل غير أن مثل هذه الإقتراحات لم تحرز أى تقدم.

وقد قامت أخيراً محاولة لتكوين لجنة استشارية للنظر فى المسائل العمالية ولكن لا يتضح بعد ما إذا كانت جهود هذه اللجنة ستكلل بالنجاح.

وقد أبدى البرلمان أخيراً إهتماماً ملحوظاً بالموضوع ولكن من الصعوبة بمكان الإعتقاد بأن النواب يهتمون بقضية العمال ويحسون بمشاكلهم. ويرجع الحماس الذى يظهرونه الآن لقضايا العمال إلى رغبتهم فى ضمان الحصول على أصوات العمال فى الإنتخابات القادمة.

وتتضمن القائمة المرفقة والتى تحمل رقم (1) بياناً بالنقابات العمالية الموجودة فى مصر وعدد أعضائها ومواردها المالية وأسماء قادتها وأماكن وجودها.

ومن بين القادة الذين ذكرت أسماؤهم يتسم نشاط الأشخاص الآتية أسماؤهم بالخطورة:

زهير صبرى، ومساعده إلهامى أمين وهما شيوعيان متعاونان مع الشيوعيين وبصفة خاصة شارلوت روزنتال ويليهما فى الخطورة عبد الحميد السنوسى المحامى بالإسكندرية ومستشار عمال ترام الإسكندرية وبعض النقابات الأخرى وعلى الرغم من أنه ليس شيوعياً إلا أنه متطرف وصديق لزهير صبرى.

ومن بين الشيوعيين الذين لا يبدو نفوذهم واضحاً فى المسائل العمالية فى الوقت الراهن وإن كان ذلك يرجع إلى عدم سنوح الفرصة لهم نذكر الأسماء الآتية المعروفة جيداً:

<u>الإسكندرية:</u>

جوزيف روزنتال.
شارلوت روزنتال.
اجناتيوس سيمنيوك.

الشحات إبراهيم.
صفوان أبو الفتح.
محمود حسنى العرابى.
لويجى دى روسا.
جورج ستافروس.
فاسيلى فسياليدس.
محمد عبد العزيز الدسوقى.

ونرجو الرجوع أيضاً إلى التقرير المرفق الذى يحمل رقم (2) ويبين الصلات الوثيقة بين شارلوت روزنتال وموسكو وصلتها بزهير صبرى ومساعيها لتوحيد العمال تحت زعامة الأخير لأغراض بلشفية.

ويبدو واضحاً أن جميع زعماء العمال فى مصر يتخذون العمال وسيلة للوصول إلى مقاعد البرلمان ولكن نيات زهير صبرى بهذا الصدد لا تبدو واضحة ويبين هذا التقرير أن له أهداف أخرى.

تحريراً فى 1927/5/3

مرفق رقم (1)

نقابات العمال فى مصر

القاهرة

1- نقابة خريجى المدارس والورش الصناعية:

المستشار	الأستاذ عزيز ميرهم
عدد الأعضاء	270 عضواً
مالية النقابة	27.000 جنيهاً مصرياً
مقر النقابة	ميدان باب الحديد بالسبتية

2- النقابة الدولية لموظفى الأعمال التجارية:

المستشار	الأستاذ راغب إسكندر
عدد الأعضاء	950 عضواً
مالية النقابة	300.000 جنيهاً مصرياً
مقر النقابة	34 شارع عابدين

3- نقابة موظفى الحكومة خارج الهيئة:

المستشار	صاحب السعادة والى باشا
عدد الأعضاء	500 عضواً
مالية النقابة	430.000 جنيهاً مصرياً
مقر النقابة	36 شارع خيرت

4- نقابة سائقى السيارات المصرية:

المستشارون	حسن أفندى نافع، عضو البرلمان الأستاذ زهير صبرى
عدد الأعضاء	2500 عضو

مالية النقابة 500.000 جنيهاً مصرياً

مقر النقابة 16 حارة الطباخ

5- نقابة كتبة وموظفى المصالح الحكومية:

المستشار كامل مرتجى بك

عدد الأعضاء 688 عضواً

مالية النقابة 600.000 جنيهاً مصرياً

مقر النقابة شارع الدواوين

6- نقابة عمال ترام هليوبوليس المختلطة:

المستشارون الأستاذ أنطون جرجس

الأستاذ أحمد محمد أغا

عدد الأعضاء 135 عضواً

مالية النقابة 17.000 جنيهاً مصرياً

مقر النقابة أمام قسم الوايلى بالعباسية

7- نقابة عمال ترام هليوبوليس (أ):

المستشارون الأستاذ زهير صبرى

حسن أفندى نافع "عضو البرلمان"

عدد الأعضاء 114 عضواً

مالية النقابة 400.000 جنيهاً مصرياً

مقر النقابة شارع السلطان حسين بمصر الجديدة

نقابة عمال ترام هليوبوليس (ب):

المستشارون حافظ بك عوض، عضو البرلمان

الأستاذ أنطون جرجس

عدد الأعضاء 149

مالية النقابة ---

مقر النقابة ألماظة مصر الجديدة

8- نقابة عمال ترام القاهرة (أ):

المستشارون الأستاذ أحمد محمد أغا

الأستاذ أنطون جرجس

عدد الأعضاء 200 عضواً

مالية النقابة -.270 جنيهاً مصرياً

مقر النقابة شارع فؤاد الأول

نقابة عمال ترام القاهرة (ب):

المستشارون الأستاذ زهير صبرى

الشيخ مصطفى القاياتى، عضو البرلمان

حسن حسيب باشا، عضو البرلمان

عدد الأعضاء 800 عضو

مالية النقابة ---

مقر النقابة 9 شارع عبد العزيز

9- نقابة عمال شركة المياه:

المستشار غير معروف

عدد الأعضاء ؟

مالية النقابة -.800 جنيهاً

مقر النقابة شارع فؤاد الأول

10- نقابة عمال الطباعة المصرية:

المستشارون الأستاذ أحمد محمد أغا

الأستاذ عبد الله حسين

عدد الأعضاء 300 عضواً

مالية النقابة -.120 جنيهاً مصرياً

مقر النقابة 16 شارع محمد على

11- نقابة عمال حفر المعادن:

المستشار الأستاذ أنور على

عدد الأعضاء 65 عضواً

مالية النقابة -.180 جنيهاً مصرياً

مقر النقابة خان الخليلى

12- نقابة عمال الغزل والنسيج:

المستشار الأستاذ عبد الله فكرى

عدد الأعضاء 2000 عضواً

مالية النقابة ---

مقر النقابة خان الخليلى

13- نقابة العمال المصريين:

المستشارون الدكتور محجوب ثابت، عضو البرلمان

الأستاذ حسين محمود

عدد الأعضاء 500 عضو

مالية النقابة جنيهان

مقر النقابة 9 شارع المطبعة الأميرية

14- نقابة عمال السجاير:

المستشارون حسن نافع أفندى عضو البرلمان

الأستاذ زهير صبرى

عدد الأعضاء 36 عضواً

مالية النقابة جنيهان

مقر النقابة 9 شارع عبد العزيز

15- نقابة ممثلى المسرح:

المستشار الأستاذ إسماعيل وهبى[29]

عدد الأعضاء ؟

مالية النقابة ---

مقر النقابة مسرح رمسيس عماد الدين

16- نقابة الحلاقين:

المستشار الأستاذ زهير صبرى

عدد الأعضاء 25 عضواً

مالية النقابة ---

مقر النقابة سوق السمك بالسبتية

17- نقابة المكوجية:

المستشار الأستاذ حسين محمود

عدد الأعضاء 118 عضواً

مالية النقابة -.35 جنيهاً مصرياً

مقر النقابة 12 شارع عابدين

18- نقابة عمال القسم الميكانيكى بالسكك الحديدية:

المستشار أسعد لطفى بك

عدد الأعضاء 400 عضواً

مالية النقابة -.42 جنيهاً مصرياً

[29] يبدو أن المقصود هنا هو يوسف وهبى الممثل الكبير المعروف، ويلاحظ على هذا الجدول الخلط بين النقابات العمالية والنقابات المهنية.

مقر النقابة 5 شارع إبن الرشيد – شبرا

19- النقابة العامة للعمال:

المستشار حسن نافع، عضو البرلمان
عدد الأعضاء 1000 عضو
مالية النقابة -.72 جنيهاً مصرياً
مقر النقابة ميدان باب الحديد

20- نقابة موظفى الحكومة:

المستشار أسعد لطفى بك
عدد الأعضاء 3000 عضو
مالية النقابة -.4000 جنيهاً مصرياً
مقر النقابة شارع عماد الدين

الإسكندرية

21- نقابة باعة الصحف:

المستشار الأستاذ خليل خطاب
عدد الأعضاء 35 عضواً
مالية النقابة 30 جنيهاً مصرياً
مقر النقابة 18 شارع نوبار

22- نقابة الخبازين:

المستشارون الأستاذ قلادة كامل
جعفر فخرى بك، عضو البرلمان
عدد الأعضاء 206 عضواً
مالية النقابة -.20 جنيهاً مصرياً

مقر النقابة 24 شارع إبن خلدون

23- النقابة العامة للعمال:

المستشار الأستاذ شعبان تادرس

عدد الأعضاء 900عضو

مالية النقابة 71.- جنيهاً مصرياً

مقر النقابة 17 شارع كرموز

24- نقابة عمال شركة الغزل الأهلية:

المستشار الأستاذ عبد الحميد السنوسى

عدد الأعضاء 500 عضو

مالية النقابة 30.- جنيهاً مصرياً

مقر النقابة شارع يوسف حكيم

25- نقابة عمال الورش الأميرية:

المستشار الأستاذ عبد الحميد حسن

عدد الأعضاء 163 عضواً

مالية النقابة 89.- جنيهاً مصرياً

مقر النقابة 60 شارع عمود السوارى

26- نقابة أصحاب المقاهى الأهلية:

المستشار الأستاذ محمود كامل محمود

عدد الأعضاء 120 عضواً

مالية النقابة 50.- جنيهاً مصرياً

مقر النقابة شارع الملكة نازلى

27- نقابة عمال صناعة البيرة:

المستشار الأستاذ محمد الحنش
عدد الأعضاء 90 عضو
مالية النقابة 120.- جنيهاً مصرياً
مقر النقابة 105 شارع الحضرة البحرية

28- نقابة عمال شركة المياه:

المستشار الأستاذ عبد الله عمار
عدد الأعضاء 287 عضواً
مالية النقابة 300.- جنيهاً مصرياً
مقر النقابة 3 شارع البوستة

29- نقابة هندسة السكة الحديد:

المستشار أسعد بك لطفى
عدد الأعضاء 120 عضواً
مالية النقابة 90.- جنيهاً مصرياً
مقر النقابة 69 شارع عمود السوارى

30- نقابة مينا البصل التجارية:

المستشار الأستاذ سيد خضر
عدد الأعضاء 375 عضواً
مالية النقابة 80.- جنيهاً مصرياً
مقر النقابة 69 شارع عمود السوارى

31- نقابة عمال ترام الإسكندرية:

المستشار الأستاذ عبد الله عمار

عدد الأعضاء 350 عضواً

مالية النقابة 480.- جنيهاً مصرياً

مقر النقابة 3 شارع البوستة

32- نقابة التراجمة الدولية:

المستشار غير معروف

عدد الأعضاء 84 عضواً

مالية النقابة 20.- جنيهاً مصرياً

مقر النقابة فندق مصر الجديدة

33- نقابة الجناينية:

المستشار غير معروف

عدد الأعضاء 20 عضواً

مالية النقابة 30.- جنيهاً مصرياً

مقر النقابة الحضرة

34- جمعية الإتحاد والتضامن:

المستشار الأستاذ عبد الحميد السنوسى

عدد الأعضاء 1270 عضواً

مالية النقابة 265.- جنيهاً مصرياً

مقر النقابة 3 شارع العطارين

35- نقابة حمالى الجمارك:

المستشار غير معروف

عدد الأعضاء 95 عضواً

مالية النقابة 50.- جنيهاً مصرياً

مقر النقابة تفتيش الجمرك

36- نقابة الحوذية:

المستشار الأستاذ عبد الحميد حسن
عدد الأعضاء 250 عضواً
مالية النقابة -.-25 جنيهاً مصرياً
مقر النقابة 2 شارع محرم بك

37- نقابة عمال الصنائع اليدوية:

المستشار الأستاذ مصطفى مرعى
عدد الأعضاء 400 عضو
مالية النقابة -.2200 جنيهاً مصرياً
مقر النقابة 1 شارع نوبار

38- نقابة عمال المواعين:

المستشار غير معروف
عدد الأعضاء 50 عضواً
مالية النقابة -.225 جنيهاً مصرياً
مقر النقابة الحضرة

39- نقابة البحارة:

المستشار الأستاذ عبد الله عمار
عدد الأعضاء 100 عضواً
مالية النقابة ... ...
مقر النقابة شارع البحرية

40- نقابة عمال الأحذية:

المستشار غير معروف

عدد الأعضاء 56 عضواً

مالية النقابة -.4 جنيهاً مصرياً

مقر النقابة منشأة حديثاً

41- النقابة الدولية لعمال الطباعة:

المستشار غير معروف

عدد الأعضاء 70 عضواً

مالية النقابة -.45 جنيهاً مصرياً

مقر النقابة 38 شارع النبى دانيال

بورسعيد

42- نقابة عمال شركة قناة السويس الدولية:

المستشار كريستوس مورينوس

عدد الأعضاء 2000 عضو

مالية النقابة جيدة

مقر النقابة بورسعيد

43- نقابة الصنائع اليدوية:

المستشار الأستاذ مصطفى جودة

عدد الأعضاء 745عضواً

مالية النقابة متوسطة

مقر النقابة بورسعيد

44- نقابة عمال الميناء:

المستشار غير معروف

عدد الأعضاء 410 عضو

مالية النقابة متوسطة

مقر النقابة بورسعيد

45- نقابة عمال الأحذية:

المستشار غير معروف

عدد الأعضاء 40 عضواً

مالية النقابة مفلسة

مقر النقابة بورسعيد

46- نقابة التراجمة:

المستشار الأستاذ على البحراوى

عدد الأعضاء 700 عضو

مالية النقابة متوسطة

مقر النقابة بورسعيد

47- الجمعية التعاونية الميكانيكية للنشات:

المستشار محمد حقى

عدد الأعضاء 132 عضو

مالية النقابة ... ...

مقر النقابة بورسعيد

48- نقابة البمبوطية:

المستشار الأستاذ على البحراوى

عدد الأعضاء ؟

مالية النقابة -.جنيهاً مصرياً

مقر النقابة بورسعيد

49- نقابة الصنائع اليدوية:

المستشار	الأستاذ حسين سيد أغا
عدد الأعضاء	200 عضو
مالية النقابة	جيدة
مقر النقابة	الإسماعيلية

السويس

50- نقابة عمال القسم الميكانيكى بالسكة الحديد:

المستشار	غير معروف
عدد الأعضاء	46 عضواً
مالية النقابة	-.5 جنيهات مصرية
مقر النقابة	السويس

دمياط

51- نقابة عمال المواعين:

المستشار	عبد الحليم العلايلى بك
عدد الأعضاء	215 عضواً
مالية النقابة	200 جنيهاً مصرياً
مقر النقابة	دمياط

52- نقابة صناع وتجار الأحذية:

المستشار	حسين بك البدرى
عدد الأعضاء	200 عضواً
مالية النقابة	... ...
مقر النقابة	دمياط

الغربية

53- نقابة عمال زفتى:

المستشار الأستاذ عوض الجندى
عدد الأعضاء 200 عضو
مالية النقابة -.200 جنيهاً مصرياً
مقر النقابة زفتى

54- نقابة الحرفيين:

المستشار الأستاذ عبد القادر البسيونى
عدد الأعضاء 522 عضواً
مالية النقابة -.91 جنيهاً مصرياً
مقر النقابة كفر الزيات

الدقهلية

55- نقابة عمال المنصورة:

المستشار الأستاذ عبد الوهاب البرعى
عدد الأعضاء 400 عضواً
مالية النقابة -.140 جنيهاً مصرياً
مقر النقابة المنصورة

الشرقية

56- نقابة موظفى الحكومة:

المستشار ناشد أفندى عبد المسيح
عدد الأعضاء 150 عضواً
مالية النقابة -.200 جنيهاً مصرياً

مقر النقابة الزقازيق

57- نقابة عمال القسم الميكانيكى بالسكة الحديد:

المستشار غير معروف
عدد الأعضاء 64 عضو
مالية النقابة -.6 جنيهاً مصرياً
مقر النقابة الزقازيق

البحيرة

58- نقابة عمال دمنهور:

المستشار حامد العسكرى
عدد الأعضاء 80 عضواً
مالية النقابة 60 جنيهاً مصرياً
مقر النقابة دمنهور

59- نقابة موظفى الحكومة:

المستشار غير معروف
عدد الأعضاء 30 عضواً
مالية النقابة -.15 جنيهاً مصرياً
مقر النقابة دمنهور

60- نقابة الحرفيين:

المستشار غير معروف
عدد الأعضاء 50 عضواً
مالية النقابة سيئة
مقر النقابة المحمودية (رشيد)

الفيوم

61- نقابة موظفي الحكومة:

المستشار	غير معروف
عدد الأعضاء	130 عضواً
مالية النقابة	... ...
مقر النقابة	الفيوم

المنيا

62- نقابة موظفي الحكومة خارج الهيئة:

المستشار	غير معروف
عدد الأعضاء	160 عضواً
مالية النقابة	-.15 جنيهاً مصرياً
مقر النقابة	المنيا

مرفق رقم (2)

سرى

تلقينا التقرير التالى من أحد مصادرنا الموثوق بها بتاريخ 1927/1/24

أخبرت رفاقى أن أحد الأصدقاء أبلغه بأن شارلوت روزنتال تقيم بفندق سفنكس بحلوان.

فقررت اللجنه إيفاد لويجى دى روسا وليون جولد شتين لاستطلاع ما لديها من أخبار، وقد ذهبا فى الساعة التاسعة صباحا وقابلا شارلوت وأختها وأمها، ولما كانت شارلوت لا تعرف ليون جولد شتين من قبل فقد قدمه لها لويجى دى روسا على أنه عضو بفرع القاهرة، وأخبرها أن اللجنه أرسلتهما كممثلين لها للإجتماع بها، وقد استقبلتهم شارلوت إستقبالا حسنا. وأخبراها – بحضور أمها وأختها– أن فرع الفاهرة ينمو باضطراد وأنه أرسل فى طلب كتب عن الشيوعية من الخارج، وعندما تصل هذه الكتب سيقرؤها الأعضاء ويتداولونها فيما بينهم وينشرون الدعاية الشيوعية. وقالت لهم شارلوت أنها لا تعتبر نفسها مسئولة عنهم فى حالة إلقاء القبض عليهم أو قيام الحكومة بترحيلهم خارج البلاد، وطلبت منهم نقل كلماتها بالنص إلى جميع الأعضاء، وحذرتهم من الثقة بالمصريين لأنهم برهنوا فى الحالتين السابقتين على أنهم خونة وذلك عندما قدموا للحكومة أدلة ضد الشيوعيين الأجانب بعد أن أغدقت عليهم الحكومة الأموال. وذكرت شارلوت لهما أنه تقرر فى "المؤتمر" ألا يتم تشكيل حزب شيوعى فى مصر أو بث الدعاية الشيوعية، بين المصريين فى الوقت الحاضر لأن المصريين لا يستطيعون فهم مبادئ الشيوعية ولكنها لم تحدد ما إذا كان "المؤتمر" قد عقد فى موسكو أو غيرها من البلاد ولم تؤد نصائح فايس ورفاقه والأفراد الذين أرسلوا إلى موسكو إلى نتيجة ما. ولذلك رأى المؤتمر أن يبذل النصح لإيقاف الدعاية بصفة مؤقته وإيجاد نقابة مستقلة لكل فئة من فئات العمال على أن يتم توحيد النقابات فيما بعد وعندما يقام الإتحاد يسعى للحصول على اعتراف الحكومة به ويتبع ذلك بث الدعاية الشيوعية بالتدريج بين العمال فى النقابات المشار إليها. وأضافت شارلوت أنها تعمل الآن لهذه الغاية بالتنسيق مع زهير صبرى الذى أصبح مستشارا قانونيا لبعض النقابات فى القاهرة ويبلغ عدد عمال تلك النقابات نحو خمسة آلاف عامل وذكرت شارلوت أيضا أن زهير صبرى يسعى بين أصدقائه لحمل الحكومة على الاعتراف بنقابات العمال.

وقالت لهما شارلوت أيضا أن والدها قد يصل إلى حلوان فى نفس اليوم أو فى اليوم التالى وأنهم قد يذهبون إلى الإسكندرية خلال أسبوع ليتسلموا رسائل وردت لهم من الخارج وأنها وأمها قاما بزيارة فايس Weiss والكونين Elkonin وبولاك Pollack فى السجن ووجداهم بحالة جيدة، وأن الحكومة ستخصص مبلغ 3000 جنيها مصريا لمحاربة الشيوعية، وأن عدد المخبرين قد زاد، ولذلك يلزم إتباع الحيطة حتى لا يسهل الإيقع بأعضاء اللجنة وأخبرتهما أيضا أن الحكومة ستقوم بترحيل بعض الأجانب بسبب آرائهم الشيوعية ولم تقل ما إذا كان هؤلاء الأجانب يقيمون بالقاهرة أو الإسكندرية.

وسوف أتصل بشارلوت بعد حين لأننى منعت من مرافقة لويجى دى روساعندما ذهب لرؤيتها.

(6) مذكرة من سمارت مرفق بها تقرير حول نشاط العمال والشيوعيين فى عام 1929م

مذكرة من سمارت فى 20 يناير 1930

عرض لنشاط العمال والشيوعيين فى عام 1929

أعتقد أن هذا التقرير يجب أن يرسل إلى وزارة الخارجية (البريطانية) فقد رميت حكومة صاحب الجلالة بتهمة فتح الأبواب أمام الدعاية الشيوعية فى مصر، ولذلك فإن الخارجية تود أن تكون على علم دائم بكل تطور يطرأ على الأوضاع العمالية والنشاط الشيوعى.

ولا زال الوفد حزباً محافظاً بصورة أساسية فيما يتصل بالسياسة الإجتماعية وهو لا يتقبل النشاط العمالى المتطرف وكذلك الشيوعية ونشاطه الحالى بين العمال من المحتمل أن يكون القصد منه إقناعهم بأن الوفد يعمل دائماً على تحقيق الرفاهية لهم، بعكس الحكومات السابقة، التى تركت سياستها العمالية نقطة سوداء فى تاريخها، ولا ريب أن الخطورة الحقيقية من جانب الشيوعية تكمن فى إحتمال لجوء الوطنيين المصريين إليها كسند فى مواجهة بريطانيا وذلك فى حالة يأسهم من أن ينالوا منا مغنماً، وذلك بغض النظر عن الأغراض الإجتماعية لمثل تلك العلاقة. وقد حدث مثل هذا فى أقطار شرقية أخرى دون تحقيق نجاح ملموس حتى الآن. وتأسيس مفوضية سوفيتية هنا (فى مصر) قبل الوصول إلى تسوية معنا بلا شك أمر غير مرغوب فيه من هذه الناحية.

(إمضاء)

و. أ. سمارت

20 يناير 1930

مذكرة من الميجور ج. كورتناى G. Courtney

إلى سمارت فى 20 يناير 1930

مرفق بهذا عرض شيق للنشاط الشيوعى خلال عام 1929

العمال

يرجع بعث النشاط السياسى والنقابى بين العمال بصورة ملحوظة خلال الشهرين الماضيين إلى الوفد فما كاد الوفد يحس بأن مجيئه إلى الحكم مؤكد حتى بدأ يبث دعاية واسعة بين النقابات والإتحادات خلال أشخاص كزهير صبرى وأحمد أغا وعباس العقاد وعزيز ميرهم وغيرهم، باذلاً الوعود للعمال لتحسين أحوالهم على يد حكومة الوفد الجديدة، وقد تركت هذه الدعاية بالطبع أثراً على العمال الذين كانت الحكومة السابقة قد أقامت مشروعاً لإسكانهم غير أنهم يهدفون إلى تحسين أحوال العمل بصفة عامة.

الشيوعية

ربما تتخذ الشيوعية مساراً جديداً متعدد الدروب إذا ثبت أن حكومة الوفد تنوى إقامة علاقات رسمية مع روسيا السوفيتية.

(إمضاء)

ج. ك.

1930/1/20

وزارة الداخلية

الإدارة الأوروبية

14 يناير 1930 سرى

عزيزى سمارت

مرفق نسخ من تقارير مختصرة كتبها الميجور أنسون عن نشاط العمال والنشاط الشيوعى خلال عام 1929. وأهم ما جاء به ما يلى:

1- تناقض الهدوء النسبى الذى إتسم به النشاط العمالى فى ظل الحكومة السابقة مع شواهد بعث النشاط السياسى بين صفوف العمال منذ سقوط وزارة محمد محمود باشا، وفيما يتعلق بهذا الموضوع يجدر بنا أن نلاحظ أن زهير صبرى الشيوعى المشاغب والزعيم العمالى الذى لا يكاد يخفى نشاطه المرتبط بالسوفيت قد انتخب عضواً بالبرلمان ممثلاً للوفد بصفة رسمية.

2- عودة موسكو إلى الإهتمام بمصر (انظر صفحة 3 من التقرير الخاص بالشيوعية).

وقد علمت أخيراً أن القصر يتابع بإهتمام كبير نشاط الحزب الزراعى[30] الجديد كما علمت أن النحاس باشا يشجع من ناحية أخرى هذا الحزب على الرغم من أنه ليس هناك ما يشير إلى أنه قد فعل هذا منذ توليه رئاسة الوزارة.

وأرفق أيضاً مذكرة عن الميجور أنسون عن الحزب الزراعى حيث يبدو من هذا التقرير أن النحاس باشا مهتم بهذا الحزب مما يشير إلى إهتمام الوفد بمراقبة نشاطه ولكنه لا يتجه إلى استخدامه خلال وجود الوفد فى الحكم.

و. أ. سمارت المحترم المخلص

دار المندوب السامى ر. م. جريفز

[30] لعله يقصد بالحزب الزراعى الدعوة التى وجهها إسماعيل مظهر – صاحب مجلة العصور– على صفحات جريدته إلى النحاس باشا لتأسيس "حزب الفلاح المصرى" وإقترح أن يتولى رئيس الوفد المصرى رئاسة الحزب، ولكنه لم يقدم برنامجاً واضحاً للحزب المقترح، كما أن الوفد لم يعر الدعوة إهتماماً.
(انظر/ العصور، مجلة شهرية، عدد أكتوبر 1929).

تقرير عن نشاط العمال خلال 1929

كان عام 1929 خالياً من الإضطرابات العمالية وربما كان ذلك يرجع إلى العوامل التالية:

1. يأتى مشروع الحكومة لبناء مساكن للعمال فى مقدمة العوامل التى أدت إلى تهدئتهم وإهتمام جلالة الملك بهذا الموضوع بصفة شخصية جعل العمال يشعرون أن الحكومة تهتم إهتماماً حقيقياً برفاهيتهم.
2. علم العمال أن اللجنة الحكومية الخاصة بتشريع العمل قد أنجزت مهمتها وتقوم بإعداد تقرير عن نشاطها فعقدوا الآمال على هذه اللجنة لتغيير أوضاعهم المادية إلى الأفضل.
3. لم ينشط معظم مستشارو النقابات الذين كانوا مثاراً للشغب والتحريض بين صفوف العمال.

الإضطرابات:

وقعت إضطرابات محدودة خلال العام، والإضطرابات التى حدثت ليست ذات بال إذ أنها لم تشتمل على حوادث عنف أو إحتلال للمصانع وقامت السلطات بالقضاء عليها بسرعة.

والإضطرابات الخمسة التى وقعت مذكورة فى البيان المرفق وبين هذه الإضطرابات يأتى إضراب موزعى البريد بالإسكندرية فى المرتبة الأولى وهم من موظفى الحكومة وكان إضرابهم لمدة نصف ساعة إحتجاجاً على سوء أحوالهم.

عمال الحكومة:

أثارت الأوضاع فى ورش السكك الحديدية بالقاهرة بعض القلق وقد كانت إدارة الأمن العام على إتصال وثيق بكبير مهندسى القسم الميكانيكى بهذا الصدد وكان المصدر الرئيسى للإضطراب استخدام الآلات الميكانيكية والاستغناء عن عدد العمال المستخدمين يزيد عن حاجة العمل.

أما أسباب السخط الأخرى فهى:

1. الشكوى الدائمة للعمال من ضآلة أجورهم ومطالبتهم برفع تلك الأجور
2. قيام الحكومة بدفع نصف المكافأة لأقارب العامل إذا مات خلال الخدمة ولذلك يطالب العمال بدفع المكافأة كاملة للورثة.
3. يطالب العمال بأجازات إعتيادية ومرضية بأجر كامل وهو ما لا تسمح به اللوائح المالية.

وتتحمس إدارة الأمن العام للمطلب الثانى (2) من مطالب العمال.

العمال غير الشيوعيين:

1. أثار عمال ترام الإسكندرية حالة إضطراب محدودة خلال العام لإعتقادهم بدون وجه حق أن الشركة أخلت بشروط إتفاقية 1919 المبرمة معهم فيما يتعلق بالتعويضات التى تصرف لهم فى حالة الفصل من الخدمة والأجازات المرضية وقد استدعى ممثلو العمال وطلب منهم أن يقدموا حالات محددة بدلاً من إلقاء الإتهام على الشركة جزافاً، ولكنهم فشلوا فى تقديم الدليل على صحة دعواهم. وقد قام ممثل الحكومة محمود صبرى بك بمقابلة وكيل الشركة فى مناسبات متعددة فأبدى الأخير استعداده لبحث الشكاوى المعقولة والمحددة التى يتقدم بها العمال.

2. قامت شركة سجاير كورتاريللى بفصل عدد من العمال هذا العام وذلك لوجود فائض فى العمالة وللتخلص من بعض الأشخاص غير الأكفاء.

3. قامت شركة أقطان كفر الزيات بفصل العمال وقد أعيد أغلبهم إلى الخدمة استجابة لتوصية مجلس التوفيق.

4. فصل بعض العمال فى مصنع زيوت أبو شنب لزيادتهم عن حاجة العمل وقد قدموا شكوى بهذا الصدد، ورفض أبو شنب المثول أمام مجلس التوفيق. وأرسل تقريراً إلى المجلس ضمنه الأسباب التى دفعته إلى إتخاذ هذا القرار، وإعتذر عن الرجوع عن قراراته الخاصة بفصل العمال.

5. أضرب عمال نسيج الحرير بالقاهرة مطالبين بزيادة أجورهم.

مجالس التحكيم:

لم تكن مجالس التحكيم ذات أهمية بالغة فى هذا المجال بسبب إهتمام مصلحة الأمن العام بإقامة صلات مباشرة مع دوائر الأعمال وأدى هذا إلى تمكين المصلحة من معالجة الإضرابات العمالية فى مهدها ونتيجة لهذه الحقيقة لم ينعقد مجلس التحكيم إلا مرة واحدة خلال عام 1929 بالإسكندرية للنظر فى مسألة عمال شركة أقطان كفر الزيات. كما حاول المجلس معالجة مشكلة عمال أبو شنب، ولكنه لم يمض فى إجراءاته بسبب موقف أبو شنب.

الإلتماسات:

تلقينا إلتماسات من عدد كبير من الأفراد خلال العام تدور فى معظمها حول الفصل من العمل وعدم قيام أصحاب الأعمال بدفع تعويضات للعمال وكان الكثير من هذه الشكاوى مقدم من عمال شركة السكر، وقد تم بحث هذه الشكاوى والإلتماسات والرجوع إلى مديرى المديريات بشأنها عند الضرورة ووجدنا القليل من بين هذه الشكاوى يستحق الإنصاف، وغالباً ما كان موضوع الشكاوى يحتاج إلى أن يحل على يد محكمة.

السياسة:

وعندما ترك العمال لشأنهم كان إهتمامهم قليلاً بالسياسة ولا ريب أنه من مصلحة البلاد والعمال استمرار هذا الوضع.

(إمضاء)

أ.أنسون

الشيوعية فى مصر

هذه مذكرة مختصرة عن الحركة الشيوعية فى مصر منذ بدأت تمارس نشاطها عملياً:

عندما ظهرت الحركة الشيوعية فى مصر لأول مرة كان يوجه نشاطها رعايا مصريين سعوا للحصول على إعتراف الكومنترن بموسكو وتحقق لهم ذلك.

ولم تكن الحركة الشيوعية فى بداية الأمر منافية للقانون ولذلك مارس الحزب نشاطه بطريقة علنية.

وفى 1924 أدخلت تعديلات على القانون المصرى جعلت إعتناق الشيوعية أمراً منافياً للقانون يستحق العقاب ونتيجة لذلك تحول النشاط الشيوعى إلى المجال السرى وقد أرسل الكومنترن لهذا الغرض بعض عملائه إلى مصر كان أغلبهم من اليهود والروس ليتولوا تنظيم الحزب على أساس العمل السرى وكان هؤلاء العمال يتلقون بإنتظام الأموال والتعليمات من موسكو.

ومنذ أصبحت الحركة سرية لقيت إهتماماً خاصاً من إدارة الأمن العام التى قامت بإعتقال الخلايا الواحدة تلو الأخرى، ورحلت عدداً من القادة الشيوعيين إلى خارج البلاد وكان بعض هؤلاء مشاغبين دوليين معروفين.

وخلال السنوات الستة الماضية تم ترحيل 86 من الشيوعيين الخطرين، وكان هدف عملاء الشيوعية تنظيم جماعات ماركسية تتولى نشر الشيوعية بين صفوف العمال والفلاحين.

وعلى الرغم من الضربات المتكررة التى وجهتها إدارة الأمن العام إلى الحركة، تلك الضربات التى ترددت أصداؤها بحدة فى موسكو على نحو ما تشير الوثائق المتوافرة لدينا، فإن الكومنترن يبذل قصارى جهده فى العمل على تحويل مصر إلى الشيوعية، فهم يعدون البلاد مركزاً له أهمية قصوى ويتطلعون إلى إتخاذه قاعدة لهم.

ويمكن أن نذكر بعض الصعوبات الكبرى التى تواجه إدارة الأمن العام فى صراعها مع الحركة الشيوعية:

1. لا يصعب على الكومنترن استخدام السفن التجارية التى تزور المياه المصرية لنقل العملاء ووسائل الدعاية والأموال إلى مصر. ولدينا أدلة مؤكدة على استخدام هذه الوسيلة ومن المعروف أن كل سفينة سوفيتية تخدم خلية سرية من خلايا الكومنترن المنتشرة فى الخارج وتمدها بتعليمات موسكو.
2. تتعاون المراكز الشيوعية فى أوروبا مع موسكو فى دعم النشاط الشيوعى فى مصر.
3. يتم تجنيد الشباب المصريين سراً ويرسلون إلى موسكو لتلقى الدراسة مجاناً فى جامعة الشرق وهى فى حقيقة الأمر مركز للدعاية الشيوعية. وقد عاد خمسة من هؤلاء الشبان ومارسوا نشاطهم ولا زال هناك ستة يتلقون الدراسة فى موسكو.
وقد سافر إثنان من الشبان المدربين الأكفاء إلى موسكو هذا العام وعادا يحملان الأموال والتعليمات.
والأخطار المترتبة على نشاط هؤلاء الشبان تقتضى إدخال تعديلات على القانون المصرى تسمح بالحد من تحركاتهم.
4. مجاورة مصر لفلسطين التى تعد مهداً للشيوعية. كما أن هناك دولاً فى جنوب أوروبا تقدم مساعدات ذات قيمة للحزب الشيوعى المصرى.

ولما كانت الشيوعية تمارس نشاطها بين صفوف العمال فإنه من الضرورى أن تأخذ مصلحة الأمن العام على عاتقها معالجة النشاط العمالى والشيوعى معاً بإعتبارهما مشكلتان ترتبطان إرتباطاً وثيقاً ببعضهما البعض. كما تركز مصلحة الأمن العام إنتباهها التام على الشئون العمالية الجارية.

وقد تم إبعاد ثلاثة عشر شيوعياً من مصر خلال الدورة القضائية المنتهية فى 1929/10/31 وهم جميعاً من الشيوعيين الخطرين.

وقد تلقينا أخيراً نشرة أصدرتها سلطات الكومنترن فى موسكو عام 1929 وهى تتكون من 24 صفحة بخلاف الغلاف ومكتوبة باللغة الروسية الفصحى وهى المرة الأولى التى تصل فيها إلى علمنا خطة العمل المعدة لمصر.

وتحمل النشرة عنوان .K.P.E (الحزب الشيوعى المصرى) وتتضمن العناصر التالية:

1. قهر إنجلترا لمصر واستعمارها لها.
2. الزراعة المصرية.
3. الطبقات فى مصر.
4. التنظيمات السياسية.
5. الحركة الوطنية.
6. الحركة العمالية.
7. الحركة الشيوعية.

وفى العنصر السابع من النشرة، يتحدث الكومنترن بمرارة عن أساليب البطش التى تعرض لها الشيوعيون فى مصر، وما ترتب عليها من إعاقة تقدم الحركة الشيوعية فى البلاد.

وقبل صدور هذه النشرة، كان الكومنترن يخصص بعض الفقرات لمصر، فى النشرات التى يصدرها عن بعض البلاد الأخرى.

(إمضاء)
أ. أنسون

تحريراً فى 1929/11/18

(7) من برسى لورين إلى وزارة الخارجية بشأن التطورات التى حدثت فى إتحاد عام النقابات (27 ديسمبر 1930)

من برسى لورين Percy Loraine إلى وزارة الخارجية

دار المندوب السامى

القاهرة

27 ديسمبر 1930

سيدى

1. يشرفنى أن أوجه أنظاركم إلى ظواهر معينة تتسم بها الأوضاع العمالية فى مصر قد تؤثر على السياسة المصرية فى المستقبل.

2. يتبين من المعلومات الواردة من الإدارة الأوروبية خلال الشهرين الماضيين أن الحكومة المصرية تبذل جهوداً واضحة لإجتذاب نقابات العمال المختلفة بصفة عامة واتحاد نقابات العمال بصفة خاصة لمحاولة الاستفادة منها فى مجال العمل السياسى فى البلاد. وحتى تثبت الحكومة حسن نيتها فى هذا المجال أعلنت عن تأسيس مكتب العمل حوالى نهاية نوفمبر ليتولى حماية العمال بصفة خاصة تحت إدارة مستر ر. م. جريفز مساعد المدير العام بالإدارة الأوروبية.

3. وقد إهتمت الحكومة إهتماماً خاصاً بنقابات العمال واستعانت لهذا الغرض بخدمات داوود بك راتب رئيس الإتحاد العام لنقابات العمال مقابل مكافأة قيل أنها بلغت ألف جنيه مصرى، وبدأ داوود راتب موفقاً فى مهمته لأول وهلة حتى أنه نجح فى كسب تأييد حسنى الشنتناوى وهو وفدى على علاقة بالإتحاد العام وسبق أن ثارت الشكوك حوله لإحتمال إشتراكه فى عصابة تقوم بعمليات الإغتيال السياسى.

4. وفى مطلع ديسمبر لاحظ الوفد أن نفوذه فى النقابات بدأ يضعف ودفع حسنى الشنتناوى إلى العمل فى هذا المجال بعد أن حصل على وعد بمرتب شهرى مجزى ونتيجة لذلك إتسمت إجتماعات الإتحاد العام لنقابات العمال منذ ذلك الحين بالمناقشات الحامية التى تصل أحياناً إلى حد الإشتباك وعلى وجه التحديد تحول الإجتماع الذى عقد فى 15

ديسمبر إلى معركة، فهوجم داوود راتب شخصياً، وخلال الجلسة قدم اقتراح بفصل داوود من الرئاسة، وانتخاب النبيل السابق عباس حليم بدلاً منه، وانتخب السيد حبيب زعيم الطلبة المعروف مستشاراً قانونياً للإتحاد، بينما أصبح داوود مستشاراً عاماً. وعلى الرغم من القرارات التى إتخذت فى ذلك الإجتماع بدا واضحاً أن داوود راتب مصمم على الإحتفاظ بمركزه، ففى إجتماع آخر عقده مجلس الإتحاد فى اليوم التالى، قدم اقتراحات جديدة قابلها الأعضاء بحماس، وانتهى هذا الإجتماع بالهتاف بحياة الملك، وبإصدار قرار بإعتبار عباس حليم شخص غير مرغوب فيه لرئاسة الإتحاد لأنه لا يتمتع بثقة جلالة الملك.

5. وبناء على ذلك فإن الوضع السائد الآن يتمثل فى حرص كل من الحكومة والمعارضة على بذل جهود مضنية لإجتذاب العمال إلى جانبهم، وفى حدود ما يتوافر لدينا الآن من معلومات، نستطيع أن نؤكد أن أحدهما ليس باستطاعته أن يدعى فى الوقت الحاضر سيطرته على العمال، وقد تنتهى هذه المحاولات بطريقة لا تجلب السرور لكلا الطرفين. ومن ناحية الحكومة فإن السياسة المثلى هى الإمتناع عن استخدام العمال كأداة سياسية، ولكنها تتجه إلى أن توضح للعمال استعدادها لإنجاز المزيد من الأعمال التى تحقق الرفاهية لهم أكثر مما فعل الوفد من أجلهم من قبل.

وأنه مما يعبر عن الطبيعة الشاذة للظواهر الداخلية للسياسة المصرية أن مرشحى الحكومة والوفد لزعامة العمال هما داوود راتب الذى ينتمى إلى عائلة أرستقراطية تركية ثرية والنبيل السابق عباس حليم عضو العائلة الملكية التركية.

المخلص

(إمضاء)

برسى لورين

(8) مذكرة من أنسون حول نقابات العمال فى القاهرة (28 فبراير 1931)

نقابات العمال بالقاهرة

1931/2/28

يبلغ عدد النقابات المعروفة فى القاهرة الآن 36 نقابة وتضم فى عضويتها حوالى تسعة عشر ألف عامل.

أما مالية هذه النقابات فتبلغ 6500 جنيه مصرى موزعة على النحو التالى:

1. ثمانى عشر نقابة يبلغ عدد أعضائها 13000 عامل وماليتها 5700 جنيه مصرى، مستقلة استقلالاً تاماً عن إتحاد النقابات وعن الحركة السياسية.
2. إثنى عشر نقابة عدد أعضائها 4800 عامل، وتبلغ ماليتها 680 جنيه مصرى، تشكل ما يسمى "بالإتحاد المصرى لنقابات العمال" بزعامة عزيز ميرهم وحسنى الشنتناوى.
3. ست نقابات عدد أعضائها 1000 عامل وتبلغ ماليتها 35 جنيهاً مصرياً مندمجة فيما يسمى "الإتحاد العام لنقابات عمال القطر المصرى" بزعامة النبيل السابق عباس حليم.
4. يتبع نفس الإتحاد السابق ذكره (3) نحو 150 عامل من مختلف النقابات بزعامة إدجار جلاد محرر جريدة "اللبرتيه" وأحمد إسماعيل وهم يزعمون أنهم يكونون إتحاداً بنفس الإسم وأنهم أصحاب هذا الإتحاد.

وتعتبر نقابة عمال شركة قناة السويس عزيز ميرهم وحسنى الشنتناوى وعباس حليم هم قادة العمال بلا منازع الذين يجب أن يتوقع العمال منهم كل عون وأنهم إذا كانوا يفكرون فى الإنضمام إلى إتحاد للنقابات فإنهم يفضلون (2) أو (3) وليس (4).

ويوجد بالإسكندرية نقابات الترام وشركة الغاز وغيرهما وهم حتى الآن مستقلين تماماً عن الحركة العمالية بالقاهرة. ولكن فى الأسبوع الماضى توجه شخص يدعى محمد إبراهيم زين الدين إلى دمنهور والإسكندرية ليتفاوض مع النقابات بشأن الإنضمام إلى إتحاد عباس حليم، وقد حقق نجاحاً جزئياً.

وفى الأسبوع الماضى إنفصلت نقابة عمال الطباعة بالقاهرة التى كانت من بين النقابات الهامة فى إتحاد عزيز ميرهم، وأصبحت مستقلة استقلالاً تاماً. والحركة العمالية ممثلة فى التنظيمات التى ذكرت فى (2)، (3)، (4) جاءت نتيجة لترخيص خاص منحته الحكومة لداوود راتب بك لعقد إجتماع تحضيرى لعمال القاهرة لوضع الأسس التى يقوم عليها إتحاد عام لنقابات العمال. وأرسل داوود راتب دعوات إلى جميع النقابات فى مصر لحضور هذا الإجتماع وقد عارض "القسم المخصوص" فكرة عقد مثل هذا الإجتماع ولكن ضرب بمعارضته عرض الحائط وحضر الإجتماع 70 ممثلاً للنقابات ونتج عنه إندماج بعض النقابات فى بعضها البعض.

وتشير آخر التقارير إلى أن محمد إبراهيم زين الدين رئيس نقابة عمال النقل الميكانيكى المنضمة إلى اتحاد عباس حليم قائد عمالى بارز، وقيل أنه يبذل جهوداً مخلصة لإدارة أمور نقابته على أسس سليمة ويعتقد البوليس أن نقابته ستنمو نمواً ملحوظاً.

وآخر نقابة أضيفت إلى قائمة النقابات فى مصر هى نقابة سائقى أتوبيس المنوفية. وهى ذات أهمية خاصة لأنها أول نقابة من نقابات الأقاليم تنضم إلى واحد من الإتحادات العمالية التى أشرنا إليها.

ومرفق قائمة بنقابات العمال فى القاهرة توضح أسماء الإتحادات التى تنتمى إليها.

(إمضاء) أ. أنسون

القسم المخصوص

اسم النقابة	1. الرئيس 2. المستشار	عدد الأعضاء	مالية النقابة مليم جنيه
المجموعة (1):			
موظفى المصالح الحكومية	1. إبراهيم حسين 2. الأستاذ عبد الرحيم بهيج " على على منصور	500	249.500
موظفى الحكومة خارج الكادر	1. خليل إبراهيم نوار 2. عباس محمد الدسوقى	4000	250.000
موظفى المحال التجارية	1. نجيب شقرا بك 2. جاك سيجرى	900	260.000
خريجى المدارس الصناعية	1. سيد إبراهيم بك 2. ؟	600	70.000
أصحاب العربات والحنطور	1. صالح بيومى 2. ؟	1050	1200.000
تعاون صانعى الأحذية	1. أحمد محمد رجب 2. ؟	280	5.000
عمال شركة المياه	1. محمد كمال 2. ؟	300	350.000
الصاغة بالقاهرة	1. عبد الملك حداد 2. الأستاذ حليم إبراهيم	55	20.000
كتبة المحامين الشرعيين	1. أحمد راشد 2. ؟	50	–
كتبة المحامين الأهليين	1. إبراهيم القطان 2. ؟	90	5.000
الكتبة العموميون	1. عبد العزيز رضوان أحمد 2. كرم عبد الهادى	50	2.730
عمال الحركة بشركة هليوبوليس	1. محمد متولى 2. الأستاذ أنطون جرجس	160	–
الكهربائية والميكانيكية بشركة هليوبوليس	1. جوزيف الفو 2. حسن نافع	90	35.000
الحدادين	1. محمد على عقل 2. ؟	124	35.000
الطباخين	1. عزوز عبد العزيز 2. الأستاذ حسن على	540	104.500

اسم النقابة	1. الرئيس 2. المستشار	عدد الأعضاء	مالية النقابة مليم جنيه
العمال المصريين	1. الدكتور محجوب ثابت 2. الأستاذ حسنى الشنتناوى	4000	3330.387
الملاحظين والكتبة وعمال الحركة	1. حنين حنا 2. عزيز ميرهم	105	9.297
عمال الطباعة	1. أحمد محمد أغا 2. شرحه	600	50.000
المجموعة (2):			
ترام القاهرة	1. ؟ 2. عزيز ميرهم	2000	770.000
عمال حفر المعادن	1. إبراهيم مصطفى 2. الأستاذ أنور على	120	37.000
العامة للعمال	1. الأستاذ أحمد محمد أغا 2. شرحه	500	30.000
ورش النجارة الميكانيكية	1. شعبان عبد العال 2. الأستاذ حسنى الشنتناوى	50	90.000
صباغى الحرير	1. محمود إبراهيم بباوى 2. الأستاذ حسنى الشنتناوى	150	–
عمال التنظيم	1. جمال الدين عزت 2. داوود راتب بك	50	–
ماسحى الأحذية	1. حافظ بدوى 2. حسنى الشنتناوى	35	–
صانعى الأحذية	1. أحمد الفولى 2. حسنى الشنتناوى	600	34.000
عربجية الكارو	1. أحمد مصطفى 2. حسنى الشنتناوى وعزيز ميرهم	150	30.–
الترزية	1. ؟ 2. حسنى الشنتناوى	250	...
جمعية رقى العمال	1. حسين رضوان 2. محمد كامل الدسوقى وحسنى الشنتناوى	300	40.–
المجموعة (3)			
عمال الأتوبيس	1. محمد صالح 2. رمسيس جبراوى	350	25.–

اسم النقابة	1. الرئيس 2. المستشار	عدد الأعضاء	مالية النقابة مليم جنيه
سائقى التاكسى والنقل الميكانيكى	1. محمد ابراهيم زين الدين 2. رمسيس جبراوى	200	7.–
الحلاقين	1. أحمد المصرى 2. رمسيس جبراوى	70	…
عمال البناء والمحاجر	1. ثابت عبد الكريم 2. رمسيس جبراوى	150	…
سائقى شركة النيل للملاحة	1. أبو العلا لطفى 2. رمسيس جبراوى	150	2,500
المحافظات فيما عدا القاهرة والأقاليم			
لا يوجد سوى نقابة واحدة فقط لأن الإحصائيات التى تتعلق بالنقابات الأخرى غير دقيقة ولا تفى بالغرض.			
المجموعة (3)			
سائقى أتوبيس المنوفية	1. محمد رضوان 2. رمسيس جبران	200	…

(9) من أنسون إلى سمارت بشأن الإتحاد العام لنقابات عمال القطر المصرى (1931/3/7)

وزارة الداخلية

مصلحة الأمن العام

القسم المخصوص

سرى للغاية

التاريخ 1931/3/7

الموضوع: الإتحاد العام لنقابات عمال القطر المصرى

عزيزى سمارت،

أرفق لكم ترجمة خطاب يحمل أصله توقيع عباس حليم.

وهو لم يجر إتصالات كثيرة مع عمال الإسكندرية، وحسب معلوماتنا عن الإجتماع الذى عقده مساء أمس فإنه لم يحضره سوى عشرة أشخاص، وهم كالتالى:

- نيقولا لبيب، ومعه سبعة من سائقى السيارات
- إبراهيم قطب، بمفرده، ممثلاً لعمال الأسمنت وعمال البلاط.
- محمد عوض، بمفرده، ممثلاً للبحارة.

وقد وقع هؤلاء المندوبين الثلاثة على قرار بالإنضمام إلى إتحاد عباس حليم، ولكن البوليس يؤكد أن الثانى والثالث لن يستمروا فى الإتحاد لأن الغرض من حضورهم الإجتماع كان التعرف على ما يستطيع عباس حليم عمله من أجلهم.

ولابد أن تكون قد قرأت المقال الذى نشرته الإجبشيان جازيت تحت عنوان: "مخاطر التقدم السريع" بعددها الصادر فى 5 الجارى، وأننى أوافق موافقة تامة على الآراء التى وردت بهذا المقال وهى فى الحقيقة نفس الآراء التى عرضتها فى بعض المناسبات فى الماضى على السلطات المختصة بهذه الوزارة.

و. أ. سمارت المحترم
السكرتير الشرقى
دار المندوب السامى
القاهرة

المخلص
(إمضاء)
أ. أنسون

مذكرة

دار المندوب السامى رقم 31/2/506

المنظمات العمالية

مرفق ما يلى:

1. مذكرة الميجور أنسون.
2. النسخة الإنجليزية من برنامج عباس حليم الذى نشرته الإجبشيان جازيت (ولدى مستر والتون نسخ إضافية منه)
3. استنتاجات من تقارير البوليس.

وهذه التطورات النقابية ذات أبعاد مختلفة، ولكنى أرى أن المرفق (1)، (2) يجب أن يرسلا إلى وزارة الخارجية على أن يرفقا برسالة تحمل نتائج الإجتماع الذى وردت الإشارة إليه فى تقرير البوليس رقم 31/8/3 عندما تتم معرفتها.

وربما كان باستطاعة الميجور كورتناى أن يقدم المساعدة فى هذا الصدد.

(إمضاء)
و. أ. سمارت
7 مارس

(10) من أنسون إلى كورتناى بشأن نقابات العمال بالقاهرة (1931/3/25)

وزارة الداخلية

مصلحة الأمن العام

القسم المخصوص

سرى للغاية

التاريخ 1931/3/25

الموضوع: نقابات العمال بالقاهرة

عزيزى كورتناى

بالإشارة إلى مذكرتكم المؤرخة فى 24 الجارى نفيدكم بما يلى:

منذ شهر كان الإتحاد الذى يتزعمه ميرهم والشنتناوى أقوى الإتحادات الثلاثة الموجودة، ولكن هذا الإتحاد ضعف نتيجة للصراعات التى نشبت بين الأعضاء ولم يعد أعضاءه متعاونين من الناحية العملية، وتوقف عن عقد الإجتماعات. وترى هذه المجموعة أن تعمل النقابات المنتمية إلى الإتحاد بصورة منفردة. وسيصبح أحمد محمد أغا المحامى – الذى كان رئيساً للكثير من هذه النقابات – مسئولاً عن كل نقابة على حدة. وبذلك ينتهى الإتحاد الذى يضم هذه المجموعة من النقابات.

ولا زال ميرهم والشنتناوى يتظاهران بتمثيل النقابات ولكنه فى الواقع لا تتوافر لدينا معلومات عما يجرى الآن فى هذا الإتحاد.

ومجموعة عباس حليم باقية على ما هى عليه وهى تعد الآن أكبر المجموعات الثلاثة، أما المجموعة الثالثة التى كان يتزعمها إدجار جلاد فهى الآن فى غاية الضعف.

الميجور ج. و. كورتناى

دار المندوب السامى

القاهرة

المخلص

(إمضاء)

أ . أنسون

(11) من الخارجية إلى المندوب السامى بشأن إتحاد نقابات عمال القطر المصرى

وزارة الخارجية ج 16/909/909

2 أبريل 1931 رقم: 321

سيدى

1. بالإشارة إلى رسالتكم رقم 1192 (30/27/164) بتاريخ 27 ديسمبر 1930 بشأن الأحوال العمالية فى مصر، أنقل لكم نص برقية تلقاها المستر جيمس ماكستون عضو البرلمان من "المجلس العام لإتحاد نقابات العمال بالقطر المصرى". كما تقلى رئيس الوزراء برقية مماثلة لم يرسل أى رد عليها.

2. ويسعدنى أن أتلقى ملاحظاتكم على هذه الشكوى مع بيان المركز الذى يحتله "المجلس العام لإتحاد نقابات العمال" بين المنظمات العمالية فى مصر. ويهمنى أن أعرف ما إذا كان ثمة تطورات قد حدثت فى نطاق الأوضاع العمالية منذ تلقينا رسالتكم سالفة الذكر، وما إذا كان عباس حليم يلعب دوراً بارزاً بين صفوف نقابات العمال فى مصر. وما إذا كانت هذه الحركة تتجه إلى التحالف مع الوفد بصورة مؤكدة أو مع أى حزب سياسى آخر.

وإننى بكل الصدق والتقدير

يا سيدى.

خادمكم المطيع،

(إمضاء) جون مورای (عن وزير الخارجية)

السير برسى لورين، دار المندوب السامى، القاهرة

صورة البرقية

القاهرة فى 23 مارس

المستر ج. ماكستون المحترم عضو البرلمان، مجلس العموم – لندن

منذ 15 مارس أغلق البوليس المصرى مكاتب الإتحاد العام لنقابات عمال القطر المصرى 8 شارع فؤاد. ومنع الأعضاء من دخولها بالقوة، وقد أعلنا إحتجاجنا بشدة فى القاهرة ونرجو أن تساعدونا على إنقاذ حركة العمال فى مصر.

المجلس العام لإتحاد نقابات عمال القطر المصرى

(12) من سمارت إلى أنسون بشأن سؤال الخارجية عن إغلاق مكاتب إتحاد العمال (1931/4/10)

دار المندوب السامى

القاهرة

10 أبريل 1931

عزيزى أنسون

سألتنا لندن عن إغلاق مكاتب إتحاد عباس حليم، ويبدو أنه يذيع النبأ فى برقيات إحتجاج يرسلها إلى هناك.

هل تتكرم بموافاتنا بمذكرة عن هذه الظروف وتقدير الوزارة للموقف بعد 15 مارس ؟ وإذا كان ثمة تطورات فى مجال النشاط العمالى حدثت بعد خطابكم المؤرخ 25 مارس ربما كان من الأفضل أن تضاف فى نفس الوقت إلى المذكرة.

المخلص

(إمضاء)

و. أ. سمارت

الميجور أ . أنسون

القسم المخصوص

مديرية الأمن

وزارة الداخلية

(13) من كين بويد إلى ستيفنسون بشأن شكوى عباس حليم إلى ماكستون (مايو 1931)

وزارة الداخلية

الإدارة الأوروبية

مكتب

المدير العام

رقم 132

سرى

عزيزى ستيفنسون

بالإشارة إلى خطابكم المؤرخ 6 مايو بشأن موضوع الخطابين الذين قيل أن إتحاد عباس حليم قد تلقاهما من المستر هندرسون والمستر ماكستون علمت الآن من البوليس أن هذين الخطابين يحتفظ بهما عباس حليم شخصياً ولا يمكن أن نحصل على صورهما.

المخلص

(إمضاء)

كين بويد

رالف ستيفنسون المحترم

دار المندوب السامى

جريدة الصفاء

(لسان حال الإتحاد العام لنقابات عمال القطر المصرى)

فى 1931/4/26

خطابان هامان

من رئيس خارجية إنجلترا، ومن رئيس حزب العمال المستقل إلى زعيم العمال بمصر

زميلى العزيز

أشكركم على خطابكم الرقيم 5 الجارى، وأملى أن تكون فى دراسة الموضوع الذى كتبتم إلى بشأنه مع وزير الخارجية هنا، مساعدة لنهضتكم.

وأنى لعلى ثقة أكيدة من أن المستر هندرسون يمقت كل المقت الإضطهاد الذى يلاقيه العمال الآن فى مصر.

وأرجو أن أقدم لكم فى ذات الوقت تهنئتى على السرعة التى نظمتم بها حركتهم، وأن الإضطهاد الذى تلاقونه الآن هو فى الواقع إعتراف من خصومكم بأنكم قوة.

واقبل تحياتى الخالصة.

المخلص

ماكستون

وقد تلقى الزعيم خطاباً من وزير خارجية إنجترا "المستر هندرسون" يعطف فيه على حركة العمال فى مصر ويهنئ الزعيم بهذه النهضة المباركة.

(14) من جريفز إلى السكرتير الشرقى بشأن حزب العمال المصرى (30 يونيو 1931)

وزارة الداخلية

الإدارة الأوروبية

30 يونيو 1931

سرى للغاية

السكرتير الشرقى

بالإشارة إلى خطابكم رقم 31/18/506 بتاريخ 13 يونيو 1931 بشأن موضوع "حزب العمال المصرى" "يشرفنى أن أعلمكم أننا تلقينا تقارير من مصادر متعددة تفيد أن عدد أعضاء الحزب إزداد فى الآونة الأخيرة. غير أننا لو تحدثنا بمفهوم الأرقام نجد أن الحزب لا يزال ضعيفاً محدود الحجم ومن المحتمل أن يكون عدد الأفراد الذين إنضموا للحزب أربعة آلاف شخص ولكن تقارير البوليس تفيد أن مالية الحزب لا تتجاوز بضعة جنيهات.

وقد أعرضت النقابات – بصفة عامة– عن الإنضمام إلى حزب العمال، كما رفضت نقابات الإسكندرية بصفة خاصة الإنضمام إلى عضوية الحزب والسبب فى ذلك أن النقابات تخشى التعرض لمخاطر معينة إن هى أقدمت على ذلك، فعلى الرغم من شعبية عباس حليم إلا أنه على علاقة سيئة بالحكومة الحالية.

ويتكون مجلس إدارة الحزب من الآتية أسماؤهم:

عباس حليم	رئيساً
أحمد المصرى (حلاق)	النائب الأول للرئيس
الأستاذ رمسيس جبراوى	النائب الثانى للرئيس
محمد إبراهيم زين الدين (سائق)	السكرتير العام
عثمان هدهد	السكرتير المساعد
محمد حسن عمارة	شرحه
كامل عز الدين (سائق)	مراقب مالى

محمود حسنى (مدرس بمدرسة رقى المعارف) مراقباً
عبد اللطيف عفيفى مراقباً
الشيخ محمود عبد الرحمن قراعة (محامى شرعى) مراقباً

ولا أجدنى فى حاجة إلى عرض نبذة عن عباس حليم ونشاطه فهو معروف لديكم جيداً.

ولقد زارنى الأستاذ رمسيس جبراوى – وهو فى نفس الوقت المستشار القانونى لإتحاد عباس حليم– فى مناسبة أو إثنتين، وقد صدمتنى حماقته وتفاهته فهو لا يملك حتى فضيلة الحماس للقضية التى أوكلت إليه.

أما محمد إبراهيم زين الدين السكرتير العام فهو أخطر شخصية من شخصيات المجلس، إذ يتحدث الإنجليزية، وقد نال حظاً من التعليم المتوسط، ويبدو على خلق، وهو محل ثقة عباس حليم الذى أرسله إلى إنجلترا منذ ثلاثة شهور للإتصال بقادة الحركة النقابية هناك، ومن المفهوم أنه كسب ود المستر ماكستون (رئيس حزب العمال المستقل) أثناء وجوده فى لندن، ثم قام بجولة فى أوروبا، إتجه بعدها إلى مدريد حيث حضر إجتماع مؤتمر الإتحاد العالمى للنقابات وقدم تقريراً للمؤتمر إنتقد فيه بشدة موقف الحكومة المصرية من نقابات العمال.

وليس بين بقية أعضاء المجلس الآخرين من يستحق الإهتمام. ونستطيع القول بإطمئنان أنه ليس لدى الحزب حتى الآن تصور لتنظيم كامل، وبقاءه فى شكل تنظيم واحد مقرون بوجود عباس حليم كزعيم للحزب على الرغم من أنه يتمتع بشعبية ويحتل مكانة مستمدة من استقلاله عن القوى السياسية الموجودة.

ويبدو الآن أن الوفد قد سحب الرعاية التى كان قد منحها لحزب العمال عند تأسيسه ربما لأن الحزب قد يهدد يوماً شعبية الوفد. وفلسفة الحزب الأخير تقوم على نكران حق أى حزب سياسى آخر فى الوجود المستقل. وقد سمح النحاس باشا ببقاء حزب العمال كجزء من القطاعات الصغيرة المنتمية للوفد، ولكن عندما بدأ حزب العمال يتجه إلى الطبقة العاملة سحب النحاس باشا عطفه السابق على الحزب. وقد أعلن عباس حليم لبقية الأحزاب أنه لا

ولاية للوفد على حزبه ولكنه يبدو أن ثمة حوار يدور الآن بين النحاس باشا وعباس حليم بكل تأكيد.

وقد جاء فى مقال نشر بعدد "الاستعلامات" الصادر فى 1931/6/13 المرفق طيه، أن "مجلس النقابات" (T. U. C.) قد درس بإهتمام التقرير المقدم من إتحاد النقابات المصرى، وأنهم يقترحون إرسال وفد من إنجلترا لدراسة الأوضاع فى مصر. وقد علمت من المستر رايت Wright مراسل جريدة الدايلى هيرالد أن ثمة أحاديث تدور حول زيارة يزمع المستر سترين Citrine سكرتير عام مجلس النقابات القيام بها لمصر ضيفاً على حزب العمال المصرى.

وأننى أرى – شخصياً– أن قيام رجل له مكانته وقدره مثل المستر سترين برحلة طويلة تلبية لدعوة حزب لا يزال فى دور التكوين، مضيعة للوقت ما فى ذلك شك. وزيادة على ذلك فإن برنامج حزب العمال – فى حقيقة الأمر– معادى للحكومة الحالية وليس من الحكمة أن يتعرض المستر سترين أو غيره من الرجال الإنجليز ذوى الشأن لمخاطر التورط فى نزاع مع البوليس إذا وقعت حوادث أخرى غير لائقة.

وصدقى باشا لا يعارض تكوين حزب العمال من حيث المبدأ، ولكنه يرى ضرورة أن يكون ذلك مسبوقاً بالتنظيم الداخلى للعمل سواء على مستوى الحكومة أو العمال أنفسهم. ومن الطبيعى أن يعزف صدقى باشا عن الإعتراف – بأى شكل من الأشكال– بحزب يرفض الإقرار بشرعية الدستور الذى وضعه للبلاد. وإذا كنتم لم تحصلوا بعد على نسخة من برنامج الحزب الذى يبين أهدافه ومبادئه، أرفق مع هذا ترجمة للبيان الذى صدر باللغة العربية فور إعلان تأسيس الحزب.

ومن الآن فصاعداً، يجب أن يكون موقف الحكومة من النقابات متسماً بالتحفظ فمشروع تشريع العمل الذى ستصدر معظم أجزائه فى صيغة قوانين فى السنوات القليلة القادمة، يجسد الإعتراف الرسمى بنقابات العمال، على الرغم من معارضة حكمداريات البوليس فى المدن المختلفة. ورأيى الشخصى فيما يتعلق بهذا الموضوع يتفق مع رأى "إتحاد الصناعات المصرى" ومؤداه أنه ما دامت نقابات العمال موجودة بأعداد كبيرة فى مصر فإنه ليس من

الحكمة تجاهلها. ولكن من الخطأ أن يتقرر الإعتراف بالنقابات، دون الإصرار على أن تكون هذه النقابات منظمة بطريقة أمينة ودقيقة.

وأتمنى أن تتاح لى فرصة دراسة هذه المسألة فى جنيف فى أغسطس، وأن يكون باستطاعتى الحصول على المعلومات اللازمة التى تساعد "مكتب العمل" على إعداد نظام أساسى لجميع نقابات العمال.

والتعاون بين السلطات الأجنبية ذات الخبرة بالنقابات العمالية وقيادات حزب العمال فى مصر أمر مرغوب فيه، ولكن مثل هذا التعاون يمكن أن يقوم فقط عندما تكون المصادر التى يرجع إليها أولئك الزائرين معروفة ومتفق عليها مع الحكومة المصرية، وإذا استطاع الزعماء السياسيون للعمال أن يقدموا تأكيدات كافية بعدم استخدام مثل هذه المناسبات لتصعيد الإضطربات الحزبية. ومراعاة لكل هذه الشروط أرى عدم تشجيع أى وفد بريطانى أو أجنبى على زيارة مصر.

(إمضاء)

ر. م. جريفز

القائم بأعمال المدير العام

(15) من كورتناى إلى سميث بشأن دعوة حزب العمال المصرى لوفد مجلس النقابات (1931/7/23)

دار المندوب السامى

القاهرة

23 يوليو 1931

مذكرة

دعوة حزب العمال المصرى لوفد مجلس النقابات

عزيزى سميث

أرجو أن تبلغ القائم بأعمال المندوب السامى أنه من المأمول فيه أن يحاول وزير الخارجية إحباط محاولة المستر سترين إرسال وفد من مجلس النقابات البريطانى إلى مصر تلبية لدعوة حزب العمال المصرى.

وذلك لأن حزب العمال المصرى لم يتبلور بعد، كما أن الإتحاد العام لنقابات عمال القطر المصرى تسوده حالة فوضى بسبب الخلافات الناشبة بين أعضائه ولا أتصور أن يكون مثل هذا التنظيم قادراً فى الوقت الحالى على استقبال هذا الوفد. وأخشى أن لا تتوافر المعلومات الكافية للوفد إذا لعب عباس حليم دور المضيف.

والموقف غامض على أى حال، فقد تلقى مجلس النقابات البريطانى دعوة من عباس حليم، وحزب العمال الذى أسسه عباس حليم على خلاف شديد مع كل من الحكومة والوفد على حد سواء، وربما يعلن حله بين وقت وآخر. وأعتقد شخصياً أنه من المستحسن توجيه النصح إلى صدقى باشا لترك مهمة تصفية هذا الحزب إلى الوفد وحده، فإن إظهاره العداء للحزب قد يؤدى إلى إرتماء العمال مرة أخرى فى أحضان الوفد.

ومعظم نقابات العمال الموجودة حالياً مستقلة عن عباس حليم، وكثير منها مستقل عن الأحزاب السياسية، ومن المؤسف أن يستخدم زيارة وفد مجلس العمال البريطانى للدعاية لإتحاد الأقلية بين نقابات العمال والتى ستأخذ طابع سياسى خاص.

المخلص

(إمضاء)

ج. و. كورتناى

جرافتاى سميث المحترم

القنصلية البريطانية العامة

الإسكندرية

(16) من سميث إلى المندوب السامى بشأن إضراب عمال مينا البصل بالإسكندرية (1931/9/26)

القنصلية البريطانية العامة

الإسكندرية

26 سبتمبر 1931

سيدى

يشرفنى أن أشير إلى إضطرابات العمال التى وقعت بالإسكندرية وهى أكبر الحركات التى قام بها العمال هنا، ويرجع الفضل فى إنهائها بصورة مرضية إلى القائمقام فرتز باتريك بك الضابط الأيرلندى ببوليس الإسكندرية والقائم بأعمال حكمدار البوليس، والمستر أ. و. جيسوب، وهو أيرلندى من رجال الجالية البريطانية بالمدينة. وأرى أن من الأصوب أن أسرد لكم أطراف القصة.

1. يعمل بمينا البصل، مركز تصدير القطن بالإسكندرية، نحو 500 من القبانية و1000 من حمالى القبانة و2000 عربجى كارو، و10000 حمال. وقد نظم تجار القطن أنفسهم فى "الجمعية العامة للإنتاج بالإسكندرية"، ويتولى رئاسة مجلس إدارتها هذا العام المستر أ. و. جيسوب، وتتولى هذه الجمعية تشغيل جميع فئات العمال سالفة الذكر.

وقد إضطر التجار فى عام 1919 إلى زيادة الأجور بنسبة 100% نتيجة حركة قوية نظمها العمال بمينا البصل. وفى عام 1924 خفضت الأجور بنسبة 15%، وتلى ذلك هبوط أسعار القطن بصورة جعلت من المتعذر على تجار القطن دفع الأجور السابقة. وفوجئ رؤساء العمال أخيراً بإعلان الجمعية العامة للإنتاج عن تخفيض الأجور بنسبة 25% إعتباراً من 30 يوليو 1931 وقد أدى هذا الإعلان إلى خلق حالة سخط بين صفوف العمال واتفقوا على الإضراب من حيث المبدأ إذا تم تنفيذ قرار تخفيض الأجور.

2. والنظام المتبع الآن يتمثل فى قيام نقابة القبانية بتسوية مشاكلها مباشرة مع ممثلى التجار فى الجمعية العامة للإنتاج، بينما تتعامل الجمعية مع باقى فئات العمال بمينا البصل

من خلال رؤساء يتقاضون مبالغ إجمالية يحصلون منها على عمولتهم ثم يوزعون الباقى على العمال وهم يعتبرون أنفسهم أصحاب عمل.

وأجور حمالى القبانة ضئيلة تتراوح ما بين 5 – 10 قروش يومياً، أما عربجية الكارو الذين يعملون لحساب عشرة من أصحاب العربات فقد أنقصت أجورهم من 30 إلى 25 إلى 26 إلى 24 قرشاً يومياً. أما العشرة آلاف حمال فيعملون فى موسم القطن فقط مقابل 8 قروش يومياً ثم يعودون إلى قراهم فى نهاية الموسم.

3. كان هذا هو الوضع السائد، فى النصف الأخير من أغسطس عندما وقف كل من الحكومة والجمعية العامة للإنتاج والعمال يرقبون بعضهم بعضاً.

وكانت الفكرة فى تخفيض نسبة ال 25% أن يتحمل مقاولو النقل وغيرهم نصيباً كبيراً من هذا التخفيض، ولكن المقاولين عقدوا الأمور بتضليل الحمالين والعربجية وإفهامهم أنهم سيتحملون وحدهم هذا التخفيض وفى حالة تنفيذ ذلك فإن أجر الحمال ينقص بمقدار 1.5 قرشاً فى اليوم.

4. وفى 27 أغسطس فشل الدكتور محمود أفندى سالم مندوب مصلحة التجارة والصناعة بوزارة الداخلية فى الوصول إلى تسوية الموضوع وأعلن أن وقوع الإضراب أمر لا مفر منه.

5. فى 28 أغسطس بدأ فيتز باتريك بك نشاطه، وإتخذ من المستر جيسوب مرجعاً ومستشاراً له وأجرى عدة مقابلات للمضربين وكبار موظفى مصلحة الأمن العام. وأصبح واضحاً أن الإضراب واقع لا محالة فى الموعد المحدد وهو أول سبتمبر وأنه يجب تركيز الجهود على الإجراءات اللازمة لمواجهة الموقف بإعداد قوة كبيرة مع الاستمرار فى الجهود الخاصة بالتوفيق. وتأكد أن الإضراب من الممكن أن ينتشر بسهولة بين عمال المدينة إذا خرج العمال عن مجال السيطرة وفى مثل هذه الحالة يشمل الإضراب نحو 15 أو 20 ألف عامل فقط.

وفى 2 سبتمبر بلغ الإضراب عنفوانه وجلس على الأسوار ما يتراوح بين 15 و20 ألف عامل حول مينا البصل والقبارى وكرموز، وإتخذ البوليس الإحتياطات اللازمة لمواجهة

الموقف وحماية العمال الذين يبدون استعدادهم للعمل. وقد تعرض العمال الراغبين فى العمل للهجوم من قبل المضربين ولكن تم إلقاء القبض على المعتدين فوراً كما حال البوليس دون تخريب الآلات. وفى نفس الوقت استدعى زعماء الإضراب وأصحاب الأعمال وعلى رأسهم المستر جيسوب إلى إجتماع عقد بدار المحافظة. وقدمت الجمعية العامة للإنتاج عرضاً عادلاً من خلال المستر جيسوب وتم إعلان ذلك للمضربين.

وفى 3 سبتمبر أحس المشاغبون من المضربين بأهميتهم وإلتقى زعماء العمال مع العرض الذى قدمه المستر جيسوب فى منتصف الطريق. وتمت تهدئة الموقف، وعاد العمال المضربون إلى العمل بالأجور المخفضة.

ووافقت جميع الأطراف المعنية على معدلات الأجور الجديدة التى تم التوصل إليها بمجلس التوفيق برئاسة حسين صبرى باشا محافظ الإسكندرية، الذى أملى شروط المستر جيسوب على العمال المصريين.

ويواجه مستر جيسوب موقفاً صعباً زاد الأمور تعقيداً بسبب قيام بعض أصحاب الأعمال وأعضاء الجمعية العامة للإنتاج بالتراجع فى قرار إعطاء العمال معدلات أكبر من الأجور لأن مصالحهم إقتضت ذلك. وهى حركة قبيحة أنهت التسوية السلمية التى نالت رضاء جميع الأطراف.

ويشرفنى أن أكون يا سيدى خادمكم المطيع.

(إمضاء)

جرافتاى سميث

(17) مذكرة من سمارت بشأن نشاط عباس حليم (1935/1/23)

دار المندوب السامى

القاهرة

23 يناير 1935

مذكرة حول نشاط عباس حليم

1. هناك خلاف فى الرأى بين مستر كين بويد ومستر جريفز حول نشاط عباس حليم فالمستر جريفز على صلة بعباس حليم، وقد أخبر مستر بترسون أنه يعتقد أن من الأفضل الاستفادة من عباس حليم فى السيطرة على الحركة العمالية، ولكن مستر كين بويد لا يوافقه على هذا الرأى، وفى إعتقادى أن وجهة نظره هذه مشكوك فيها لما تتسم به شخصية عباس حليم من تذبذب.

2. أنه من الطبيعى أن يصبح أى إتحاد للنقابات يسيطر على عمال شركات المرافق العامة من الخطورة بمكان، وإذا تحققت السيطرة على مثل هذا الإتحاد لشخص غير متزن كعباس حليم فسيترتب على ذلك أخطار جمة.

3. أوافق على رأى مستر كين بويد الخاص بالإكتفاء بمراقبة عباس حليم فى الوقت الحاضر وإنتظار ما يسفر عنه نشاطه من تطورات.

4. أننى قلق على أية حال لتضارب مواقف كل من مدير عام الإدارة الأوربية ومدير مكتب العمل، وأرى ضرورة عمل شئ للتوفيق بين هذين المديرين البريطانيين لأنه فى حالة ممارستهما العمل فى إتجاهات متعارضة فإننا سنجد أنفسنا فى مأزق حرج.

(إمضاء)

و. أ. سمارت

1935/1/23

(18) من القسم المخصوص إلى دار المندوب السامى بشأن إتصال عباس حليم بجمعية مصر الفتاة

وزارة الداخلية

مصلحة الأمن العام 24 يناير 1935

القسم المخصوص

الموضوع: عباس حليم وجمعية مصر الفتاة

1. قام عباس حليم بزيارة أحمد حسين ودار الحديث بينهما حول البرنامج الذى أعده سلامة موسى لإتحاد النقابات وقد أبدى عباس حليم إعتراضه على البرنامج وعلق عليه قائلاً: "أنا لا أنتظر حتى يأتى سلامة موسى ليعلمنى ما يجب أن أعمله، فأنا أعرف واجبى، وقد وضعت برنامجاً متكاملاً، ووفق برنامجى لا بد أن يوجد فى مصر حزب للعمال، يستولى على السلطة من الحكومة بالقوة وأعرف أن هذه القوة هى كل شئ"

2. قام أحمد حسين بزيارة عباس حليم بناء على مكالمة تليفونية تلقاها منه، وعندما عاد أحمد حسين من تلك المقابلة سئل عن سبب تلك الزيارة، فقال أنه لم يستطع مقابلة عباس حليم لأنه كان مجتمعاً فى غرفة مغلقة مع تسعة من ضباط الجيش وطلب منه تأجيل إجتماعه به إلى وقت آخر وذكر أحمد حسين أنه "يعتقد" أن إجتماع عباس حليم مع ضباط الجيش كان الغرض منه محاولة عباس حليم الحصول على معاونة المهندسين العسكريين لإتحاد العمال.

3. إتفق كل من عباس حليم وأحمد حسين على أن يتم إختيار المستشارين القانونيين للنقابات من بين رجال "مصر الفتاة" والتعاون بين إتحاد العمال بزعامة عباس حليم، ومصر الفتاة بزعامة أحمد حسين، يسير قدماً إلى الأمام، ولكن كلاهما يقول أنه يرغب فى نمو هذا التعاون بالتدريج، وبدون حدوث أى عقبات، حتى لا يلفتوا الأنظار إليهما لأنه إذا حدث ذلك فإن مثل هذا التعاون سيزعج كل من الحكومة والوفد والإنجليز على حد سواء.

(إمضاء) عمر

(19) من المندوب السامى إلى الخارجية بشأن المجلس الأعلى للعمال (1935/3/2)

دار المندوب السامى

القاهرة 2 مارس 1935

السير جون سيمون

وزارة الخارجية

دارت مفاوضات خلال الأسبوع الماضى بين عباس حليم وأحمد ماهر ومكرم عبيد بالنيابة عن النحاس باشا الذى كان موجوداً فى الصعيد، وقد توصل عباس حليم وممثلا الوفد إلى إتفاق مبدئى مرهون بموافقة النحاس باشا حول:

1. إقامة مجلس أعلى للعمال بغرض دراسة المسائل التشريعية الإجتماعية والإقتصادية وإتخاذ الخطوات الكفيلة بتحسين أحوال العمال مادياً وأدبياً.

2. لا يتدخل المجلس الأعلى ولا إتحاد النقابات فى السياسة التى يجب أن يترك أمرها للوفد.

3. يجتمع المجلس الأعلى مرة كل شهر ويحضر هذه الإجتماعات تسعة من أعضاء المجلس الأعلى، كما يقوم إتحاد النقابات بإنتخاب تسعة أعضاء آخرين ليمثلوه بالمجلس.

4. لا يتدخل المجلس الأعلى فى شئون إتحاد النقابات.

وتمثل هذه الإتفاقية محاولة للتوفيق بين آراء كل من الوفد وعباس حليم ومن المعتقد على أية حال أن هذه الإتفاقية تمثل إسفيناً دقه الوفد حتى يستطيع تدريجياً التأثير على وضع عباس حليم والسيطرة على النقابات المنضوية تحت لواء إتحاده.

(إمضاء)

سير مايلز لمبسون

المندوب السامى

(20) من المندوب السامى إلى الخارجية بشأن الخلاف بين الوفد وعباس حليم (1935/5/17)

دار المندوب السامى

القاهرة

17 مايو 1935

السير جون سيمون

وزارة الخارجية

1. يبدو أن الوفد قد حقق نجاحاً سريعاً فى الحملة التى شنها ضد عباس حليم وتشير التقارير الأخيرة أن أغلبية النقابات بالقاهرة والإسكندرية هجرت إتحاد عباس حليم وإنضمت إلى المجلس الأعلى للعمال برئاسة حمدى سيف النصر رجل الوفد.

2. وبلغت الحركة بالإسكندرية حداً كبيراً من الخطورة إلى درجة أن أعوان عباس حليم إتصلوا به تليفونياً وطلبوا منه الحضور إلى الإسكندرية وذكروا له أن معظم النقابات التى كانت منتمية إلى إتحاده من قبل إنضمت إلى الوفد، وأن حالة الإتحاد أصبحت يرثى لها. وقرر الوفديون فى إجتماع عقد فى مقر لجنة الوفد بالإسكندرية إقامة ما يسمى "بالمركز العمالى للوفد" بالإسكندرية فى القريب العاجل وتوجيه الدعوة للنحاس باشا لإفتتاح هذا المركز.

(إمضاء)

سير مايلز لمبسون

المندوب السامى

(21) من كين بويد إلى دار المندوب السامى بشأن علاقة عباس حليم بمصر الفتاة (1935/7/3)

وزارة الداخلية

الإدارة الأوروبية

مكتب المدير العام

3 يوليو 1935

السكرتير الأول

دار المندوب السامى

1. تحسنت العلاقة بين عباس حليم وأحمد حسين رئيس جمعية مصر الفتاة بعد ما كانت قد توترت، ويرجع الفضل فى ذلك إلى المساجلة التى دارت بين أحمد حسين وحسنى الشنتناوى عندما قام الأخير بالكتابة فى "وادى النيل".

2. يلعب أعضاء "مصر الفتاة" دوراً كبيراً فى الحركة العمالية وقد زار بعض أعضاء هذه الجمعية عمال سورناجا بالحوامدية حيث ألقى أحدهم خطاباً طويلاً على العمال شرح فيه أهداف إتحاد النقابات وهاجم إتحاد الوفد.

3. يحتل حسنى الشنتناوى الآن حجرة فى مقر مصر الفتاة ويشاركه هذه الحجرة عضوان من أعضاء الجمعية فهو يبذل جهداً كبيراً ليبرهن لعباس حليم أن الجمعية ذات نفع كبير له.

(إمضاء)

كين بويد

(22) من المندوب السامى إلى الخارجية بشأن تصريح ستراوس عضو البرلمان الإنجليزى مرفق به تقرير من جريفز عن أحوال العمال فى مصر (1935/2/2)

من المندوب السامى البريطانى فى مصر

سير مايلز لمبسون إلى سير جون سيمون – الخارجية البريطانية

رقم التسجيل 35/5/237

دار المندوب السامى، القاهرة

2 فبراير 1935

سيدى

يشرفنى أن أحيطكم علماً أن المستر ستراوس (Strauss) عضو البرلمان عن حزب العمال قضى بضعة أسابيع فى مصر بصحبة قرينته وخصص على ما يبدو بعض الوقت لدراسة أحوال العمل المحلية ووفقاً لما نشر فى جريدة لا باترى La Patrie استقبل المستر ستراوس مندوبين من إتحاد العمال فى مصر وقبل مغادرته البلاد أدلى برأى مؤداه أن الطبقات الفقيرة فى مصر هى أكثر الطبقات التى شاهدها بؤساً على الإطلاق. وأضافت الجريدة أنه من المفهوم أن المستر ستراوس سيوجه أسئلة من مجلس العموم عند عودته حول أوضاع العمال فى مصر.

لذلك طلبت من مستر جريفز مدير مكتب العمل أن يمدنى بتقرير عن أحوال العمل ونشاط المكتب وقد أبلغنى مستر جريفز أنه يعد تقريراً عن نشاط المكتب منذ إنشائه وأنه يأمل أن يتم نشر هذا التقرير فى أول أبريل وأمدنى فى نفس الوقت بمذكرة أتشرف بإرفاق نسخة منها تعطى فكرة إجمالية عن مكتب العمل وعن نشاطه منذ تأسيسه.

ويقترح المستر جريفز أن يقوم بتعديل الفصول المختلفة لهذه المذكرة بصورة ملحوظة ويضيف فصولاً تتعلق بالمجلس الأعلى للعمل وعلاقة مكتب العمل الدولى فى جنيف.

المخلص مايلز لمبسون

وزارة الداخلية
مكتب العمل
9 فبراير 1935

عزيزى آرثر

أقوم بإعداد تقرير عن نشاط مكتب العمل منذ إنشائه حتى الآن وأتمنى أن يطبع هذا التقرير فى أول أبريل.

وإذا لم تكن على استعداد للإنتظار حتى نهاية مارس حتى تحصل على التقرير فإننى أرفق طيه مذكرة تبين بصفة إجمالية ما أنجزه هذا المكتب من مهام منذ إنشائه وأعتقد أن باستطاعتى أن أعدل الفصول المختلفة لهذا التقرير تعديلاً ملحوظاً وأن أضيف إليه فصولاً عن المجلس الأعلى للعمل وعن علاقة مكتب العمل بمكتب العمل الدولى فى جنيف.

المخلص
ر. م. جريفز

إلى آرثر ينكن
السكرتير الأول
دار المندوب السامى

مذكرة بشأن نشاط مكتب العمل

أنشئ مكتب العمل فى نوفمبر 1930م، كقسم تابع لإدارة الأمن العام بوزارة الداخلية وقد تم تأسيسه بأمر وزارى حدد مهامه على النحو التالى:

1. تنفيذ القانون رقم 13 لسنة 1904م، واللوائح المتضمنة بالقرار الصادر فى 29 أغسطس لسنة 1904م، والجدول الملحق بها الخاص بالأعمال الخطرة والضارة بالصحة.

2. تنفيذ القانون رقم 14 لسنة 1909م، والقرارات الصادرة فى 21 سبتمبر 1924 و14 أغسطس 1926 و20 مارس 1927م، بشأن استخدام الأطفال فى محالج القطن ومصانع الدخان والسجاير ومصانع نسج القطن والحرير والكتان.

3. إجراء البحوث وإعداد الإحصائيات التى تساعد على تنقيح تشريع العمل الجديد.

4. تنفيذ القوانين الجديدة عند صدورها.

5. مراجعة اللوائح الداخلية للورش والمصانع والمحال التجارية ومراقبة تنفيذ تلك اللوائح.

6. دراسة أسباب النزاع بين العمال وأصحاب الأعمال ومحاولة وضع حد لهذه الخلافات إما من خلال السلطات الإدارية المحلية أو من خلال مجالس التوفيق.

7. دراسة تنظيم نقابات العمال والوسائل التى تجعلها تقوم بوظيفتها بكفاءة.

8. دراسة عادات العمال وأسلوب حياتهم وأماكن إقامتهم وحياتهم الأسرية وطعامهم وكل ما من شأنه النهوض بأحوالهم ورفع مستواهم وتعليم أبنائهم.

9. دراسة أسباب البطالة وتجميع الإحصائيات الخاصة بالعمال العاطلين والإتصال بالوزارات والمصالح والورش التى تستخدم الحرفيين والعمال أو التى تتولى الإشراف على تنفيذ الإمتيازات والإحتكارات الممنوحة للشركات أو الأفراد أو التى تنظم التعليم الصناعى على أساس إيجاد عمل للأشخاص العاطلين بقدر المستطاع.

10. جمع المعلومات والإحصاءات التى تتعلق بالمسائل الآتية:

(أ) النزاع بين العمال وأصحاب الأعمال والإضرابات العمالية وقرارات لجان التوفيق.
(ب) أخطار وحوادث العمل.
(ت) الأجور وأسباب إنخفاضها وإرتفاعها.
(ث) ساعات العمل بالليل والنهار.

والواجبات التى تعرض لها فى هذه المذكرة تغطى معظم الموضوعات التى تعالجها وزارة العمل فى البلاد الأخرى وقد بدأ مكتب العمل المصرى حياته مشغولاً بصورة ملحوظة نتيجة عدم كفاية موظفيه وعدم إلمامهم بطبيعة عملهم وبسبب ميزانيته المحدودة وتلك العلاقة التى لا تبشر بالخير والتى تربطه بإدارة أداتها الرئيسية البوليس. ولا يجب أن نتوقع من المكتب القيام بتنفيذ هذا البرنامج الطموح الملقى على عاتقه بهذه الإمكانيات الضئيلة لكن على أية حال تضمنت لائحة المكتب أفضل الضمانات التى تشير إلى رغبة الحكومة فى إتاحة فرصة التطور أمامه حتى يصبح منطلقاً قوياً للإصلاح الإجتماعى. ولعل تردد الحكومة فى تخصيص ميزانية كبيرة عند بداية تأسيس المكتب يعكس مقدار إهتمامها به أو لعله يرجع إلى صعوباتها المالية وقد بدا واضحاً أن إتاحة العمل سياسة حكيمة ستجنى ثمرتها حين يرقى المكتب إلى مستوى المصلحة الحكومية بقصد أو بغير قصد. ويتكون المكتب فى الوقت الحالى من ستة أقسام هى:

1. قسم البحوث ويتكون من رئيس القسم وموظفين إداريين وإثنين من الكتبة.
2. قسم السكرتارية ويتكون من رئيس القسم ومترجم وأربعة كتبة.
3. القسم الفنى ويتكون من رئيس القسم وأربعة عشر مهندساً وأحد عشر من الكتبة.
4. قسم الأمن ويتكون من رئيس القسم وكاتب واحد.
5. قسم الاستخدام ويتكون من رئيس القسم وموظف إدارى واحد وكاتب واحد.
6. تفتيش عمل الأحداث والنساء ويضم 3 مفتشين و2 مفتشات وكاتب واحد.

ويمكن تلخيص نشاط المكتب خلال السنوات الأربعة التى إنقضت منذ تأسيسه على النحو التالى:

أ- **التشريع**

تمت فى عام 1909 أول محاولة حديثة لوضع تشريع يتمشى مع مصلحة العمال وكان هذا هو قانون استخدام الأحداث الذى ينظم استخدام الأحداث تحت سن 13 سنة فى محالج القطن وأعطى القانون لوزارة الداخلية سلطة إخضاع الصناعات الأخرى لهذا القانون وبعد تأسيس المكتب بفترة وجيزة إزداد عدد الصناعات الخاضعة للقانون من أربعة إلى تسعة عشر صناعة وتكون تفتيش عمل الأحداث وزار المفتشون كل مصنع وورشة فى مصر من المصانع والورش الخاضعة للقانون وقاموا بإمداد المكتب بمعلومات قيمة عن الأجور وساعات العمل وسبل الوقاية من الحوادث.. إلخ تتعلق بظروف عمل البالغين كما تتناول عمل الأحداث.

وشكل مجلس الوزارة لجنة فى نوفمبر 1931 لوضع مشروع قانون يتناول الموضوعات التالية:

1. عمل الأحداث.
2. عمل النساء.
3. تعويض العمال عن حوادث العمل وأمراض المهنة.
4. عقد العمل.
5. تنظيم نقابات العمال.
6. منازعات العمل والتوفيق.

ومنذئذ أعدت أربع مشاريع قوانين صدر إثنان منها بالفعل مثل القانون رقم 19 لسنة 33 الذى ينظم استخدام الأحداث من الجنسين فى الصناعة والقانون رقم 20 لسنة 33 الخاص باستخدام النساء فى الصناعة والتجارة، أما المشروعان الآخران فينظمان:

1. تعويض العمال عن حوادث العمل.
2. عقد العمل.

وبالإضافة إلى هذا البرنامج التشريعى أعد مكتب العمل:

1. قانون معدل ينظم إصدار التصريحات للمؤسسات الصناعية والتجارية المعروفة بالمؤسسات "الخطرة والضارة بالصحة".
2. مشروع قانون تحديد ساعات العمل للبالغين فى الأعمال الخطرة.
3. مشروع قانون بتحديد ساعات العمل وساعات إغلاق المحال والأجازة الأسبوعية فى الأعمال التجارية.

ب- تفتيش عمل الأحداث والنساء

منذ تطبيق قانون تشغيل الأحداث وقانون تشغيل النساء فى 26 ديسمبر سنة 33 و17 يناير سنة 34 على التوالى وحتى نهاية نوفمبر 34 تمت زيارة 4006 مؤسسة تجارية وصناعية حررت مخالفات ل 1695 مؤسسة منها بسبب عدم اتباعها أحد القوانين أو كليهما.

ويحتفظ المكتب بسجل يبين المخالفات التى إرتكبت والحكم الذى صدر بصدد كل منها.

ويحتفظ المكتب أيضاً لأغراض إحصائية بسجل خاص يبين المؤسسات التى تمت زيارتها ويشير إلى أعداد العمال المستخدمين فيها مصنفين تبعاً للجنس والعمر بالإضافة إلى تفاصيل أخرى.

جـ - البطالة

شكل مجلس الوزراء فى يناير 31 لجنة لدراسة مشكلة البطالة واقتراح أحسن الطرق لمكافحتها وقد أدى عدم وجود جهاز إحصائى إلى تفاقم الصعوبات الخاصة بتحديد عدد العاطلين بدقة وبالإضافة إلى ذلك أدى ما طبع عليه القطاع الأكبر من العمال من الميل إلى العمل جزئياً وتفضيلهم لهذا الأسلوب إلى تعقيد مهمة الإخصائيين. فمن الشائع بين العاملين بمعظم الورش الصغيرة والصناعات الحرفية فى المدن الكبرى أن يركن العامل إلى الراحة أياماً أو أسابيع بعدما يتوافر لديه مبلغ من المال وذلك قبل أن يسعى للحصول على عمل جديد أو يعود إلى الإشتغال عند مستخدمه السابق.

ولقد كان فساد النظام الإقتصادى الحالى السبب الرئيسى لإنتشار البطالة بين العمال الصناعيين والحرفيين بقدر ما كان سبباً فى البطالة المنتشرة بين حملة الشهادات الدراسية وكثير من هؤلاء الأخيرين يرثى لحالهم أكثر من العمال اليدويين الذين تتوافر لديهم درجة معينة من الاستعداد لمزاولة هذه المهنة أو تلك بينما تمثل المعرفة التى يحصلها التلميذ المتوسط فى المدارس الإبتدائية أو الثانوية سلعة راكدة فى سوق العمل.

وقد أجرى إحصاء عن البطالة بين العمال اليدويين فيما عدا عمال الزراعة وذلك فى فبراير سنة 32 ومارس 34 ولكن النتائج التى جاء بها الإحصاء كانت مخيبة للآمال لأن الأرقام التى وردت به كانت تقل بصورة واضحة عن الأعداد الحقيقية للعاطلين.

وعلى الرغم من الإعلان الواضح الذى أكدت فيه الحكومة أن الهدف من الإحصاء مجرد جمع المعلومات الخاصة بالعاطلين فإن إحصاء البطالة أدى إلى إثارة شائعات قوية روجها عن قصد المعارضون السياسيون للحكومة ونجم عنها عزوف آلاف العمال العاطلين عن تسجيل أنفسهم فقد شاع أن الحكومة تنوى تطبيق قانون المشردين على كل من لا عمل له وأنها سترسل العاطلين إلى السجن إذا لم يحصلوا على عمل فى خلال عشرين يوماً وصدق الكثيرون أنهم إذا سجلوا أسماءهم أنهم سيرسلون إلى العمل فى خزان جبل الأولياء بالسودان أو للمساهمة فى فرقة عمل عسكرية وهمية تمارس بعض العمليات فى شنغهاى وسارت الأعمال الرئيسية فى لجنة البطالة فى الإتجاهات الآتية:

1. تخفيض عدد أيام العمل فى الأسبوع بالنسبة لعمال اليومية الذين يعملون فى الإدارات الحكومية تبعاً لظروف كل إدراة حتى تحول دون التخلص من العمالة الزائدة.
2. تضمين شروط الأعمال العامة الجديدة نصاً يشير إلى إلتزام المقاولين بإيقاف العمل يوماً فى الأسبوع.
3. تجزئة المناقصات الخاصة بتوريدات الحكومة من سلع معينة كالأحذية والملابس وغيرها... حتى تستطيع المصانع المحلية الصغيرة الإشتراك فيها.
4. حماية تجارة الأسمنت المصرى من المنافسة الأجنبية عن طريق زيادة الضرائب الجمركية على الواردات من الأسمنت الروسى.
5. منع موظفى الحكومة من العمل فى المصانع والمتاجر بعد وقت العمل الرسمى.

6. منع المدارس الصناعية الحكومية والسجون من منافسة الصناعة الخاصة.
7. منح البلديات والإدارات المحلية الأموال اللازمة لتنفيذ المشروعات الجديدة كالإنارة والمياه والمجارى.

وكان من شأن هذه المقترحات أن تؤدى إلى ضبط البطالة إلى حد ما بين العمال الصناعيين.

د- إصدار التراخيص الخاصة بالمؤسسات الخطرة والضارة بالصحة

حدد القانون رقم 13 لسنة 1904 المعدل بالقانون رقم 23 لسنة 22 الشروط التى تستغل بها الأعمال الخطرة والضارة بالصحة وهو يتضمن مواد خاصة بالتقدم بطلبات لاستصدار الرخص وقيام السلطات المختصة بتفتيش موقع العمل وضرورة الحصول على ترخيص جديد فى حالة مزاولة صناعة مخالفة لتلك التى صدر بشأنها الترخيص الأصلى ويفرض غرامات فى حالة مخالفة أحكام هذا القانون تصل إلى حد إغلاق المؤسسة.

وقبل إنشاء مكتب العمل كان قسم التراخيص والقسم الفنى بإدارة الأمن العام يتوليان تنفيذ القانون ولكن إصدار التراخيص كان يأخذ وقتاً طويلاً نتيجة تبادل الوسائل بين الإدارة والأقسام المعنية. أما الآن فإن هذا العمل يتم بصورة أكثر كفاية من ذى قبل وزيادة على ذلك لدينا مشروع سيتم تنفيذه بعد حين يترتب عليه تبسيط الإجراءات اللازمة لإصدار التراخيص وهو يتمثل فى:

1. إقامة لجنة دائمة تضم ممثلين لمكتب العمل ولمصلحة الصحة العمومية والقسم الفنى بوزارة الأشغال تتولى هذه اللجنة فحص طلبات التراخيص وتقرير مدى إمكانية إصدار التراخيص.
2. تقسيم البلاد إلى مناطق بكل منها مهندس تابع لمكتب العمل يكون من واجبه زيارة الأماكن التى ستقام بها هذه المؤسسات ويكون على صلة باللجنة الدائمة يمدها بوجهة نظره فيما يتعلق بموضوع الطلب وتشترك معه فى ذلك السلطات المحلية.

وتمت تجربة هذا المشروع فى مديريتين وكان من نتيجته أن أصبحت تصدر التراخيص فى مدة ثلاثة شهور فى المتوسط بدلاً من عامين.

هـ - ضبط هجرة العمال الأجانب

أستشير مكتب العمل بشأن الطلبات التى قدمها أفراد من الأجانب الذين يرغبون فى العمل فى مصر بصورة مؤقتة أو دائمة وكان الأساس الذى إتخذه المكتب فيما يتعلق بتلك الطلبات الإحجام عن منح تأشيرات الدخول لهؤلاء العمال الأجانب إلا فى الحالات التالية:

1. إذا كان من المتعذر وجود الأفراد المحليين القادرين على القيام بالعمل الذى يرغب أولئك الأجانب فى ممارسته.
2. أو إذا كان من مصلحة المؤسسات التى تستخدم عدداً كبيراً من الأيدى العاملة المحلية استخدام بعض الفنيين أو المهندسين الأجانب.
3. أو عندما تكون هناك صناعة جديدة فى مرحلة التأسيس.
4. أو عندما تستورد آلات جديدة يحتاج الأمر إلى إسناد الإشراف عليها إلى مندوبين مهرة تطمئن إليهم المؤسسة التى تم استيراد تلك الآلات منها (كالمهندسين والميكانيكيين...)
5. أو فى حالة وجود أفراد يرغبون إقامة مؤسسات جديدة برأسمال كاف لاستخدام عدد لا بأس به من العمال المحليين.
6. أو الأفراد الذين يرتبطون بعقود عمل مع الحكومة.

وقد بلغ عدد الأفراد الذين سمح لهم بالعمل فى مصر خلال العامين الماضيين 499 شخصاً قام المكتب بدراسة كل حالة من تلك الحالات بعناية كبيرة وبذل محاولات لجعل معاونى هؤلاء الأفراد من العمال المصريين أو الأجانب المقيمين فى مصر بهدف إحلال هؤلاء محلهم.

و - منازعات العمل

قرر مجلس الوزراء فى أبريل 1924 إقامة مجلس للتوفيق فى كل مديرية ومحافظة للنظر فى منازعات العمل وتتكون هذه المجالس من:

المحافظ أو المدير رئيساً

رئيس النيابة فى المحافظة أو المديرية
قاضى بالمحاكم الأهلية يتولى تعيينه وزير العدل — أعضاء
ممثل لأصحاب الأعمال
ممثل للعمال

ومنذ إنشاء مكتب العمل لم تقم هذه المجالس بالاستعانة به إلا فى حالة واحدة هى حالة شركة ترام الإسكندرية. أما جميع المنازعات التى لم تتمكن السلطات المحلية من حلها فقد تم الرجوع فيها إلى مكتب العمل ولكن غالبية المنازعات نمت إلى علم مكتب العمل عن طريق العمال، أو عن طريق أصحاب الأعمال فى قليل من تلك الحالات.

وقد تدخل مكتب العمل فى العديد من تلك المنازعات وحقيقة الأمر أن المكتب يتلقى يومياً شكاوى العمال ضد أصحاب الأعمال لسبب أو لآخر مثل عدم دفع الأجور المتأخرة أو زيادة ساعات العمل وتخفيض الأجور أو عدم دفع تعويضات فى حالة الإصابة.... إلخ.

(23) من المندوب السامى إلى الخارجية بشأن الخلاف بين الوفد وعباس حليم (1935/2/15)

دار المندوب السامى، القاهرة

15 فبراير 1935 رقم 155

السير جون سيمون

وزارة الخارجية

سيدى

1. يشرفنى أن أرفق طيه تصريحاً نشره الوفد بجريدة "الجهاد" و"الأهرام" فى 11 الجارى بشأن قراره الخاص بإنشاء المجلس الأعلى لإتحاد نقابات العمال فى مصر، وحتى الآن كان إتحاد نقابات عمال القطر المصرى يعمل مستقلاً تحت قيادة النبيل السابق عباس حليم، فبينما كان الأخير يحتفظ بصلات طيبة مع الوفد كان حريصاً دائماً على تأكيد أن هدفه الأساسى المحافظة على استقلال إتحاد العمال وعلى الرغم من أن البيان المرفق يشير إلى أن عباس حليم قد أصبح رئيساً لما يسمى بالمجلس الأعلى فإن أعضاء هذا المجلس فى الواقع من الوفديين.

2. ومن الطبيعى أن يكون هذا الإعلان بمثابة إشارة إلى الأخطار التى تنجم عن السيطرة السياسية على العمال. والعمال أنفسهم يعارضون السيطرة السياسية على منظماتهم، ففى إجتماع عقده الإتحاد فى 12 فبراير عبر العمال عن وجهة نظرهم هذه لعباس حليم وأصروا على البقاء مستقلين عن جميع الأحزاب السياسية.

3. إتصل عباس حليم بالسكرتير الشرقى فى 13 الجارى وأخبره أن إعلان الوفد تم دون موافقته. وقال أن الوفد عرض عليه فكرة إقامة لجنة دائمة تعد إمتداداً للجنة التى شكلها مؤتمر الوفد الأخير للنظر فى المسائل العمالية وأنه أجاب باستعداده لإيفاد ثلاثة من أعضاء الإتحاد لتمثيله فى هذه اللجنة التى يجب أن يقتصر عملها على دراسة أحوال العمال بصفة عامة، ثم عاد الوفد وإقترح عليه إقامة تنظيم وفق الإطار الذى يتضمنه الإعلان المرفق وأن عباس حليم رفض ذلك الإقتراح، فقام الوفد بنشر الإعلان على الرغم من معارضته له،

وقال عباس حليم أنه كان ينوى بناء على ذلك نشر بيان فى الصحف يوضح فيه أن العبارات التى جاءت فى بيان الوفد لا تعبر بصدق عن الهدف المرجو، وهو إقامة لجنة لدراسة المسائل العمالية، وأن المجلس الأعلى لا يمكن أن يدير أمور الإتحاد العام للنقابات الذى يعد تنظيماً بعيداً كل البعد عن السياسة وذكر عباس حليم أن الوفد بذل جهداً كبيراً لإقناعه للعدول عن نشر هذا البيان ولكنه صمم على ذلك، وقال أنه تحقق من مدى الأخطار التى يتعرض لها إتحاده عندما يتورط فى العمل السياسى، لأن الحكومة ستلجأ إلى ضرب الحركة العمالية بمجرد ظهور بادرة وقوع أى إضطراب، وإذا حدث ذلك فإن الوفد قد يترك العمال يواجهون مصيرهم، وقال أنه يتوقع حدوث صراع علنى مع الوفد وأنه مستعد تماماً لمثل ذلك الصراع.

4. بينما يصعب التحقق مما حدث بالفعل فإنه لا يبدو أن عباس حليم قد ورط نفسه مع الوفد بغير رضا إلى حد بعيد مما ترتب عليه عدم استطاعته التخلص من هذا التورط، وكانت النتيجة أن وجد نفسه مجبراً لإتخاذ الموقف الذى شرحه للمستر سمارت.

5. وقد أدت هذه الحادثة إلى ظهور مشكلة نقابات العمال فى مصر بصورة حادة، فحتى الآن لا تتمتع نقابات العمال بالإعتراف القانونى على الرغم من أن القانون المدنى يعترف بحق تكوين الجمعيات، ولكن الحكومة المصرية ترفض الإعتراف بالنقابات وقد أشار السير برسى لورين فى رسالته رقم 114 بتاريخ 4 فبراير 1933 إلى تكوين مجلس استشارى أعلى للعمل برئاسة زيور باشا بغرض دراسة أحوال العمل فى مصر والعمل على النهوض بها، ولم يصنع هذا المجلس شيئاً ذا بال منذ تأسيسه، ولكن مكتب العمل يتولى دراسة مسألة إصدار تشريع للإعتراف بنقابات العمال وتحديد وضعها، ولكن لسوء الحظ هناك تضارب فى وجهات النظر بين مكتب العمل والإدارة الأوربية حول هذا الموضوع، وحتى الآن تعارض الإدارة الأوربية فكرة إصدار تشريع بالإعتراف بنقابات العمال، وتصر على بقاء الأوضاع على ما هى عليه، وتتفق الإدارة الأوربية على مبدأ عدم الإعتراف بإتحاد عام لنقابات العمال. ويزعم عباس حليم أن إتحاده يضم ثلاثمائة ألف عامل، ولكن هذا الرقم يبدو مبالغاً فيه.

6. ويبدو واضحاً أن حالة بلد متأخر كمصر تقتضى وقتاً طويلاً لإقامة نقابات جادة، وتقع مثل هذه النقابات الآن بين براثن المحامين وغيرهم من مثيرى الشغب الذين لا يتصلون بالعمال من قريب أو بعيد، ويبدو من ناحية أخرى أن ثمة خطورة تنجم عن ترك هذه النقابات دون وضع تشريع خاص بها يحول دون تحولها إلى أدوات فى أيدى مثل هؤلاء الأشخاص غير المرغوب فيهم، فلا يوجد الآن أى قاعدة قانونية يمكن على أساسها التمييز بين هذا النوع أو غيره من النقابات العمالية يمكن استخدامه للحيلولة دون تورط النقابات فى نشاط مناف للقانون، والإدارة الأوربية غير مستعدة فى الوقت الراهن إلا لإصدار تشريع يتعلق بمنازعات العمل على أن يتضمن مثل ذلك التشريع تعريف بحقوق نقابات العمال ولكن بحذر شديد، وبالإضافة إلى ذلك تختلف الإدارة الأوربية ومكتب العمل حول كيفية تكوين النقابات التى يسمح لها بمزاولة نشاطها وفق هذا النظام، وترى الإدارة الأوربية أن يقصر تشكيل مثل هذه النقابات على عمال مؤسسات بعينها، بينما يتجه مكتب العمل إلى إقرار حق العمال عامة وعمال الصناعة بصفة خاصة فى تشكيل النقابات.

7. وقد ناقشت هذه المسألة طويلاً مع المستر كين بويد والمستر جريفز وحاولت التوفيق بين وجهات نظرهما المتعارضة، ولكنى لم أحقق نجاحاً ملحوظاً حتى الآن. ولا زلت أشعر بالحاجة لاتخاذ موقف محدد من هذه المسألة، ولكنى أؤيد الرأى الذى يذهب إلى ضرورة ربط العمال بمكتب العمل عن طريق قانون يحدد حقوق العمال ويرسم حدودهم.

8. وفيما يتعلق بتدخل الوفد فى المسائل العمالية فى الآونة الأخيرة، يبقى علينا أن نرقب نتيجة الصراع الجارى بين الوفد وإتحاد عباس حليم، وقد أنكر رئيس الوزراء فى حديث جرى بينه وبينى صباح أمس إتهامه بتأييد إبتلاع الوفد لاتحاد عباس حليم، وسأظل أرقب الموقف بإهتمام كبير لأنه من الواضح أن أى محاولة لسيطرة الوفد سيطرة تامة على نقابات العمال تحمل فى طياتها أخطاراً كثيرة، والأيام القادمة لا تبدو ذات خطورة مباشرة بسبب هجوم إتحاد عام النقابات على حركة الوفد الأخيرة، وقد تأكد عدم تحمس إتحاد العمال لخطوة الوفد فى عدم موافقة الإتحاد على الزيارة التى كان يزمع النحاس ومكرم القيام بها لمقر الإتحاد، ولكن موقف الإتحاد لم يعلن بشكل واضح.

(إمضاء) مايلز لمبسون

(24) من جريفز إلى دار المندوب السامى بشأن تشريع العمل (1933/2/20)

وزارة الداخلية

مصلحة الأمن العام

مكتب العمل

القاهرة فى 20 فبراير 1933

السكرتير الأول

دار المندوب السامى

مر القانونان اللذان وضعتهما اللجنة التشريعية التى تشكلت فى عام 1931 لإعداد تشريع العمل فى مجلس النواب بسلام.

وأول هذين القانونين يتعلق بتنظيم استخدام الأطفال والأحداث من الذكور والإناث فى الصناعة، أما القانون الثانى فهو يتعلق باستخدام النساء فى الصناعة والتجارة.

وكانت اللجنة المختصة بإعداد هذين القانونين على إتصال دائم بإتحاد الصناعات المصرى الذى يندرج فى عضويته أصحاب الأعمال فى الصناعات الهامة. كما أن الدكتور ليفى سكرتير عام الإتحاد عضو فى نفس الوقت فى اللجنة التشريعية، ولذلك تمت الاستفادة من الإقتراحات التى قدمها الإتحاد فى أوقات مختلفة.

ولحسن الحظ حضر المستر هارولد بتلر بعض جلسات اللجنة أثناء وجوده فى مصر فى الربيع الماضى، كما استمرت اللجنة على صلة بالمستر بتلر ومنظمة العمل الدولية من خلال مكتب العمل المصرى وذلك منذ رحيل المستر بتلر.

وقد قدم مشروع هذين القانونين فى الصيف الماضى إلى اللجنة الاستشارية التى أجرت عليها بعض التعديلات فى الصياغة كما قامت بإدخال بعض التعديلات على المواد التى تضمنها قانون تشغيل النساء بصفة خاصة فتم استبعاد النساء اللاتى يعملن فى خدمة

الحكومة والمجالس البلدية من الخضوع لدائرة القانون وذلك على عكس ما ارتأته اللجنة التشريعية ومكتب العمل المصرى.

كما تم إدخال تعديل آخر على الفقرة الثانية من المادة التاسعة بقانون استخدام الأطفال أصبح من الممكن بمقتضاه تشغيل الأحداث بالمصانع والورش التى تزاول أعمالاً خطرة بصفة صبية تحت التدريب، على أن يتم استخراج تصريح خاص من وزارة الداخلية وذلك من خلال مكتب العمل.

وقد قدم مشروع القانون إلى منظمة العمل الدولية فى شهر أغسطس الماضى فأبدت عليه مختلف الملاحظات والاقترحات وقد أخذت اللجنة التشريعية ببعض هذه المقترحات وضمنتها نص مشروع القانون الذى أرسل للبرلمان وأهم هذه التعديلات هى (1) إلغاء المادة التى تنص على استبعاد النساء اللاتى يعملن فى المصالح الحكومية من الخضوع للقانون، و(2) تغيير نص المادة الثالثة التى وضعت حد أدنى لسن الأطفال تسع سنوات بإضافة بعض القيود على استخدام الأطفال فيما بين 9 و12 سنة.

وقد أشارت منظمة العمل الدولية إلى أن المعمول به فى معظم البلاد المتحضرة هو إعتبار سن 14 سنة هو الحد الأدنى لاستخدام الأطفال ولكن بالنسبة لمصر يمكن جعل هذا الحد الأدنى لأعمار الأطفال المستخدمين فى الصناعة بإثنى عشر عاماً على الرغم من السماح للأطفال الذين تتراوح أعمارهم ما بين 9 و12 سنة بالعمل لساعات أقل فى أعمال معينة تتلاءم مع سنهم وقدرتهم البدنية ويتولى مكتب العمل تحديد تلك الأعمال.

ومن الأفضل طبعاً أن يكون الحد الأدنى لاستخدام الحدث 12 عاماً ولكن نظراً لغياب المدارس ومؤسسات رعاية الطفولة يصبح من الأفضل استخدام الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 9 و12 سنة فى بعض الصناعات البسيطة بدلاً من تسكعهم فى الشوارع وإحترافهم الاستجداء والجريمة وعندما يتم إدخال التعليم الإجبارى فى مصر يمكن تعديل هذه المادة أو إلغائها.

كما اقترحت منظمة العمل الدولية إنقاص الحد الأقصى لساعات العمل من 9 إلى 8 ساعات كما تردد نفس الإقتراح على لسان أحد المتحدثين أثناء مناقشة القانون فى مجلس

النواب، لأنه من الواجب الإلتزام بالتشريعات الإنسانية الحديثة، وإعتبار الحد الأعلى لساعات عمل الأحداث 8 ساعات، لكن لسوء الحظ يعمل الصبية فى المصانع كمساعدين للبالغين من العمال حيث يؤدون أعمالاً بسيطة، ولكن يصعب الاستغناء عنهم طالما كان العمال البالغين مستمرين فى العمل، وتخفيض الحد الأقصى لساعات العمل بالنسبة للأحداث إلى ثمان ساعات يتطلب تخفيض ساعات العمل فى جميع المصانع والورش التى يعمل بها الأحداث إلى ثمان ساعات. ووجهة النظر العامة التى يثيرها أصحاب العمل فى مجال الصناعة فى مصر أن المهارة اليدوية للعامل المصرى فى المتوسط لا زالت أقل بكثير من تلك التى يتمتع بها نظيره فى البلاد التى قطعت فيها الصناعة شوطاً طويلاً ومن ثم يجب زيادة ساعات العمل فى الصناعة المصرية حتى تستطيع منافسة الصناعة الأجنبية بنجاح، والواقع أن معظم المصانع المصرية الحديثة التى تستخدم أطفالاً لا يزيد عدد ساعات العمل فيها عن ثمان ساعات، بينما يرى مفتشو مكتب العمل المصرى من واقع خبرتهم أن ساعات العمل فى الورش الصغيرة تزيد على ثمان ساعات ونصف فى اليوم.

وقد قل استخدام الأطفال بدون حدود فى محالج القطن منذ إنشاء مكتب العمل، وسيؤدى تطبيق القانون الجديد إلى تحسين الأوضاع عما كانت عليه من قبل، فساعات العمل فى محالج القطن تصل إلى 16 ساعة يومياً، ولن يسمح باستخدام الأحداث فى المحالج أكثر من ثمان ساعات يومياً فى مناوبتين.

وسيمتد النص الذى جاء بهذين القانونين بشأن تخصيص يوم للراحة أسبوعياً ليشمل جميع العاملين فى الصناعة والتجارة مستقبلاً، وستجد المحال التجارية التى تستخدم نساء نفسها مضطرة إلى الإغلاق يوم الأحد وذلك بدلاً من تخصيص يوم للراحة لكل واحدة من العاملات على حدة.

وأننى أعتقد أن هذين القانونين يعتبران خطوة هامة فى طريق الإصلاح على الرغم من المزايا المحدودة التى يقدمانها للنساء والأحداث من العمال: فتحديد ساعات العمل، وتحريم عمل النساء والأطفال فى الصناعات الخطرة، ومنع استخدامهم ليلاً، وحماية الأمومة، ووضع حد أدنى لسن الأطفال الذين يستخدمون فى الصناعة، تعد جميعاً مبادئ تشريعية هامة فى كل البلاد المتحضرة. وإدخال تلك المبادئ على التشريع المصرى يتوقف – فى

رأيى– على هدى الإحتياجات الحالية للطبقة العاملة، كما يتوقف على تقدم الصناعة فى البلاد.

وليس كل ما تحتاجه مصر تشريعات جيدة وخاصة فى مجال العمل فإن تطبيق مثل هذه القوانين سيواجه بصعوبات بالغة، والتغلب على تلك الصعوبات يرتبط بمدى رغبة الحكومة فى تزويد مكتب العمل بالعدد الكافى من الموظفين ذوى المقدرة على مراقبة تنفيذ تلك القوانين الهامة التى ستصدر بعد حين.

وآمل ألا يحول مرض رئيس الوزراء بين الحكومة المصرية وبين الإلتحاق بمنظمة العمل الدولية فى أقرب فرصة ممكنة، فعضوية تلك المنظمة ستزيد من إحتمالات مواجهة الحكومة المصرية لإلتزاماتها فيما يتعلق بمجال العمل وستضمن سلامة تطبيق التشريعات العمالية.

(إمضاء)

ر. م. جريفز

مدير المكتب

ملاحظة: فاتنى أن أذكر أن هذين القانونين أرسلا إلى البرلمان قبل عرضهما على الجمعية العمومية للمحاكم المختلطة لسبب أجهله وتقوم الجمعية الآن ببحثهما.

وقد شرحنا للجمعية العمومية أن هذين القانونين قد تم إعدادهما بعد استشارة أصحاب الأعمال الأوروبيين، ونأمل أن تسمح الجمعية العمومية بصدور القانونين كما هما دون تعديل.

(25) مذكرة من جريفز إلى دار المندوب السامى بشأن تشريع نقابات العمال ومنازعات العمل (1935/2/22)

وزارة الداخلية 35/6/237

مصلحة الأمن العام

مكتب العمل

رقم 1801 القاهرة 35/2/22

عزيزى آرثر

أقدم رفق هذا أربع نسخ من المذكرة التى كتبتها بشأن التشريع المقترح الخاص بنقابات العمال ومنازعات العمل.

وأتمنى أن تصل الحكومة إلى قرار حول هذا الموضوع فى المستقبل القريب. وقد أخبرنى عباس حليم أنه على استعداد أن يترك مجال العمل فى النقابات إذا وافقت الحكومة على تنظيم النقابات بواسطة قانون، وأنه سيكون قانعاً بأنه قد لعب دور القابلة فى إيجاد هذا القانون الهام. ولا ريب أن هذه النتيجة مرغوب فيها على الرغم من أنه من الناحية الواقعية لا يستحق أن ينسب إليه كل الفضل فى ذلك لأن هذين القانونين كانا من البرامج التشريعية التى يرمى مكتب العمل إلى تحقيقها مستقبلاً وذلك منذ تأسيسه فى عام 1931.

المخلص

ر. م. جريفز

ملحوظة: أخشى أن تكون هذه النسخ غير واضحة ولكن ليس لدى أفضل منها.

أ. ف. ينكن المحترم

دار المندوب السامى

17 فبراير 1935

مذكرة

ترجع أصول الإضطرابات القائمة بين عمال الصناعة فى مصر إلى عشرين عاماً مضت منذ بدأ ينمو الوعى بين صفوف العمال، فقيام المصانع الكبيرة التى تستخدم عدداً كبيراً من العمال فى مكان واحد يعتمدون على العمل المأجور ويختلفون كل الإختلاف عن الحرفيين الذين عرفتهم الطوائف القديمة، هيأ أذهان العمال لفكرة الإتحاد مع بعضهم البعض. ولقيت هذه الفكرة دفعة قوية خلال الأحداث الثورية فيما بين 1919 – 1924 عندما استطاع حزب سياسى أن يكسب تأييد الطبقات العاملة، وما نجم عن ذلك إزدياد الإضطربات التى تحولت إلى أداة أكثر نفعاً مما كان يجب أن يكون عليه الأمر. فقد إنتزعت النقابات من أصحاب الأعمال إمتيازات ملفتة للنظر بدعم سياسى فى كثير من الحالات، وبدأت الطبقات العاملة عامة تشعر بحقوقها بصورة لم تكن تحدث منذ عشر سنوات.

وفى معظم المؤسسات التى قامت بها عقود العمل الجماعية لتضع قواعد ثابتة لساعات العمل وطريقة المعاملة خلال المرض والأجازات المدفوعة الأجر، تكونت النقابات قبل إقرار تلك العقود ووقعتها نيابة عن العمال واستمر وجودها لضمان استمرار المكاسب التى جنتها.

ومن بين الأمثلة على ذلك نقابات العمال فى شركات النقل الرئيسية وشركات المرافق العامة الخاصة بالكهرباء والمياه بالقاهرة والإسكندرية وشركة الغزل الأهلية بالإسكندرية، أما النقابات الأخرى فهى إلى حد كبير ذات طبيعة وقتية ولا تتصل بفكرة النقابة العمالية من قريب أو بعيد ويتمثل هذا النوع فى نقابات العمال الحرفيين كالخبازين والحلاقين والخياطين وقبانى القطن والحمالين... إلخ. ولا نستطيع أن نقول أن هذه النقابات أفادت أعضائها إلى حد كبير بسبب سوء تنظيمها ولاستغلال المحامين وغيرهم لها.

وعلى أية حال فإن هذه النقابة موجودة فعلاً بأعداد كبيرة ذات أوضاع شاذة وأحوال مضطربة.

وقد كون موظفو المحلات التجارية فى القاهرة والإسكندرية نقابات خاصة بهم استطاعت أن تؤدى خدمات هامة لأعضائها سواء فى مجال المساعدات فى حالة الشدة أو مجال النضال

من أجل تحديد ساعات العمل وإقرار يوم للراحة أسبوعياً، وهو ما تم تحقيقه بالفعل فى كثير من المحال الكبرى بالقاهرة والإسكندرية.

وقد تكون عدد من نقابات العمال يضم عمال الخدمات فى المصالح الحكومية المختلفة وخاصة عمال السكك الحديدية وتضم النقابة التى تحمل إسم "نقابة عمال المصريين" عدداً كبيراً من عمال السكك الحديدية والترسانة تحت رعاية جلالة الملك الذى منح الإتحاد مبلغ ثلاثة آلاف جنيه منذ بضع سنوات وجدير بالذكر أن الحكومة لم تتداخل مع نقابات عمال الإدارات الحكومية مما أدى إلى تمتع تلك النقابات بصورة باهتة من الإعتراف بوجودها.

وثمة نموذج خاص من إتحاد النقابات (جمعية تضامن نقابات وهيئات العمال) يوجد بالإسكندرية ويتمتع أيضاً بالرعاية الملكية إلى درجة الحصول على إعانة سنوية من الدائرة الخاصة قدرها 250 جنيه مصرى تغطى قيمة إيجار مقرها وتزيد عنه قليلاً ولكن أهمية هذا الإتحاد تضاءلت أمام إتحاد عباس حليم الذى يعد بلا ريب أكثر الإتحادات العمالية شعبية فى مصر.

ولن أتعرض لوصف إتحاد عباس حليم الذى كان دائماً موضع هجوم البوليس ومصلحة الأمن العام والذى لا توجد صلة بين مكتب العمل وبينه ويكفى أن نقول أن هذا الإتحاد أقرب ما يكون إلى النقابة العامة منه إلى إتحاد النقابات وهو يبتلع 50% من إيرادات النقابات المنتمية إليه ويتدخل بصورة مباشرة فى منازعات العمل الخاصة بعمال تلك النقابات كما أنه على ما يبدو يقوم بإثارة السخط بين هذه النقابات حتى يستطيع التدخل بين بعضها البعض.

والمعلومات التالية التى يمكن التحقق منها كافية للدلالة على أن نقابات العمال موجودة فى مصر فعلاً، وأن موقف الحكومة من تلك النقابات هو موقف متسامح، حتى عندما تضم تلك النقابات عمال يشتغلون فى المصالح الحكومية وذلك فيما عدا إتحاد عباس حليم، والسؤال الذى يثار الآن حول ما إذا كان من المرغوب فيه إصدار تشريع خاص بنقابات العمال يحدد الشروط التى يجب توافرها فى النقابات حتى يمكن تسجيلها وإعتراف الحكومة بها أو أنه من الأفضل تركها على ما هى عليه حالياً من أوضاع مضطربة.

وقبل أن نتعرض لهذه المسألة بالمناقشة، نود أن نشير إلى أن المادة 327 من قانون العقوبات تجيز بصورة مؤكدة مبدأ حرية تكوين الجمعيات لأغراض قانونية وتفرض عقوبات صارمة على الأفراد الذين يحدون من حرية تلك الجمعيات ويبدو أن هدف المشروع من ذلك توفير الحماية لحق الأفراد فى العمل لمنع النقابات من الضغط على العمال الذين يريدون الاستمرار فى العمل عند وقوع الإضراب، كما أنها تفرض العقوبات فى نفس الوقت على أصحاب الأعمال الذين يفصلون العمال أو يهددونهم بالطرد عندما ينتمون إلى نقابة عمالية.

وربما يقال أن هذه المادة من قانون العقوبات لا تجبر الحكومة على الإعتراف بالنقابات بصورة إيجابية، وهو أمر صحيح ولكن على أية حال تقر هذه المادة حرية الجمعيات وتمنع الحكومة من حلها ما دامت تقام لتحقيق أغراض قانونية وتدار بطريقة لا تتعارض مع القانون. وإذا صح ذلك فإن رأى الميجور أنسون "Anson" الذى يذهب إلى أن الحكومة تستطيع أن تعترف أو لا تعترف بنقابات العمال ليس رأياً صائباً إذا كان يعنى حقاً مفهوم "عدم الإعتراف"، صحيح أن الحكومة تستطيع ذلك فتقوم بإغلاق مقر النقابات وتمنعها من عقد الإجتماعات بموجب مرسوم الجمعيات غير المشروعة ولكنه ليس من الصواب أن تمارس هذه السياسة مع النقابات التى تزاول نشاطها بطريقة سليمة قانونية فإن تصرف كهذا يتناقض مع المبدأ القانونى الخاص بحرية الجمعيات.

فإذا إنتقلنا من الجانب القانونى إلى الجانب الواقعى للموضوع، أود أن أؤكد إقتناعى بأن تنظيم النقابات العمالية بواسطة القانون أمر مرغوب فيه لأسباب عدة: أولاً، أدى غياب الرقابة إلى استغلال أعضاء النقابات مالياً وسياسياً فى كثير من الحالات، وتاريخ مالية نقابات العمال فى مصر يقدم صورة مؤسفة لإنعدام الأمانة ويمكن القول أن نسبة النقابات التى أنفقت أموالها بطريقة سليمة لا تتجاوز 10% من مجموع النقابات التى تأسست خلال الثلاثين عاماً الماضية. ثانياً، كما لاحظ الميجور أنسون ليس ثمة نظام محدد لتكوين النقابات ومجالها فنجد العمال السابقين فى مؤسسة غالباً ما يحتلون مراكز فى نقابة عمال تلك المؤسسة، كما توجد أكثر من نقابة لعمال المؤسسة الواحدة مما يترتب عليه عدم

إعتراف صاحب العمل بأى من تلك النقابات الذى يسعده على أى حال أن يتعامل مع مفوضين عديدين يمثلون عماله.

ولا ترتبط عضوية النقابات بمهنة أعضائها بصورة دقيقة فيحتل المحامون مراكز مجالس النقابات بين الحين والآخر، وكثيراً ما كانوا وراء تكوين النقابات التى لا ضرورة لوجودها لأنهم يعيشون عليها.

وكثير من النقابات تضم عدداً كبيراً من الأعضاء بصورة إسمية، بينما لا تجمع الإشتراكات فعلاً إلا من عدد ضئيل من الأعضاء، ولعل تسديد الإشتراكات واجباً يقع على عاتق أعضاء النقابات القائمة على أساس سليم أما النقابات التى لا تهتم بهذا الواجب الأساسى فلا تستحق أن تؤخذ مأخذ الجد.

أما إتحاد النقابات الذى يرأسه عباس حليم أفندى فيتمتع بالقليل من سمات الإتحادات القديمة، فهو أقرب ما يكون إلى نقابة عمالية تضم خليطاً من عمال جميع المهن والمؤسسات. وهو يتدخل فى عدد من المسائل التى تدخل فى إختصاصات النقابات القائمة بذاتها أو حتى عمال المؤسسات الذين ليست لهم نقابات خاصة بهم، ويحصل الإتحاد على نصف الإشتراكات التى تحصلها النقابات المنضمة إليه أو ما يزيد عن ذلك بدلاً من أن يكون نصيبه لا يتجاوز 5% أو 10% من تلك الإشتراكات على أكثر تقدير. وأخيراً فإن هذا الإتحاد أصبح يرتبط – على استحياء– بحزب سياسى، ويزعم الوفد أن إهتمامه بالإتحاد يرجع إلى أسباب فنية خالصة وأن هدفه الحصول على معلومات عن مشاكل العمال لوضع السياسة التى عبر عنها مؤتمر الوفد. ولعل هذا يعكس أولاً الأهداف الحقيقية للوفد، ولكنه من المؤكد أن الطبقة العاملة ستركن إلى معاونة الوفد لها على تحقيق المطالب التى لا يمكن تحقيق الكثير منها فى الوقت الحاضر، وفى مقابل ذلك يقدم العمال تأييدهم الكامل للوفد فى معاركه السياسية.

وأرجو أن أكون قد استطعت أن أوضح:

1. أن النقابات موجودة بالفعل على نطاق واسع.
2. أن تنظيمها غير سليم إلى حد كبير.

3. أنها لا تقدم فى الوقت الراهن خدمات يعتد بها لأعضائها ولا تعتبر أداة صالحة للحوار مع أصحاب الأعمال.
4. أنها وإن لم تكن تحظى بالإعتراف الرسمى فإن حق تكوينها تكفله بوضوح المادة التى إقتبستها من قانون العقوبات.
5. أن ما يسمى بإتحاد عباس حليم تنظيم خطير الشأن.
6. أن تدخل الوفد فى شئون الإتحاد ضار بحركة نقابات العمال التى يجب أن تظل بعيدة عن السياسة الحزبية.

وثمة نقطة أخرى جديرة بالذكر هى أنه طالما بقيت النقابات لا تتمتع بالشخصية القانونية فإن أعضائها لن يستطيعوا التخلص من المجالس السيئة كما أن أصحاب العمل لن يجدوا السبيل للتخلص من الآثار الضارة المترتبة على أعمال التخريب التى تتعرض لها المصانع على يد العمال.

ولهذه الإعتبارات مجتمعة أوصى بكل قوة بضرورة إعداد قانون ينظم نقابات العمال وإقامة جهاز يتولى النظر فى منازعات العمل.

ويحتاج مثل هذا القانون إلى دراسة دقيقة، ولا أحبذ فكرة إصدار أى تشريع مقتضب أو إتباع أسلوب غير مستحب فى إعداده، وإذا قررت الحكومة بصورة جدية إصدار مثل هذا التشريع، فإن ذلك سيؤدى إلى تهدئة ثائرة العمال الذين يتوقون إلى الحصول على الإعتراف بنقاباتهم، والحكومة لديها القوة اللازمة لمواجهة الإضطرابات التى قد تنشأ خلال فترة إعداد القانون، وإنه لمن الضرورى فى نفس الوقت تبادل الرأى مع الطبقات العاملة ذاتها ومن المستحسن الأخذ بإقتراح وكيل وزارة الداخلية الخاص بتعيين ممثلين للعمال (إثنين من عمال الصناعة وواحد من عمال التجارة) فى المجلس الأعلى للعمل ويجب أن يقرر القانون الخاص بالنقابات ما يأتى:

1. أنه من الممكن تكوينها من بين العاملين فى المؤسسات التى تستخدم عدداً معيناً من العمال على أن تضم فى عضويتها على سبيل المثال ثلثى أولئك العمال.
2. أنه من الممكن تكوينها من بين العاملين فى صناعة واحدة.

3. أن يسمح للنقابات التى تتكون وفق ما ورد فى (1)، (2) بتشكيل إتحادات تقتصر على النقابات التى تختص بصناعة واحدة وسوف يؤدى ذلك إلى تيسير سبيل المساومة الجماعية فيما يتعلق بمعدلات الأجور.
4. ألا تتجاوز مساهمة النقابات فى ميزانية الإتحاد بما يوازى على سبيل المثال 10% من قيمة الإشتراكات السنوية التى تحصلها تلك النقابات.
5. أن النقابات والإتحادات غير المعترف بها قد تحل إذا قامت بعمل يؤدى إلى إضطراب الأمن.
6. يحظر على النقابات والإتحادات الإشتغال بالسياسة أو الأمور الدينية.
7. فى حالة النقابات التى تتكون وفق ما ورد فى البند (1) لا يسمح بعضويتها إلا للعمال المستخدمين بالفعل.
8. أنه يجب مراجعة حسابات النقابة مرة سنوياً.
9. النقابات التى يقل دخلها من الإشتراكات عن 50% من جملة الإشتراكات المحصلة فى العام الأول لا يعترف بها فى مجال المساومة مع أصحاب الأعمال.
10. أن يكون أعضاء مجالس إدارة النقابات من بين العاملين فى المؤسسة أو الصناعة.
11. أن يقرر حد معين للمبالغ التى تدفعها النقابات لقاء الاستشارات القانونية.
12. أنه قد لا يسمح بإنتماء النقابات التى تضم عمال الحكومة إلى إتحاد يتضمن غير العاملين بالحكومة.
13. أن النقابات التى يتورط أعضاؤها فى أعمال التخريب تتحمل مسئولية ما تتسبب عنه من خسائر.
14. أن عضوية النقابات تخضع خضوعاً تاماً للمبدأ الذى أقرته المادة 327 من قانون العقوبات على أن يكون صاحب العمل حراً فى استخدام العمال غير المنتمين إلى النقابة.

أما التوصية الخاصة بالإعتراف بالإتحاد العام فهى موضع أخذ ورد وأن الإتحادات العامة التى يديرها أفراد من مثيرى الشغب أو قادة سياسيين ذات خطورة بالغة.

أما إذا نص التشريع من ناحية أخرى على فرض شروط معينة كأن يتضمن القانون مواد تكفل منع الإضرابات التضامنية أو الإضرابات التى تعلن دون إنذار سابق فإن الأخطار المترتبة على قيام إتحاد عام تقل إلى حد كبير. فإذا تقرر حق تأسيس إتحاد عام فإن من الضرورى النص على أن يكون أعضاء مجلس إدارته من بين أعضاء النقابات المختلفة المنتمية إليه وأن الإنتخابات التى تتم لإختيار أعضاء تلك المجالس يجب أن تقام بصورة منتظمة وعلى فترات قصيرة نسبياً كأن تكون على سبيل المثال كل سنتين وأن ينص على ألا يظل عضو مجلس الإدارة فى مركزه أكثر من أربعة سنوات متعاقبة، ويجب ألا تزيد مساهمة النقابات المنتمية إلى الإتحاد فى ميزانيته عن 5% من جملة الإشتراكات التى تحصلها تلك النقابات من أعضائها.

أما الفوائد التى تعود من وراء إقامة إتحاد عام فهى:

1. إقامة مراكز لدراسة أحوال العمل بين العمال أنفسهم.
2. توفير جهاز يتولى إنتخاب ممثلى العمال فى المؤتمرات.

ولا يجب أن يسمح للإتحاد العام أو للنقابات بأن تنتمى إلى أى إتحاد أجنبى لنقابات العمال دون الحصول على إذن من الحكومة، ولا يجب أن يسمح لها بأى حال من الأحوال بأن تقع تحت سيطرة إتحاد أجنبى.

أما القسم الخاص بمنازعات العمل فيجب أن يوضع على نسق القانون الإنجليزى الصادر فى سنة 1927 بشأن الإضرابات غير القانونية وإغلاق المصانع (من قبل أصحاب الأعمال للضغط على العمال) وحماية الأشخاص الذين يرفضون الإشتراك فى الإضرابات غير القانونية أو الإغلاق ومنع الإرهاب... إلخ.

ويجب أن يحدد القانون الجهاز الذى يتولى المفاوضة والتوفيق بما يتفق مع الحاجات المحلية والعرف السائد ولدى مكتب العمل الآن مادة متوفرة حول هذا الموضوع تفيد فى هذا المجال.

إن الموضوع الذى تعرضنا له يشير إلى ضرورة التبكير بإصدار تشريع خاص بهذين الموضوعين الهامين ويحدد الخطوط التى يجب أن يشملها التشريع، فبدون قانون يصبح من

الصعوبة بمكان مواجهة التطور المتسبب لنقابات العمال. أضف إلى ذلك أن التشريع المقترح كان يشكل دائماً جزء منه البرنامج الذى وضعه مكتب العمل بعد استشارة مسيو البرت توماس ومستر بتلر وبتفويض من الوزارة، ورفض التقدم بهذا الجانب من برنامج التشريعات العمالية التى يعلم بوجودها الرأى العام سيصم الحكومة بالرجعية ومعارضة إدخال الإصلاحات الإجتماعية وهو أمر لا وجود له على الإطلاق.

(إمضاء)

ر. م. جريفز

مدير مكتب العمل

(26) من المندوب السامى إلى الخارجية بشأن النزاع بين الوفد وعباس حليم (1935/2/23)

دار المندوب السامى

القاهرة

23 فبراير 1935 رقم 191

السير جون سيمون

وزارة الخارجية

سيدى،

1. بالإشارة إلى رسالتى رقم 15 فبراير يشرفنى أن أحيطكم علماً أن العلاقات بين عباس حليم والوفد أصبحت حرجة، وقد جدد الإتحاد ثقته بالنبيل عباس حليم فى إجتماع عقد فى 19 الجارى برئاسة الأخير. وأيد الإتحاد الموقف الذى إتخذه عباس حليم فى مقابلة أجراها مع "المقطم" وفوضه فى إتخاذ الإحتياطات اللازمة لمنع التدخل فى شئون العمال وتنفيذ تعليمات مجلس الإتحاد بشأن تدخل العناصر غير المسئولة فى شئون العمال.

2. ويرجع السبب فى صدور هذا القرار إلى محاولة الوفد الإتصال مباشرة بنقابات العمال والسيطرة عليها. ولكن تلك المحاولات لم تلق النجاح وإن كان عمال الترام قد أبدوا تأييدهم لوجهة نظر الوفد فى الصراع الدائر الآن ويزعم الوفد أن نقابات عمال النقل الأخرى تؤيد موقفه كما أن بعض المحامين الوفديين مثل زهير صبرى وعزيز ميرهم حضروا إجتماعات النقابات وإجتماعات الإتحاد بقصد التأثير عليها لمصلحة الوفد.

3. وبسبب هذا التدخل أرسل عباس حليم البرقية التالية للنحاس باشا الذى كان يقوم برحلة فى الصعيد: "تحاول بعض العناصر المأجورة من جهات معينة بذر بذور الشقاق بين العمال بإسم الوفد على الرغم من أننا نعرف الباعث الحقيقى لنشاطهم ولذلك أطالب دولتكم بإصدار بيان لمنع هؤلاء الأشخاص من استخدام إسم الوفد كسبيل لبذر الشقاق".

4. بدأت صحافة الوفد توجه إنتقادات عدائية لموقف عباس حليم فيبدو مؤكداً أن الوفد يتجه الآن لتنظيم حملة ضد عباس حليم بهدف إقصاء النقابات المؤيدة له عن الاستمرار فى تأييده والإنضمام إلى الوفد، وكما يبدو من الحديث الذى دار بين السكرتير الشرقى وعباس حليم فى 13 فبراير فإن عباس حليم ما زال متمسكاً بموقفه، وأرفق طيه صورة من مقابلة أجرتها "البورص إيجيبسيان" معه وأعلن النبيل السابق فى تلك المقابلة إحتجاجه على إبتلاع الوفد لنقابات العمال، وقرر أنه سيقوم بحل النقابات إذا تحولت إلى أدوات فى أيدى الساسة كما سيختفى هو نفسه من على مسرح النشاط العمالى.

5. والشعور السائد الآن أن عباس حليم لا يقوى على مواجهة الوفد لما له من مكانة كبرى وإذا أيدت الحكومة عباس حليم فإن إنتصار الوفد عليه يصبح أمراً مشكوكاً فيه، غير أن توفيق نسيم باشا يعتقد أنه من الأسلم بالنسبة للحكومة ترك الوفد وعباس حليم يتصارعان مع بعضهما البعض.

6. خرج المستر جريفز من مناقشة جرت بينه وبين عباس حليم أخيراً حول الأوضاع العمالية بإنطباع مؤداه أن النبيل السابق يجد فى النشاط العمالى مشكلة كبرى بالنسبة له، وأكد أن يسعى لإيجاد ذريعة يتخلى بسببها عن قيادة العمال مثل صدور بعض التشريعات التى تؤكد بعض الحقوق النقابية المعقولة للعمال وتخضعهم لإشراف مكتب العمل، وقد أعرب رئيس الوزراء فى حديث خاص عن رضاه عن النتائج التى ترتبت على الصراع بين الأطراف المعنية.

(إمضاء)
مايلز لمبسون

(27) من سمارت إلى المندوب السامى بشأن الخلاف بين جريفز وكين بويد (1935/3/25)

مذكرة

من و. أ. سمارت W. A. Smart إلى صاحب السعادة المندوب السامى

25 مارس 1935

صاحب السعادة

أبلغنى المستشار المالى، أن مستر كين بويد سيتحدث معى قريباً حول نشاط مكتب العمل الرسمى، وأن ثمة خطورة من تطور المكتب بسرعة تحت إدارة المستر جريفز Graves، ويشارك المستر فرانك واطسون Frank Watson (المستشار المالى) المستر كين بويد هذا الرأى، وأنه يشعر أن ثمة حاجة ماسة لعمل شئ من شأنه عرقلة هذا التطور بالحد من نشاط مكتب العمل.

وقد قلت له أننى سأتدبر الأمر، فقد شعرت أحياناً أن الأمور قد تبدو سائرة فى طريق التطور السريع بصورة لا تتناسب مع بلد متخلف كمصر وقد يكون الدافع إلى ذلك تطبيق مناهج مكتب العمل الدولى بجنيف على بلد لا تلائمه هذه المبادئ، وعلى أية حال علينا أن نترقب ما يقوله المستر كين بويد.

إمضاء

و. أ. س

(28) من كين بويد إلى سمارت بشأن الخلاف بين كين بويد وجريفز (1935/4/3)

35/11/237

وزارة الداخلية

القسم الأوربى

القاهرة فى 3 أبريل 1935 سرى للغاية

السكرتير الأول

دار المندوب السامى

أعيد لكم رفق هذه الملفات الخاصة بأحوال العمل فى مصر مع أربع نسخ من مذكرة توضح وجهات نظرى ووجهة نظر زملائى فى هذه الوزارة فيما يتعلق بأوضاع العمل والإجراءات التى يجب إتخاذها من الآن فصاعداً فيما يتعلق بهذا الموضوع.

ولقد سلمت نسخة من هذه المذكرة إلى المستر جريفز – الذى من الطبيعى أن تبتعد وجهة نظره كثيراً عما جاء بها– ليبدى ملاحظاته حولها قبل إتخاذ قرار بشأنها. وفى نيتى بعد أن أستلم هذه الملاحظات وإدخال التعديلات على المذكرة حسبما يشار به، أن أقترح على الحكومة أن تتخذ إجراءات فورية وفق الخطوط المقترحة التالية:

1. إصدار التعليمات إلى لجنة العمل من خلال مكتب العمل أن تقوم فوراً بإعداد مشروع قانون نوادى للعمال.

2. تحديد إختصاصات مكتب العمل فى المجالات المبينة فى الفقرة السادسة بالأمر الصادر من وزارة الداخلية والمؤرخ 1930/11/29 ونصها كالتالى:

"دراسة أسباب النزاع التى تنشب بين أصحاب الأعمال والعمال ومحاولة وضع حل لها، إما من خلال السلطات الإدارية المحلية أو من خلال مجالس التوفيق".

(إمضاء) كين بويد المدير العام

1935/3/21 سرى

مذكرة بشأن أوضاع العمل

تنقسم مشاكل العمل فى الوقت الراهن إلى قسمين:

أولاً – هناك مشكلة عاجلة تعد موضع إهتمام هذه المصلحة بالدرجة الأولى هى مواجهة الإضطرابات العمالية وما يترتب عليها من آثار على الأمن العام.

ثانياً – هناك سؤال هام يتعلق بما إذا كان تشريع العمل ضرورياً أو مرغوباً فيه، فإذا كان الأمر كذلك فإلى أى مدى يجب أن يذهب هذا التشريع.

ونجيب أولاً عن المسألة الثانية، نقدم مذكرة المستر جريفز المؤرخة 1935/2/17 مناقشة حول ضرورة إصدار تشريع مبكر ذى طابع متوسط التقدم يعترف بنقابات العمال المنظمة على النسق الأوروبى، ولا شك أنه يدفع إلى هذا الإتجاه حقيقة الوجود الفعلى لنقابات من هذا النوع فى مصر والشعور بالقصور فى تطبيق تقرير بتلر الذى اعتبر –على نحو ما– رأياً سديداً.

ولكن ثمة خلاف ملحوظ بين وجهات النظر حول الشكل الذى يجب أن يكون عليه هذا التشريع.

بينما أشعر أن الأمر يتطلب وجود تشريع يعالج المسائل التى تتعلق بالرعاية البدنية للعمال، لا أعتقد أنه من المرغوب فيه الإعتراف بنقابات العمال الحالية بتشكيلها الحالى، فإن مثل هذه التنظيمات التى (أشار إليها جريفز فى تقريره) متطورة لدرجة تجعلها لا تتناسب مع العقلية السائدة بين معظم العمال المصريين وتشجع الأفكار التى لا يمكن استيعابها حالياً من الناحية الفنية.

بالإضافة إلى ذلك فإن بعض المتصلين بالمسائل العمالية يرون أن النقابات الحالية لا تعبر تعبيراً صادقاً عن حالة العمال للإتحاد ولكنها بطبيعة تكوينها مهد للقلائل فى مجال العمل.

ويقترح حسن بك رفعت (وكيل الداخلية) أن تتقدم الحكومة بمشروع قانون رعاية العمال لكنها لا تأخذ على عاتقها إلا الإعتراف بجمعيات العمال ذات الطابع الخيرى التى يكون عملها

الرئيسى توفير رسائل التسلية والرعاية الطبية والخدمات التعليمية للعمال، على أن يكون باستطاعتها المعاونة فى حل المنازعات العمالية، وأننى إذ أوافق على هذا الإقتراح أرى أن الفرق بينه وبين إقتراح مستر جريفز شديد إلى حد كبير.

فإن الإعتراف بنقابات العمال التى هى بالضرورة جمعيات تهدف إلى حماية أجور العمال وحقوقهم يؤدى إلى زيادة الشقة بين العمال وأصحاب الأعمال وبين رأس المال والعمل.

أما جمعيات رعاية العمال فهى لا تؤكد هذا الإنشقاق ولكنها تساعد على تدعيم المصالح المشتركة لكلا الفريقين إذا شملت برعاية العقلاء من أصحاب الأعمال.

وقد جرى العرف فى مصر منذ زمن بعيد أن يتحد عمال الحرف مع بعضهم البعض من أجل رعاية أمورهم المشتركة فى "طوائف"، وأود أن أرى الجمعيات المقترح تنظيمها بالتشريع بمثابة تطور طبيعى لهذه الطوائف، وطبعاً يبدو صحيحاً أن عمال المصانع الحديثة لا يشبهون كثيراً الحرفيين القدامى الذين كان شيوخ الطوائف يرعون مصالحهم قبل الحكومة، ولكن التقاليد تنقرض ببطء فى هذا البلد، وأشعر أن ثمة ما يمكن عمله لإحداث تطور على هذا النحو بمعاونة وتوجيه قيادة متحمسة لهذا الإتجاه.

وهانك ميزة أخرى لهذا الإقتراح هو أنه يؤدى إلى تدعيم الإتجاه نحو تطوير المهن بصورة مستقلة أكثر من أن يكون مشجعاً على قيام إتحادات الجمعيات التى تتصل بالحركة النقابية بصفة عامة.

واعتبر التقدم بمشروع تشريع يسير على هذه الخطوط فى أقرب وقت ممكن من الأهمية بمكان حتى نتمكن من مواجهة المخاطر الحالية التى تتسم بها الأوضاع العمالية التى تقوم الآن فى مصر.

ومنذ أول يناير 1935 كانت هناك إضطرابات عمالية متصلة – تتضح فى القائمة المرفقة التى تتضمن الصناعات التى كانت مجالاً لهذه الإضطرابات – وقد بدا مزاج العمال أميل إلى الهدوء الآن.

ويوجه أصحاب الأعمال اللوم على نطاق واسع إلى مكتب العمل لتدخله فى شئون العمل بما يتجاوز حدود القانون ولفشله فى معالجة مشكلة عباس حليم بحزم هذا بالإضافة إلى ما نلمسه الآن من تدخل الوفد الذى أضفى طابعاً سياسياً على الحركة.

ولابد من مواجهة هذه الأوضاع واستعادة النظام وأخذ الطبيعة الدقيقة للتشريع المطلوب بالإعتبار. وأقترح ما يأتى:

1. أن يعلن على الرأى العام أن الحكومة تعتزم إصدار تشريع العمل فى وقت قريب، وأن الحكومة تسعى للمساعدة على النهوض بجمعيات رعاية العمال مالياً كلما دعت الضرورة إلى ذلك، فإن هذا يدعم موقفنا فى مواجهة الإضطرابات القائمة الآن ويمكن أن تقدم المساعدة المالية على أساس نسبة مئوية من المنحة المقررة للجمعيات التى يتم تأسيسها وفقاً للقانون المرتقب.
2. أن تصدر التعليمات إلى مكتب العمل أن يركز إهتمامه بصورة رئيسية على إعداد مشروع هذا التشريع وإيقاف إصدار مطبوعاته والكف عن التدخل فى المنازعات العمالية.

   وزيادة على ذلك أشعر أنه من المهم تفسير المقصود بالمادة 327 من قانون العقوبات الوطنى بصورة واضحة. وقد ذهب مستر بوث "Booth" (المستشار القانونى) إلى أن هذه المادة لا تحمل المعنى الذى أشار إليه مستر جريفز.
3. أنه يجب تشجيع أصحاب الأعمال ومعاونتهم على حل المنازعات مع عمالهم بصورة مباشرة فإذا فشلوا فى تحقيق ذلك يجب أن يكون بحث موضوع النزاع من إختصاص السلطات المحلية التنفيذية مثل المدير أو وكيل المديرية أو حكمدار البوليس ولا يسمح لأى سلطة أخرى بالتدخل.
4. أنه فى حالة وجود دليل على الإضطرابات أو التخريب يتولى البوليس معالجة الأمر بصرامة مع الاستعانة بالجيش المصرى إذا استدعى الأمر ذلك.
5. أنه يجب مواجهة مشلكة عباس حليم، ووفقاً لما أشار إليه مستر جريفز فإن عباس حليم على استعداد لفض يده من الحركة إذا تقدمت الحكومة بالتشريع العمالى فإذا كان مخلصاً فى هذه الرغبة فإن عليه أن يوقف نشاطه عندما تبلغه الحكومة بنيتها فى

إصدار التشريع فإذا رفض ذلك وجب على الحكومة أن تتخذ الإجراءات الملائمة لمواجهة نفوذه، ويجب أن يتبع ذلك حل الجمعيات العمالية التى تتكون وفق القانون.

أننى متعاطف أشد التعاطف مع العمال المصريين والخطوات التى تتخذ والتى يجب إتخاذها لابد أن يكون هدفها حماية مصالحهم والنهوض بشئونهم وأشعر أن هذا يمكن تحقيقه من خلال تشريع يعالج بصفة رئيسية مسائل الصحة وساعات العمل والشروط العامة للاستخدام فى نطاق السياسة الأصلية لمكتب العمل، والنهوض الفعال "بالجمعيات" التى تقام من أجل توفير الرعاية المادية للعمال، وقد نجحت مصلحة سكك حديد الحكومة المصرية فى هذا المجال.

إن سياسة المجاراة الحالية تعطى بلا ريب أوراقاً رابحة فى أيدى عباس حليم، وإذا سمح لحركته بأن تستمر فى تطورها دون قيود فإننا سنجد أنفسنا إن عاجلاً أم آجلاً وجهاً لوجه أمام إتحاد للنقابات يتزعمه عقائدى قدير غير مسئول، فإذا ما إنضم إليه عمال النقل يستطيع أن يصيب إقتصاد البلاد بالشلل.

وثمة خطر أبعد من ذلك يتمثل فى انتشار الأفكار الثورية بين الفلاحين مما يجعل اليوم الذى تشهد فيه البلاد إضطربات زراعية حادة وشيك الوقوع ولا نستطيع تقدير مدى ما يترتب عليه من آثار على الأمن العام والتحريض الأخير الذى أدلى به عباس حليم والذى نرفق ترجمة له يجعل من الواضح تمام الوضوح أن فى يده زمام مثل هذا التطور.

مرفق رقم (1)

الأماكن التى وقعت بسببها الإضطرابات العمالية أخيرا

1- الإسكندرية:

- شركة بواخر البوستة الخديوية
- حمالى بذرة القطن
- حمالى الأرز
- عمال تفريغ الفحم
- عمال المطابع
- عمالى مكابس القطن
- شركة مصر للنقل والملاحة
- مصانع كوتاريللى للسجاير

2- القاهرة:

- شركة ترام مصر الجديدة
- عمال مزرعة هوى Hawye
- مصانع البستانى للسجاير

3- المحلة الكبرى:

- شركة مصر للغزل والنسيج

4- الجيزة:

- مصانع ماتسويان للسجاير
- مصانع السكر بالحوامدية

مرفق رقم (2)

مقتطفات من جريدة المساء الصادرة فى 35/3/10، ص 2

الحركة النقابية فى مصر

تقرير هام لزعيم العمال عباس حليم

إتحاد العمال يضم 58 نقابة و20 إتحاداً مركزياً. ويبلغ عدد أعضائه 650.000 عامل.

أصحاب الأعمال والعمال:

عندما قامت الحرب العظمى كنت موجوداً خارج مصر ومنعت من العودة حتى عام 1921 وحين عدت إلى مصر أدهشنى أن أجد المصريين ينقسمون إلى طبقتين: موظفى الحكومة. وبقية أفراد الأمة. وعلى حين كانت الطبقة الأولى أسعد حالاً كانت الثانية أشبه بالخدم أو العبيد.

ولم يكن الفلاحون الأغنياء يحضرون إلى العاصمة إلا فى موسم بيع القطن الذى يعود الفضل فى إنتاجه إلى العمل الشاق الذى يقوم به عمال الزراعة. وهذه الأموال تدخل جيب الفلاح الغنى الذى لا يخصص شيئاً منها للفقراء الذين يعيشون فى القرية أو العزبة.

ويذهب بعض الفلاحين الأغنياء إلى أوروبا حيث ينفقون آلاف الجنيهات على المتعة الشخصية ولا يعودون لمصر إلا ليملأوا جيوبهم بالأموال التى ينتجها عرق العمال.

ولقد رأيت بنفسى بعض الفلاحين الأغنياء يدفع 100 فرنك بقشيشاً لعمال الفنادق الكبرى بينما يحاول نفس الشخص تخفيض رواتب خدمه فى قريته بضعة قروش.

الديمقراطية المفقودة:

يبدو أن الشعب المصرى ينقسم إلى طبقتين: طبقة السادة، وطبقة الخدم. وتتكون الطبقة الأولى من موظفى الحكومة والفلاحين الأغنياء الذين يكونون أرستقراطية تعتمد فقط على جمع الأموال، أما الديمقراطية الحقيقة التى تقوم على الكفاية فلم أجد لها أثراً فى مصر، لذلك فكرت فى تكوين طبقة من الناس فى مصر على أسس ديمقراطية، وإتجهت بادئ ذى

بدء إلى الرياضة بإعتبارها توفر دعاية طيبة للهدف الذى أصبو إليه ولكننى لم أحقق النجاح المنشود، فقد اكتشفت أن الحياة الديمقراطية الحقيقة التى أصبو إليها يمكن أن تتحقق عن طريق تحرير العمال.

لقد إستغل العمال المصريون منذ آلاف السنين دون أن يبذل أحد جهداً للدفاع عن حقوقهم وقد حفزنى بؤس العمال على النهوض بهم.

بدأت فى عام 1927 عندما إختارتنى نقابة عمال النقل الميكانيكى رئيساً شرفياً لها.

حليف العمال:

قد تدهش إذا قلت لك أن الصديق والحليف الحقيقى للعمال والذى جعلهم يرتبطون بحركة النقابات هو دولة إسماعيل صدقى باشا، لقد ساعدنا إلى درجة كبيرة رغم أنه لم يكن يهدف إلى ذلك، لقد كنا نعمل بهدوء فهاجمنا وطاردنا وأغلق مقارنا واستخدم الكثير من وسائل البطش فتحركنا لمقاومته وإتحدنا ونجحنا.

وأننى فخور إذ أعلن أن عدد النقابات التى تكونت وإنتمت إلى الإتحاد قد بلغ 58 نقابة، وأن عدد الإتحادات المركزية 20 إتحاداً موزعة على المدن الكبرى كالإسكندرية وطنطا ودمياط وغيرها.

ويبلغ عدد العمال المسجلين فى عضوية الإتحاد 400.000 عامل رغم أن عدد العمال الذين ينتمون إلى حركتنا يبلغ 6.500.000 عامل، لقد تحقق هؤلاء العمال من قيمة الإتحاد والفوائد التى يجنونها من وراء المنظمات النقابية. فالعامل حين ينتمى إلى النقابة العمالية يحصل على العلاج الطبى كما يحصل على إعانة فى حالة الكوارث كما ينال المساعدة القانونية فى حالة نشوب نزاع بين العمال وأصحاب الأعمال.

لم يقم الإتحاد على نظرية محاربة أصحاب الأعمال كما يدعى البعض، ولكنه قام كوسيلة فعالة للتوفيق بين العمال وأصحاب الأعمال، التوفيق القائم على العدل ورعاية مصالح العمال التى أهملت طوال سنوات الماضى.

ويفخر الإتحاد بأنه تولى إيضاح قضايا العمال حتى أصبحت الحركة العمالية الآن أحد الموضوعات الرئيسية اليومية، وأصبحت مشاكل العمال تحتل المكانة الأولى فى تفكير الحكومة التى تحاول إصدار القوانين الخاصة بالنقابات وتشريع العمل.

الحكومة والعمال:

صحيح أن فى مصر مكتب للعمل تم إنشاءه منذ سنوات ولكن ما فائدة وجود مثل هذا المكتب إذا لم يكن هناك اعتراف رسمى بالنقابات وما دام لا يوجد تشريع للعمل يوكل أمر الإشراف على تنفيذه إلى مكتب العمل.

لقد استغلت الحكومات السابقة هذا المكتب لمصلحتها لتثبيط همم المنظمات العمالية، أنهم يزعمون أنهم يعدون تشريعاً للعمال، ولكن ما قيمة مثل هذا التشريع إذا كان واضعوه لا يهتمون بالاستماع إلى نصيحة وتوجيه ممثلى العمال والأفراد الذين يعلمون بخبرتهم أسرار الحركة ما فائدة التشريعات التى يتولى وضعها ممثلو البوليس الذى سيظل يظن أن محاربة العمال جزء لا يتجزء من واجباته.

أن ممثلى الإدارة المحلية الذين كانت سياستهم حتى عهد قريب ترمى إلى محاربة العمال والحركة النقابية يساهمون أيضاً فى إعداد التشريع، ومما يدعو إلى الدهشة أن بعض المصالح الحكومية تحاول تأسيس نقابات لعمالها، لقد فعلت ذلك مصلحة سكك حديد الحكومة المصرية وأصدرت أوامرها باستقطاع قيمة الإشتراكات لصالح النقابات الموالية لها من أجور العمال. ما فائدة مثل هذه النقابة؟

النقابة هى المدافع عن حقوق العمال، وواجبها الأساسى ضمان إنصاف أصحاب الأعمال لهم. كيف تستطيع النقابة الحكومية أن تواجه المصلحة الحكومية وتطلب الإنصاف لعمال تستخدمهم الحكومة؟

(29) من سمارت إلى المندوب السامى بشأن الخلاف بين كين بويد وجريفز (1935/4/15)

مذكرة

من و. أ. سمارت إلى المندوب السامى البريطانى

15 أبريل 1935

صاحب السعادة

تضيف المعركة الناشبة بين مستر كين بويد ومستر جريفز المزيد من الصعوبات إلى أوضاع العمل المتفاقمة الخطورة التى تواجهها فى مصر. وقد ذكر لى رجل فرنسى فى مكالمة تليفونية تلقيتها اليوم أن نسيم باشا قال له فى حديث دار بينهما: "يكفينى أن أرى هذه المعركة الناشبة بينهما". والخلافات بين مستر كين بويد ومستر جريفز معروفة جداً للمصريين حتى أن الصحافة أزاحت الستار عنها من حين لآخر، ووجهة نظر المستر كين بويد فيما يتعلق بمعالجة الأوضاع العمالية تقوم أساساً على أساليب بوليسية وهى ليست مقبولة تماماً... وعلى أية حال يبدو أن المستر جريفز يرمى بصفة عامة إلى إصدار إعتراف بنقابات العمال وحقها فى النضال الجماعى من أجل أجور العمال وحقوقهم، بينما يرى مستر كين بويد الإعتراف فقط بجمعيات عمالية ذات طابع خيرى يكون لها نوع من الحق فى أن تستشار فى المنازعات التى تتصل بأجور العمال وحقوقهم.

وأشعر أن ثمة ما يمكن أن نجده بين وجهتى نظر مستر كين بويد ومستر جريفز للوصول إلى خطوط عامة للإعتراف بنقابات ذات صلاحيات معينة تتعلق بحماية أجور العمال، ويجب أن يحدد القانون بدقة وظيفة تلك النقابات وطريقة السيطرة عليها كأن ينص على وضعها تحت رقابة الحكومة وتلافى المنافسة الخطرة بين العناصر المهيجة مثل الوفد وعباس حليم التى تهدف إلى السيطرة على الحركة بهدف خدمة أغراضهم السياسية الخاصة.

إمضاء و. أ. س

مرفق 35/12/237 تقرير كين بويد وملاحظات جريفز

35/12/237

وزارة الداخلية

الإدارة الأوروبية سرى للغاية

القاهرة فى 8 أبريل 1935 رقم ز 14 (7)

السكرتير الأول

دار المندوب السامى

بالإشارة إلى خطابى رقم ل 14 (7) أبعث لكم بملاحظات المستر جريفز على مذكرتى بشأن أوضاع العمل، وهناك إلتباس أو إثنين أود أن أوضحهما هنا.

1. إننى لم أناقش ما إذا كان إصدار تشريع العمل ضرورى أو مرغوب فيه، فقد كنت من بين أوائل من طالبوا فى مصر بضرورة إصدار تشريع العمل، ولكنى أناقش نوعية ذلك النشريع ومدى إتساعه فإننى أوافق موافقة تامة على القوانين التى تعالج –على سبيل المثال– شروط العمل بالنسبة للنساء والأطفال والأحوال الصحية فى المصانع والقوانين التى تعمل على ترقية أحوال العمال فى مكان العمل ومعاملة أصحاب الأعمال لهم والتعويض وغيرها ولكننى معنى بضرورة التحرك ببطء فى هذا الإتجاه. وأود بصفة خاصة تجنب فرض قانون جاهز على مصر مثل قانون منازعات العمل الإنجليزى قبل أن تتهيأ الظروف المناسبة له.

2. تناول مستر جريفز وجهة نظرى الخاصة بالأوضاع العمالية وإعتبرها أقل خطورة من الوصف الذى أضفيته عليها، ولدى جواب واحد على ذلك هو أننى تلقيت ما يفيد أن الإضطرابات العمالية متفاقمة فى الواقع وأن مثل هذا الوضع لابد أن تواجهه مصلحة الأمن العام بإعتبارها المصلحة المسئولة عن مواجهة مثل هذه الحالات، وثمة إنطباع لدى المستر جريفز أننى أقترح حلولاً قائمة على القمع وهو لا يزيد كثيراً عما أنتويه بالفعل. إننى أقترح أن تتولى معالجة إضطرابات العمل السلطات المحلية أولاً، وهو أمر

يفهمه جيداً كل الفرقاء المعنيين، وليس لدى إتجاه على الإطلاق لدفع المعركة العمالية إلى العمل تحت الأرض.

3. أوافق على أن يكون موقف الحكومة من العمال شريفاً وموضوعياً ولكنى أريد أن أضيف إلى ذلك صفة "أبوى" بدلاً من "غير ديمقراطى" فإننى أرى أن موقف الحكومة بصفة عامة فى مواجهة المسائل العمالية يجب أن يكون "أبوياً"، وهو من بين الأسباب التى جعلتنى أقترح اللجوء إلى مأمور المركز بإعتباره أول شخص يجب أن يعالج إضطرابات العمال فهو ليس مجرد ضابط بوليس ولكنه أيضاً "راعى القطيع".

4. إننى لم أقترح ألا يكون لمكتب العمل دور فى حل منازعات العمل، ولكننى أعتقد أن تحقيقات المكتب يجب أن تتم من خلال السلطات المحلية، وإذا كان ثمة ضرورة لوجود مجلس للتوفيق فإنه يجب أن يضم بين أعضائه ممثلاً لمكتب العمل.

وعندما أنشئ مكتب العمل لم تكن هناك رغبة للبعد عما كانت تجرى عليه الأمور أو تغيير النظام الذى كانت السلطات المحلية تتناول فى ظله الإضطرابات العمالية، ولكن ثمة سوابق جديدة ظهرت تتمثل فى التدخل المباشر لمكتب العمل تبعاً للموقف الرسمى لهذه الوزارة، بمعنى أنه إذا "حدث إضطراب فى المكان (س) أخطروا مكتب العمل حتى يذهب إلى هناك ويعمل على فض الإضراب"!

5. إننى لم أقترح إحياء طوائف الحرف بذاتها، ولكننى أشرت إلى الطوائف بإعتبارها نموذجاً دقيقاً للمنظمات الطبيعية التى أرى الحاجة إليها لتطوير أوضاع العمال بدلاً من فرض منظمات صناعية وفق النموذج الذى ظهر فى أوروبا.

6. إننى متفتح لكل إقتراح يدور حول كيفية المعاونة المالية التى تقدمها الحكومة إلى النقابات، وفكرتى الأصلية أن تدفع الحكومة إعانة – قرش واحد على سبيل المثال– عن كل مشترك فى النقابة ولكن توجيه وإرشاد المستر جريفز بخبرته التى إكتسبها فى جنيف يفيد فى مثل هذه المسألة. وإننى بعيد كل البعد عن إقتراح تشريع لنقابات العمال يصدر على عجل، ولكنى أتمسك بأنه من الضرورى أن تكون هذه النقابات ذات طابع خيرى،

وأن يكون هدفها النهوض بأحوال العمال، ومن المؤكد أن "صندوق الزمالة" وغيره من النواحى التأمينية يجب أن يتضمنها البرنامج.

وإذا تم ترتيب إجتماع بينى وبين المستر جريفز أعتقد أن هذه ستكون أسرع وسيلة لحل هذه المسألة.

(إمضاء)
كين بويد
المدير العام

ملاحظات على مذكرة مدير عام الإدارة الأوروبية بشأن أوضاع العمل

إن ملاحظاتى على مذكرة مستر كين بويد هى بمثابة رد مخلص على نقاط معينة أثارها، وهناك الكثير الذى يمكن قوله لا يرد إلا فى هذه الملاحظات وقد ذكرت جانباً كبيراً منه من قبل على الرغم من أنه يبدو أن مدير عام الإدارة الأوروبية لم يقتنع بها.

دعنى أتناول أولاً مسألة تشريع العمل دون أن أتطرق إلى تاريخ هذا الموضوع، يبدو ضرورياً أن أشير إلى أن لجنة برئاسة عبد الرحمن رضا باشا أعدت الخطوط العريضة لتشريع يعالج المسائل المتعددة التى تتعلق بالعمل ويغطى بصفة خاصة الموضوعات التى ناقشتها لجنة تشريع العمل والمجلس الأعلى للعمل. وأعتقد أن مشروع التشريع لم ينشر ولكنه نال بكل تأكيد إهتمام الرأى العام. لقد عين مجلس الوزراء فى عهد صدقى باشا لجنة تشريع العمل لتعد القوانين العمالية، كما أنشئ المجلس الأعلى للعمل لتكون مهمته تشريعية بصفة جزئية، وقد وردت الإشارة إلى البرامج التشريعية أكثر من مرة فى الخطب الملكية بالبرلمان، وبناء على ذلك يبدو من الخطأ أن نقول أن ثمة تساؤل حول ما إذا كان تشريع العمل ضرورياً أو مرغوباً فيه. إن تشريع العمل أمر مسلم به، ولا أميل إلى الإعتقاد أن الحكومة المصرية ستغير رأيها وترفض أن تتقدم الآن ببرنامج التشريع.

فإذا إنتقلنا إلى مسألة نقابات العمال والمنازعات العمالية، أود بادئ ذى بدء أن أبين أن الأوضاع ليست على تلك الدرجة من الخطورة التى صورها مستر كين بويد فى تقديره، ولكن إذا تم الإلتجاء إلى سياسة البطش فإن حركة العمال ستتجه إلى العمل تحت الأرض وعندئذ قد تصبح من الخطورة بمكان فى المستقبل.

إننى أعتقد أن موقف الحكومة من العمال لابد أن يكون شريفاً وموضوعياً، ولا يجب أن يكون غير ديمقراطى، وأن العمال الذين ترغب الحكومة فى مساعدتهم يجب أن يشجعوا على مساعدة أنفسهم ويجب أن تعمل الحكومة كما يعمل مكتب العمل دائماً على الإعتراف بمصالح أصحاب الأعمال والعمال على حد سواء، ويجب أن تعمل ما وسعها الجهد لتوفير معاملة عادلة للعمال ولكنها لا يجب أن تؤيد العمال ضد أصحاب الأعمال إلا إذا كان العمال ضحية شروط العمل المجحفة.

ولا يمكن أن يوصف التشريع الخاص بالإعتراف الرسمى بنقابات العمال وحل منازعات العمل الذى إقترحته بأنه تشريع تقدمى إذا قارناه بغالبية التشريعات الموجودة فى البلاد الأخرى، فهو يتضمن العديد من الضمانات التى تمنع النقابات من أن تصبح متزايدة القوة، وإذا أخذ بوجهة نظرى فإن الأخطار المترتبة على وقوع إضرابات غير ضرورية سيتم تلافيها إلى حد كبير. لقد أشرت إلى ضرورة السيطرة على الإتحادات فى حالة السماح بتكوينها، ولفت النظر إلى التكوين غير المنتظم لإتحاد عباس حليم الذى لا يشبه من قريب أو بعيد الإتحادات المعروفة.

إن نشاط عباس حليم ومحاموه، والمقالات التى تصدر فى الجرائد حول الموضوعات العمالية، وزيارة مستر وولتر سكفنلز "Walter Schevenels" فى عام 1931، وتجربة إتحاد النقابات بالإسكندرية التى تمت بجهود البوليس، كل ذلك أدى بالعمال فى مصر إلى أن يعتادوا النقابات التى تختلف تماماً عن الطوائف القديمة، وأعتقد أننا فى حاجة إلى قليل من الإيمان بأن النظم التى إزدهرت فى عصور خلت وتركت لتموت منذ خمسين عاماً مضت لأنها لم تعد ملائمة للعصر من الممكن أن تبعث من جديد.

ويقدم المستر كين بويد قائمة بالأماكن التى وقعت بها الإضطرابات العمالية أخيراً أو التى لا زالت الإضطرابات قائمة بها حالياً، وسأتصدى لهذه الحوادث بشئ من التفصيل مقدماً ملاحظاتى على كل حالة من هذه الحالات متناولاً موضوع أصحاب الأعمال الذين إحتجوا على الإضطرابات العمالية لدى الحكومة.

1- الإسكندرية:

1. شركة بواخر البوستة الخديوية: فض النزاع عن طريق مندوب مكتب العمل رغم العقبات التى وضعها عباس حليم فى طريق الوصول إلى حل ولا يوجد ما يدعو إلى الإضطراب الآن.

2. حمالى بذرة القطن: خلافات مادية حلها مندوب مكتب العمل الذى نالت جهوده تقدير حكمدارية بوليس الإسكندرية فى تقرير بعثته إلىَ.

3. حمالى الأرز: فض النزاع عن طريق مندوب مكتب العمل وزيدت أجور العمال 20% بناء على إتفاقية ودية تم التوصل إليها بين العمال وأصحاب العمل.

4. عمال تفريغ الفحم: حل النزاع على أيدى مكتب العمل وكان العمال يتقاضون أجوراً ضئيلة للغاية. وكان إضرابهم له ما يبرره.

5. عمال المطابع: لا تتوافر لدينا معلومات عنهم.

6. عمال كبس القطن: كان مكتب العمل على وشك حل هذا النزاع لولا تدخل نقابة عباس حليم التى كانت المحرك الأصلى للشغب.

7. شركة مصر للملاحة: لا يوجد خلاف حقيقى فقد حرض الممثل المحلى لإتحاد عباس حليم العمال على الإضراب بهدف تجديد عقود العمل مقابل دفع العمال مبالغ للإتحاد نظير مساعدته لهم. وقد أبلغ مندوب مكتب العمل العمال أنهم إذا استمروا فى الإضراب فإن المكتب لن يتدخل فى الأمر وسيطلب من البوليس حماية العمال الجدد الذين يستخدمهم أصحاب العمل. ولم يتدخل مكتب العمل لدى الشركة وتوقف العمال عن الاستمرار فى الإضراب.

8. مصانع كوتاريللى للسجاير: طرد (15) عاملاً من الخدمة فى هذه المصانع لمخالفات إرتكبوها وإلتحقوا بعد ذلك بإتحاد عباس حليم، ويبدو أنهم تلقوا نصيحة من الإتحاد مؤداها إعتراض العمال وحملهم على الإضراب وقد تدخل البوليس وتم إعتقال هؤلاء العمال.

وقد تقدم العمال المفصولون إلى مكتب العمل يناشدونه معاونتهم على العودة إلى عملهم ولكننا رفضنا تلبية الطلب.

ويهتم أصحاب مصانع السجاير بصفة خاصة بنشاط إتحاد عباس حليم لأنهم لا يعتبرون عباس حليم مجرد محرك للإضطرابات العمالية فحسب، بل يعدونه منافساً تجارياً من مصلحته إشاعة الإضطراب فى مصانعهم مما يخلق ظروفاً مواتية لمصنعه الجديد فيحقق أرباحاً عندما يبدأ العمل.

2- القاهرة:

1. شركة ترام مصر الجديدة: أبلغنى مستر بتشر Pecher بهذا النزاع، وقد إلتقيت بممثلى العمال بحضور مدير الحركة بالشركة، وحين إنتهيت من بحث الموضوع أبلغت العمال أننى لا أوافق على أغلبية مطالبهم ولكننى سأرفع المطالب التى تبدو عادلة إلى المستر بتشر، وقد قمت بذلك بالفعل، ووافق المستر بتشر على ترضية العمال فيما يتعلق ببعض النقاط. وقد كتبت خطاباً إلى وكيل الوزارة (الداخلية) نصحت فيه بشدة بضرورة تدخل لجنة التوفيق لأنه لا يجوز لأحد عداها أن يطالب الشركة بمنح المزيد من الإمتيازات للعمال.

2. مزعة هوى Hawye: أشار المستر كين بويد إلى هذه الحالة التى تم الوصول إلى حل لها بواسطة مفتش مكتب العمل والمستر هوى الذى كلف أحد العمال بإلقاء محاضرة على زملائه زالت على أثرها كل أسباب النزاع.

3. مصنع سجايرالبستانى: أنهى السيد نبيل الإضراب وأعلن إغلاق المصنع بناء على إقتراحى.

3- المحلة الكبرى:

ترجع الإضطرابات التى قامت بمصانع شركة مصر بالمحلة الكبرى إلى تحريض إتحاد عباس حليم من ناحية وإلى أحوال العمل السيئة التى تسود فى تلك المصانع من ناحية أخرى، ويبذل حسن أفندى يسرى المفتش بمكتب العمل والذى تمت إعارته لشركة مصر ليتولى الإشراف على إعداد لوائح العمل بالشركة قصارى جهده لتحسين هذه الأوضاع ولكنه لا يجد لدى موظفى الشركة المحليين تحمساً لعمالهم وقد أكد هذا الخبراء الإنجليز الذين يعملون فى خدمة الشركة، وعندما يعود طلعت باشا حرب إلى مصر ويحاط علماً بهذه الأوضاع، فإننى على ثقة أنه سيعمل على تحسينها وفى نفس الوقت يركز مدير الغربية أنظاره على المحلة.

4- الجيزة:

1. شركة سجاير ماتوسيان: لقد تمت تسوية النزاع فى مصانع سجاير ماتوسيان فى فترة زمنية قصير ولا يبدو أن هناك أسباب حقيقية للنزاع الذى يرجع إلى إنتماء عدد كبير من العمال إلى إتحاد عباس حليم، ولم يتلق العمال أى تأييد من جانب مكتب العمل وقد حاول أحدهم اللجوء إلى مفتشنا الذى حثهم على العودة للعمل.

2. مصانع السكر بالحوامدية: لا توجد تطورات حالياً فى الحوامدية ولم يقع أى إضراب هناك ولكن عدد كبير من العمال فى معمل التكرير إلتحقوا بإتحاد عباس حليم.

وليس عدد أصحاب الأعمال الذين لجأوا إلى الحكومة طالبين التدخل لإيقاف الإضطرابات العمالية كبيراً، إلا إذا كنا لا نعتد بالدكتور ليفى بإعتباره ممثلاً لجميع أعضاء إتحاد الصناعات، وأظن أن اللجنة هى التى أملت خطابه وليست الجمعية العمومية للإتحاد، وهى ليست مسألة جدلية على أى حال ولا يستطيع أحد أن ينكر أن الإضطرابات قائمة الآن فى مصر بين العمال الحرفيين على الرغم من إعتقادى (1) أنها لم تخرج من نطاق السيطرة بعد، (2) وأن علاجها لا يجب أن يكون من خلال أساليب البطش. إنه يجب القضاء على الإضطرابات أينما وجدت والتسليم بحق المنظمات التى تقوم وفق أسس يحددها القانون أو العرف وتشجع على تبادل المنافع الخيرية وعلى التعاون، فى أن تنال إعترافاً قانونياً، على أن يشتمل القانون على كل الضمانات اللازمة للحفاظ على الأمن العام.

إن موقف مستر كين بويد الذى يذهب إلى حد التوصية بعدم السماح لمكتب العمل بالإشتراك فى حل المنازعات العمالية لم يكن متوقعاً لدرجة أننى لا أعتقد أنه يرجع إلى بعض سوء الفهم.

إن بحث المنازعات العمالية كان واحداً من الأعمال المسندة إلى مكتب العمل فى القرار الذى أنشئ المكتب بناء عليه. وقد قام المكتب بالفعل منذ تأسيسه بفحص عدد كبير من هذه المنازعات وقد حل معظمها بأسلوب يبعث على الرضا، وبالإضافة إلى ذلك جرت عادة الوزير ووكيل الوزارة على إرسال الشكاوى التى تصلهم من العمال إلى المكتب ويوجهان إليه التعليمات ببحثها ووضع حل لها إذا بدا التدخل فيها ضرورياً.

إن النزاع العمالى فى الـ E. G. O. c. الذى ثار فى 1933 ونتج عنه إضراب إتسم بطابع العنف إنتزعته مصلحة الأمن العام من يد مكتب العمل قبل وقوع الإضراب، ولذلك لا يقع علينا اللوم فى عدم الوصول إلى حل سلمى لذلك النزاع.

لقد أشرت إلى الإجراءات التى إتخذها مكتب العمل فى كل حالة من الحالات التى أوردها مستر كين بويد، كل ما أستطيع أن أقوله من واقع الحقائق أنه من الظلم الفادح أن يوجه اللوم إلى مكتب العمل ويعد مسئولاً عن الإضطرابات الحالية، أو أن يجرى محاولة إبعادنا عن مجال من المجالات الطبيعية الرئيسية التى تتصل بعملنا، والذى أعتقد أننا عالجناه بصورة معقولة.

لقد حاولت فى مذكرتى الخاصة بنقابات العمال أن أعطى صورة لأسباب المنازعات العمالية الحالية، وذكرت أن هذه الأسباب توجد فى حقيقة قيام إتحاد عام للعمال لا تتوافر فيه السمات المعروفة فى الإتحادات العمالية، تكون تحت قيادة شعبية وسمح له بالتطور دون توجيه ودون قمع وأشرت إلى أن إصدار تشريع يحكم التنظيمات العمالية أمر ضرورى، ووضعت إقتراحات محددة للشكل الذى يمكن أن تكون عليه هذه التنظيمات. لقد تعالت صيحات الطبقات العاملة من أجل إصدار تشريع ينظم نقابات العمال وقد أخبرنى عباس حليم بكل تأكيد أنه على استعداد لفض يده من الحركة إذا أصدرت الحكومة تشريعاً خاصاً بنقابات العمال، ومن الواضح أن خطوته المستقبلة تعتمد على طبيعة القانون الذى يصدر ولا أعتقد أنه سيقتنع بالسياسة المقترحة لاستعادة الطوائف وتركيز مهمة التوفيق فى يد السلطات الإدارية.

ولا أهتم بصفة خاصة بإقتراح المستر كين بويد الخاص بمساعدة الحكومة لنقابات بعينها، فهناك طرق أفضل تضمن أن يترك لهذه التنظيمات التصرف السليم تحت رقابة القانون. وعلى أى حال فمن الخير بالنسبة للطبقات العاملة أن تساهم الحكومة فى الموارد المالية أو أن ترعى نظاماً للتأمينات الإجتماعية ينفذ بدقة فى المؤسسات الصناعية أو النقابات، فإن مسألة التأمينات الإجتماعية تأتى فى المقدمة، وقد حان الوقت الذى يجب أن تأخذ فيه الحكومة بنصيحة خبير يرى مساهمتها الكلية فى هذه الحركة. وزيادة على ذلك يمكن

للحكومة أن تسبغ على العمال منفعة تتمثل فى إقامة مراكز لرعاية العمال الحرفيين والموظفين تنظم فيها الألعاب الرياضية والقراءة والرحلات والتسليات الذهنية.

(إمضاء)

ر. م. جريفز

(30) من المندوب السامى إلى الخارجية بشأن النزاع بين الوفد وعباس حليم (1935/4/26)

دار المندوب السامى

القاهرة

26 أبريل 1935 رقم 469

السير جون سيمون

وزارة الخارجية

سيدى،

1. بالإشارة إلى الفقرة رقم 24 بالمذكرة المرفقة بخطابنا رقم 442 بتاريخ 20 أبريل 1935، يشرفنى أن أحيطكم علماً أن الإتفاق الذى عقد بين الوفد وعباس حليم بشأن المجلس الأعلى للعمال فى فبراير الماضى لم يمر طويلاً. ولم يدخر الوفد جهداً فى تهديد مركز عباس حليم بمحاولته السيطرة على نقابات العمال. وبدأ ممثلو الوفد فى التدخل فى نقابة العمال للسيطرة على مواردهما المالية، وبالإضافة إلى ذلك أخذ عمال الوفد يسعون لتصفية ولاء العمال المؤيدين لعباس حليم عن طريق بث الدعاية ضده فى الصحف وغيرها من الوسائل، وقد عجل بالصراع رغبة الوفد إجراء إنتخابات جديدة لمجالس النقابات التى يضمها الإتحاد العام.

2. ونتيجة لهذه الخطة الوفدية قرر عباس حليم الاستقالة من المجلس الأعلى وأصدر بياناً ضمنه الأسباب التى دعته إلى الإعتذار عن رئاسة المجلس الأعلى التى أسندت إليه بموجب الإتفاق الذى أشرنا إليه آنفاً، ويركز البيان الذى ترفق صورته مع هذه الرسالة على استخدام الحركة العمالية أداة لخدمة المصالح السياسية للوفد.

3. ورد الوفد على هذا البيان بإصدار قرار – ترفق صورته أيضاً– أعلن فيه تنحية عباس حليم عن رئاسة المجلس الأعلى للعمال وتعيين حمدى سيف النصر بدلاً منه، وصدرت التعليمات إلى المجلس الأعلى لإعداد نظام جديد لنقابات العمال، وللسيطرة على الحركة العمالية، وإجراء إنتخابات لإختيار ممثلى العمال بالمجلس.

4. وقد علمنا من مصدر موثوق به، أن عباس حليم يسعى الآن لرأب الصدع الذى حدث فى صفوف الحركة العمالية عن طريق السعى لإصدار التشريع الذى يعلق عليه الأمل فى التقليل من نشاط المجلس الأعلى، ويبذل المجلس الأعلى قصارى جهده، لإسقاط عباس حليم من أعين العمال الؤيدين له عن طريق إشاعة تبديده لأموال الإتحاد العام فى غير محلها، ويبدو الآن أن عباس حليم قد خسر المعركة.

5. ومن الجلى أن ثمة خلاف فى وجهات النظر بين عباس حليم والوفد حول المجلس الأعلى. فكما ذكرنا فى الفقرة (2) أعلاه إعتذار عباس حليم عن عدم قبول منصب رئاسة المجلس الأعلى يعنى أنه لم يوافق على هذا المركز ووفقاً لما ذكره أحمد ماهر فى مجلة "كش" الوفدية عين الوفد عباس حليم فى هذا المنصب ولذلك كان عليه أن يستقيل لا أن يعتذر عن قبول الرئاسة.

6. لدينا معلومات من مصدر مستقل موثوق به أن إنسحاب عباس حليم من المجلس الأعلى كان الهدف هو تفويت الفرصة على الأعضاء الوفديين الذين كانوا قد أصدروا قراراً بتنحية عباس حليم من الرئاسة بحجة أنه لم يعد يتمتع بثقة النقابات المختلفة، والإيضاح الذى قدمه على ماهر فى "كش" يشير إلى أن عباس حليم أراد إنتهاج سياسة مستقلة خاصة به بينما الهدف من تشكيل المجلس الأعلى هو العمل على تنفيذ قرارات موقف الوفد.

(إمضاء)
سير مايلز لامبسون

(31) تقرير كيلى عن أوضاع العمل فى مصر مرفق به محضر إجتماع بين كين بويد وجريفز لمناقشة مشاكل العمل فى مصر (1935/5/3)

تقرير كيلى عن أوضاع العمل فى مصر

1. زار المستر هـ. بتلر نائب مدير مكتب العمل الدولى مصر فى عام 1931م، وبصحبة المستر تشايلدز ولا زال تقريرهما يعطى أحسن صورة إجمالية للعناصر الرئيسية الممثلة لأوضاع العمال وقد أشار التقرير إلى أن:

(أ) أن مصر ستظل بلداً زراعياً بالدرجة الأولى وأن تحتفظ الأرض بـ 60% من القوى العاملة معظمهم من النساء والأطفال غير المستقلين إقتصادياً.

(ب) إن الأمية تنتشر فى مصر (بلغ نسبة من يجيدون القراءة والكتابة فى عام (1927) 10.8% من مجموع السكان).

(ت) أن هناك تناقضات غير عادية فى مستوى المعيشة تتواجد بجانب بعضها البعض.

(ث) أن الصناعة الآلية ذات النطاق الواسع لا زالت فى مرحلة النشوء. وقد بقيت الأحوال على بدائيتها بينما إختفت المؤسسات وقد استبدلت بها مؤسسات حديثة متقدمة نسبياً.

2. أعطى القانون الصادر فى 28 أغسطس 1904 لوزارة الداخلية سلطات واسعة لتنظيم أحوال العمل كما أن الأمر الصادر فى 3 سبتمبر 1919م قضى بضرورة وجود سجل تثبت فيه المؤسسات التى تمارس أعمالاً ضارة بالصحة أو خطرة (رغم أنه قد استبعد عمليات شحن وتفريغ السفن). وقد أصدرت مصلحة الصحة العمومية تدريجياً سلسلة من القواعد الخاصة بهذه الناحية وأسس مكتب العمل فى 29 نوفمبر 1930م، بناء على أمر صدر من وزارة الداخلية كأحد الأقسام التابعة لمصلحة الأمن العام بتلك الوزارة، وكأن من واجباته جمع المعلومات الخاصة بمنازعات وحوادث العمل وتكاليف المعيشة والأجور وساعات العمل، وجاء بالمادة 6 من ذلك الأمر أن المكتب "يتولى دراسة أسباب المنازعات الناشئة بين أصحاب الأعمال والعمال ويحاول إزالة تلك المنازعات إما من خلال السلطات الإدارية المحلية أو من خلال لجان التوفيق".

3. وقد شكل صدقى باشا لجنة للتشريعات العمالية لتتولى وضع مشروع قانون العمل برئاسة محمود فهمى القيسى باشا، وأخيراً نفذت الوصية التى وردت فى تقرير بتلر وتشايلدز فأقيم المجلس الاستشارى الأعلى للعمل بقرار صدر فى 31 ديسمبر 1932م، وكان أحمد زيور باشا، أول رئيس له واختير القيسى باشا ليكون أحد نائبى الرئيس، وضم المجلس عشرين عضواً آخرين يمثلون جميع مديرى عموم المصالح الحكومية المتصلة بموضوع العمل ومستر بسلى "Besly" ومجموعة مختارة من رجال الصناعة مثل نوس بك "Naus" ومسيو بيتشر "Pecher" وحددت وظيفة المجلس بأنها "دراسة كل ما يتعلق بأمور العمل والعمال من النواحى التشريعية والإدارية وأن يسند المجلس لمكتب العمل إجراء البحوث اللازمة ومعاونة الحكومة بصفة عامة على تحسين أحوال العمل والنهوض بمستوى العمال".

4. وقد تم إصدار قانونين منذ أنشئ مكتب العمل هما:

(أ) القانون الصادر فى 17 يوليو 1933م الخاص باستخدام النساء فى الصناعة والتجارة.

(ب) القانون الصادر فى 22 يونيو 1933م بشأن استخدام الأطفال والأحداث فى الصناعة. وبالإضافة إلى ذلك أعدت لجنة العمل ومجلس العمل مشاريع لأربعة قوانين تعالج المسائل الخاصة بالتعويض عن إصابات العمل وتحديد ساعات العمل فى الصناعات الخطرة والضارة بالصحة ولوائح العمل فى المؤسسات التجارية وعقود العمل.

القسم الثانى:

5. لا تتفق وجهة نظر مكتب العمل الذى يرأسه المستر جريفز والذى أصبح الآن مستقلاً عن مصلحة الأمن العام مع وجهة نظر هذه المصلحة فيما يتعلق بمشاكل العمل وتنحصر أوجه الإختلاف بين المكتب والمصلحة فيما يلى:

(أ) نقابات العمال.

(ب) دائرة إختصاص مكتب العمل نفسه.

والخلاف حول (ب) مترتب عن إختلاف وجهات النظر حول (أ) ولذلك يجب معالجة مسألة نقابات العمال أولاً.

6. لقد أشار تقرير بتلر إلى أن الأوضاع الحالية للنقابات غامضة وغير مستقرة فهى من الناحية القانونية لا هى ممنوعة ولا هى معترف بها... فالمساومة الجماعية موجودة إلى حد ما بين أصحاب الأعمال والجمعيات الخاصة بعمالهم... لذلك أوصى بإتخاذ خطوات فى أقرب وقت ممكن، لإصدار إعتراف قانونى بالمنظمات الخاصة بالعمال وأصحاب الأعمال ولم يتم إتخاذ إجراء من هذا القبيل رغم وجود عدد كبير من النقابات العمالية فى الواقع فهم ليسوا مسجلين ولا يتمتعون بالشخصية الإعتبارية وأصبحت إضطرابات العمال كثيرة الحدوث وقد ورد ذكر نحو ما لا يقل عن 15 إضطراب عمالى فى مذكرة مستر جريفز الأخيرة وكان من نتيجة غياب الرقابة استغلال مثيرى الشغب غير المسئولين والمحامين لأعضاء النقابات وإبتزازهم لأصحاب الأعمال ويقرر مستر جريفز "أنه من الممكن أن نقرر بحق أن ما لا يزيد على 10% من النقابات التى تم تأسيسها خلال الثلاثين سنة الماضية قد أنفقت أموالها بطريقة سليمة" وأدى نشاط النبيل السابق عباس حليم حفيد محمد على إلى وقوع تعقيدات خطيرة نتيجة نجاحه فى إقامة نوع من إتحاد النقابات يمتص 50% من مالية النقابات المنتمية إليها ويتدخل تدخلاً مباشراً فى منازعات العمل أينما وجدت وغالباً ما يبعث الإضطرابات حتى يهيأ فرصة مناسبة لتدخل الإتحاد فيها، وقد نجح الوفد عند نهاية فبراير فى إقامة تحالف ظاهرى مع إتحاد عباس حليم نتج عنه تكوين المجلس الأعلى للعمال وحضر إجتماعات المجلس 9 من الوفديين و9 من ممثلى إتحاد النقابات ويبدو أن عباس حليم أو بعض أتباعه أرادوا العدول عن هذه الصفقة فقاطع عباس حليم إجتماعات المجلس ولا زالت مشكلة زعامة العمال قائمة ويبدو واضحاً مما يجرى الآن أن حالة من الفوضى أصبحت قائمة على الرغم من أن مستر كين بويد يؤكد وجهة نظر مصلحة الأمن العام التى ترى أن الخطر أكثر مما يقدره المستر جريفز.

7. وبين المستر جريفز أن:

(أ) النقابات موجودة فى مصر بالفعل على نطاق واسع.

(ب) أن تنظيمها يشوبه الكثير من العيوب.
(ت) أنها لا تؤدى خدمات ذات بال لأعضائها ولا تعد وسيلة ملائمة للحوار مع أصحاب الأعمال.
(ث) أن اتحاد عباس حليم تنظيم خطر.
(ج) أن تدخل الوفد ضار بحركة النقابات التى يجب أن تظل بعيدة عن السياسة الحزبية.
(ح) أن المادة 327 من قانون العقوبات تؤكد مبدأ حرية تكوين الجمعيات لأغراض قانونية وتفرض عقوبات صارمة على كل تدخل من شأنه المساس بهذه الحرية.

وبناء على ذلك يرى ضرورة الأخذ بهذه المادة وإصدار إعتراف قانونى بنقابات العمال وهو يقر بأن التوصية بإقامة إتحاد عام لنقابات العمال مسألة تحتاج إلى نظر ولكنه يقترح أن تكون ثمة شروط مثل النص على أن يكون أعضاء مجلس الإدارة من بين أعضاء النقابات المختلفة المنتمية إلى الإتحاد هذا فى حالة السماح بإقامة إتحاد عام، واقترح نحو 14 من النقاط التى يجب أن يتضمنها قانون النقابات المقترح ويرى أنها توفر ضمانات ضد الإنحراف وفيما يتعلق بالمادة 327 من قانون العقوبات يرى المستشار القضائى أن هذه المادة تشير إلى جمعيات العمال ذات الصفة القانونية، ولكنها لا تعنى أن قيام مثل هذه الجمعيات شرعى وفى رأيه أن العقوبات التى نصت عليها المادة تنطبق على صاحب العمل الذى يهدد عماله بما هو أكثر من الطرد.

8. يؤكد المستر كين بويد أنه ليس من المستحسن الإعتراف بنقابات العمال التى يعتبرها مجرد "مهد للإضطرابات العمالية" ويقترح بالإتفاق مع وكيل وزارة الداخلية أن تعترف الحكومة بجمعيات ذات طابع خيرى وأن تعمل على النهوض بتلك الجمعيات التى تستخدم فى بعض المناسبات للمعاونة على حل منازعات العمل على أن يكون هدفها الرئيسى توفير التسلية والخدمات الطبية والتعليمية إلخ... ويجب أن تقوم تلك الجمعيات على نسق طوائف الحرف القديمة التى إختفت خلال عصر اللورد كرومر ويقترح أن تعمل الحكومة على تشجيع "جمعيات رعاية العمال" بدفع إعانة قدرها قرش واحد على

سبيل المثال عن كل مشترك، وهو يرفض الزعم بأنه يعارض إصدار تشريع من ذلك النوع الذى أشرنا إليه برقم (4) المذكور آنفاً أو أنه يأخذ فقط بأساليب القمع البوليسية.

9. يقترح المستر كين بويد أن: (1) يجب أن يعلن على الرأى العام إعتزام الحكومة إصدار تشريع للعمل بعد وقت قصير وأن جمعيات رعاية العمال ستنال تشجيع الحكومة ومساعدتها المالية بالصورة المقترحة فيما سبق. (2) يأخذ مكتب العمل على عاتقه إعداد مشروع مثل هذا التشريع ويكف عن التدخل فى منازعات العمل (بذلك نصل إذن إلى "ب" التى وردت بالفقرة (5) أعلاه والتى تشير إلى أن معالجة منازعات العمل من إختصاص مكتب العمل ذاته). (3) أن يشجع أصحاب الأعمال على فض المنازعات مباشرة بينهم وبين عمالهم، فإذا فشلوا فى الوصول إلى حل يلجأون إلى السلطات التنفيذية المحلية (كالمدير أو وكيل المديرية أو حكمدار البوليس) للتدخل فى الأمر ويمكن الاستفادة بخدمات مكتب العمل الاستشارية. (4) يجب أن يواجه البوليس أى محاولة للفوضى أو التخريب بصرامة ويستعين بالضرورة بالجيش المصرى. (5) وإذا رفض عباس حليم فض يده من الحركة عندما تشرع الحكومة فى تنفيذ هذا البرنامج فإنه يجب تصفيته وتصفية جميع الجمعيات والمنظمات التى تختلف عن تلك المعترف بها وذلك بإعتبارها غير قانونية.

10. إن مستر جريفز غير مستعد كلية لقبول الإقتراح الذى يذهب إلى إقصاء مكتب العمل على حل المنازعات العمالية ولا يقبل بنفس الدرجة القيود المقترح فرضها على الحركة النقابية ويرى أن فحص المنازعات العمالية من أسس وظيفة مكتب العمل وأن الكثير من المنازعات تم حلها بصورة مرضية على يد المكتب كما أنه لا يوافق على الإقتراحات الخاصة بإيجاد نقابات معينة بديلة ولا يعتقد أن نقابات عباس حليم الحالية ستقبل أن يتم تصفيتها بهدوء (وجهات نظر مكتب العمل وإدارة الأمن العام الملخصة فى الفقرات السابقة تمثل خلاصة عدد من المضابط والمذكرات التى كتبها كل من مستر جريفز ومستر كين بويد وهى تتضمن تعليقات كل منهما على مذكرات الآخر بهذا الشأن).

11. وفيما يتعلق بهذا الموضوع يهمنا الإشارة إلى أن وزارة الداخلية نجحت فى معارضة القرار الذى إتخذته الحكومة المصرية بشأن قبول الدعوة التى وجهها مكتب العمل الدولى

بجنيف منذ بضعة سنوات إلى الحكومة المصرية لإرسال مندوبين من مصر إلى المكتب وقد جاءت هذه الدعوة بضغط من مستر جريفز ولكن الحكومة المصرية رفضتها لأسباب فنية متعددة وعلى أية حال لا توافق إدارة الأمن العام على أن الدوافع التى كانت وراء هذه الدعوة هو المساعدة على قيام حركة نقابية أقل خطورة فى مصر نتيجة إشتراكها فى مكتب العمل الدولى بجنيف.

(إمضاء)

كيلى

محضر إجتماع بين مستر كين بويد ومستر جريفز لمناقشة مشاكل العمل فى مصر

حضر الإجتماع كل من: حضرة صاحب السعادة (المندوب السامى)

" المستر كين بويد

" المستر جريفز

" المستر كيلى

" المستر سمارت

" المستر ينكن

" المستر روبرتس

فتح صاحب السعادة باب المناقشة بالتأكيد على أهمية المشكلة والخطورة التى قد تنجم عن تطورها إذا تركت دون معالجة، وأشار سعادته إلى ما قد يسفر عنه الأمر من أخطار تمس القانون والنظام إذا صدرت التشريعات بسرعة فائقة ولكنه أكد من ناحية أخرى على خطورة الأوضاع المضطربة الراهنة. وقد أحيطت وزارة الخارجية علماً بتفاصيل هذه المسألة وأن اجتماع هذا الصباح سينظر فيما يجب إتخاذه من إجراءات بصددها.

وقد أشار مستر كيلى إلى أن هناك جانبان مختلفان لهذه المشكلة هما:

1. إلى أى مدى يجب ويمكن إحراز تقدم نحو الإعتراف بنقابات العمال فى مصر وما هى نوعية النقابات التى يعترف بها ؟ ويتفق كل من مستر كين بويد ومستر جريفز حول ضرورة الإعتراف بالنقابات بطريقة ما ولكن تتباين وجهات نظرهما بصدد الطرق والوسائل التى تتبع لتحقيق ذلك.

2. ما هى الإختصاصات المحددة لمكتب العمل المصرى ؟

1- أوضاع نقابات العمال:

قرر المستر كين بويد أن أى خلافات فى وجهات النظر ناشئة بينه وبين المستر جريفز هى خلافات فى الدرجة وليست فى النوع. ووافق على أنه من الضرورى أن تكون للحكومة المصرية سياسة عمالية ولكنه يرى أن النقابات الحالية سيئة لدرجة أنها أصبحت تربة

صالحة لإجتذاب المحامين المشاغبين... إلخ، ويجب أن يعرف العمال أنهم لا يمكنهم الإعتماد على أصحاب الأعمال إعتماداً تاماً وإنما عليهم أن يتعلموا مساعدة أنفسهم بأنفسهم وذلك بمعاونة الحكومة وأصحاب الأعمال بالطبع، أما الإتجاه إلى إصدار قانون لمنازعات العمل فى النسق الإنجليزى، يسمح بقيام الإضرابات... إلخ، فهو أمر مزعج بالنسبة له، وهو يفضل العودة إلى نظام طوائف الحرف القديمة مع إدخال بعض التعديلات عليه، وقد وضع المستر تشيلدز خبير مكتب العمل الدولى مشروعاً لطوائف حرفية تختار قاعدتها العريضة ممثلين عنها لمجلس أعلى ثم يختار هذا المجلس بدوره ممثلين عنه لمكتب العمل الدولى بجنيف. ويرى أن هذا المشروع يتمشى مع وجهة نظره فيما عدا ما يتعلق بالتمثيل لدى مكتب العمل الدولى، وإختتم مستر كين بويد حديثه مؤكداً أنه لم يطالب بحلول قائمة على القمع.

وافق المستر جريفز على أن آراءه تنسجم مع آراء مستر كين بويد إلى حد كبير وأنه قدم مذكرة إلى دار المعتمد يبين فيها أنه من المستحسن إزالة الغموض الذى يسود الوضع الحالى، ووضع نظام لنقابات العمال وبصفة عامة يرى إقامة نظام نقابى سليم على النسق البريطانى ولا يحبذ الأخذ بنظام الطوائف.

وعنئذ أشار المستر سمارت إلى أن نظام الطوائف قد إنهار نتيجة إدخال التشريعات القانونية الأوروبية التى ترتب عليها إلغاء السلطات القضائية لطوائف الحرف بطريقة تلقائية وبناء على ذلك لا تستطيع مثل هذه الطوائف أن تمارس أعمالاً على نسق تلك التى كانت تمارسها فى الزمن القديم.

أشار كل من مستر كين بويد ومستر جريفز أنهما أرادا تنظيم النقابات وإعادة تنظيم المجلس الأعلى للعمل لتولى النظر فى هذه المسألة على وجه السرعة وقد لاحظ صاحب السعادة هذا الإتفاق فى الرأى وأضاف أنه يرى أن يكون الهدف الرئيسى التخلص من المنظمات غير الرسمية وإن لم تكن ذات صفة غير شرعية مثل تلك التى يتزعمها عباس حليم.

ثم دارت مناقشة عامة حول التشريع الخاص بتعويض العمال الذى يمر الآن بمرحلة الإعداد وحول تشريعات العمل فى الهند وأوروبا كما تم استعراض نظام التعاون الفاشى

بإختصار وأثناء تلك المناقشة ركز مستر سمارت على خطورة ترك الوفد يسيطر على النقابات الموجودة حالياً وأشار المستر جريفز إلى أن هدفه تحقيق نظام أكثر دقة من النظام الإنجليزى الذى يجب أن يتوفر فى ظله الحماية ضد الاستغلال والحد من الإضرابات وأنه من الأهمية بمكان أن يعلن على الملأ أن المسألة ستوضع فى يد المجلس الأعلى للعمل.

إقترح المستر كين بويد أن يقوم هو والمستر جريفز بدفع رئيس الوزراء والحكومة إلى التعجيل ببحث المشكلة من جميع نواحيها وإعادة تنظيم مجلس العمل وجعله يمارس نشاطه بسرعة على أن يقوما بإبلاغ صاحب السعادة بنتائج مساعيهما واقتراح الإجراءات التى يتخذها صاحب السعادة بهذا الصدد وقد وافق الحاضرون على ذلك.

2- وضع مكتب العمل:

عبر مستر كين بويد عن مخاوفه من أن يكون نظام مكتب العمل قد شجع العمال وغيرهم على اللجوء إليه مباشرة من وراء ظهر السلطات المحلية التى يرى ضرورة تقوية مركزها فإن أخطاراً كثيرة تترتب على إضعاف سلطة المأمورين... إلخ. أضف إلى ذلك أن مكتب العمل يعانى عجزاً فى الموظفين ولا يستطيع مواجهة المشاكل التى تطرح عليه وكان هناك إتجاه فى وزارة الداخلية للرجوع إلى المكتب فى جميع المشاكل المتعلقة بالعمل ورأى ضرورة وجود شخص كفؤ ذو سلطات تجعل باستطاعته أن يخلف مستر جريفز فى حالة غيابه ورأى تأييد القرارات التى تتخذها السلطات المحلية بالرجوع إلى مجالس التوفيق كلما كان ذلك ممكناً وأن يعامل مكتب العمل كهيئة ذات خبرة يؤخذ رأيها كلما تطلب الأمر ذلك.

وقد وافق المستر جريفز على أن لا يتصدى مكتب العمل لأى مشكلة قبل أن تتناولها السلطات المحلية وتبدى الرأى بشأنها وذكر أنه يشعر أن مكتب العمل لابد أن يتدخل على أى حال بدرجة معينة بين التحقيقات التى تجريها السلطات المحلية ومجالس التوفيق وأنه لابد أن يظل مكتب العمل على معرفة بما تتخذه السلطات المحلية من إجراءات.

وقد وافق مستر كين بويد ومستر جريفز على هذه السياسة وسيصدران التعليمات اللازمة لتطبيقها وفيما يتعلق بمسألة إيجاد معاون كفؤ للمستر جريفز أبديا موافقتهما على هذه

النقطة وفضلا مناقشتها معاً بصورة أعمق قبل أن يقع إختيارهما على الشخص المحدد الذى يجب أن يكون من بين المصريين بكل تأكيد.

3- دعوة مصر للإلتحاق بمكتب العمل الدولى بجنيف:

تلقت مصر دعوة من رئيس مكتب العمل الدولى للإنضمام إليه وحضر مستر تشايلدز إلى مصر لدراسة الأوضاع فيها ولم يقترح المصريون على أية حال إرسال ممثلين عنهم إلى المؤتمر الذى عقد هذا العام وإن كان الوزير المصرى المفوض فى باريس قد حضر المؤتمر بصفة مراقب، وعندئذ نوقشت قضية ما إذا كان من المرغوب فيه تمثيل مصر بمكتب العمل الدولى بجنيف.

وذكر صاحب السعادة أنه يعتقد أن دفع مصر لإتخاذ إجراء لا تفكر فيه فى الوقت الحاضر هو أمر على درجة من الحساسية سواء بسبب نفوذ بدوى باشا أو بسبب الظروف العامة على نحو ما أشار به رئيس الوزراء على صاحب السعادة وأن ثمة إعتبارات سياسية هامة تنشأ عن إنضمام مصر إلى مكتب العمل الدولى أفلا يشجع ذلك مصر على إثارة مسألة إنضمامها إلى عصبة الأمم ؟ وهو أمر غير مرغوب فيه فى الوقت الحاضر بكل تأكيد.

وقد وافق مستر كين بويد ومستر جريفز على عدم الضغط على هذا المجال وأنهما يعتبران أن إلتحاق مصر بمكتب العمل الدولى له مزاياه العديدة من وجهة النظر الفنية وأنه يمكن إختيار ممثل يطمئن إليه وقد كان الإجتماع ذا فائدة تعليمية كبيرة وأنه يجب الوصول إلى إتفاق حول الخلاف فى وجهات النظر وتحسين الأحوال فى مصر نتيجة لذلك ولهذه الأسباب يصعب على إنجلترا أن تحول دون تحقيق أى رغبة مصرية للإنضمام إلى مكتب العمل الدولى ولحسن الحظ لا توجد مثل هذه الرغبة فى الوقت الحاضر على أية حال ونظراً لإمكانية حدوث نتائج سياسية غير مرغوب فيها نتيجة إنضمام مصر إلى مكتب العمل الدولى وافق المجتمعون أن تظل هذه المسألة معلقة على أن تؤخذ فى الإعتبار عندما يتغير الموقف المصرى.

(إمضاء) كيلى

1935/5/3

(32) من جريفز إلى ينكن مرفق به مذكرة بتطور العمل فى مصر عام 1935 (1935/12/19)

وزارة الداخلية

مصلحة الأمن العام 35/29/237

مكتب العمل

رقم 1968 القاهرة فى 19 ديسمبر 1935

عزيزى آرثر

بالإشارة إلى خطابكم رقم 35/5/222 بتاريخ 35/10/22 أرفق مذكرة بشأن تطور العمل فى مصر خلال عام 1935، أرجو أن تكون هذه المذكرة لا هى بالطويلة ولا هى بالقصيرة وأن تغطى كل المسائل التى ترغب فى تغطيتها.

إن المسألة الهامة التى نحن بصددها الآن هى التأمينات الإجتماعية وأتمنى أن تلقى اللجنة الملكية التى طلب المجلس الأعلى للعمل تشكيلها كل معاونة منكم، إن إصدار قانون جيد يحتاج إلى أربع أو خمس سنوات على الأقل من الإعداد الدقيق، علينا أن نشجع خلالها على إيجاد الإعتمادات اللازمة وأشكال الإدخار الأخرى لعلاج الضائقة فور حدوثها ولنشر مبادئ التدبير بين العمال.

(المخلص)

ر. م. جريفز

المحترم آرثر ينكن

السكرتير الأول

دار المندوب السامى

مذكرة

بشأن تطور العمل فى مصر عام 1935

1. يبين التقرير الذى أصدره مكتب العمل فى أكتوبر أعمال المكتب خلال السنوات الخمس التى مضت على تأسيسه، كما يرسم برنامجاً للسياسة التشريعية والإدارية فى المستقبل، وهو يقدم صورة عامة لأحوال العمل فى مصر فى ربيع 1935 ويجب أن يقرأ إلى جانب هذه المذكرة.

2. على مر معظم شهور هذه السنة وقع عدد كبير من الإضطربات العمالية فى مصر وأسباب الإضطرابات متنوعة على نحو ما سنشير إليه، ولكنه لا يجب أن نعتبر أن إضطرابات العمل أكثر حدة الآن عما كانت عليه فى الماضى فإذا قمنا بالمقارنة بين معدلات الأجور ومدى إنتشار البطالة خلال السنوات الأربع الماضية تجد العكس صحيحاً، ولكن غالباً ما يكون تحسين الأحوال هو الدافع لقيام الإضطرابات.

ومن العوامل الرئيسية لإشاعة الإضطرابات خلال هذا العام نشاط ما يسمى بإتحاد النقابات الذى أنشأه وتزعمه النبيل السابق عباس حليم، وهو اتحاد أقرب ما يكون إلى النقابة العامة منه إلى إتحاد النقابات وهو يمتص نحو 40% من إشتراكات النقابات المنتمية إليه، ويتدخل بصورة مباشرة فى منازعات العمل، كما أنه على ما يبدو يشيع الإضطرابات بهدف التدخل فيها وعباس حليم مؤسس وزعيم هذه المجموعة شاب لا يعتمد عليه إلى حد ما والهدف الرئيسى من وراء قيادته لحركة العمال إثارة المتاعب فى وجه إبن عمه الملك الذى أوقف صرف مخصصاته كعلامة على عدم رضاه عن النبيل وزوجته التى اعتبرت غير شرقية بدرجة كافية فى أسلوب حياتها وسلوكها، ولم يكن عباس حليم فى الأصل أكثر من مجرد حليف للوفد، ولكن عندما إزداد نفوذه بين العمال إبتعد عن الوفد الذى يحتقر زعماءه، وأصبح مستقلاً بدرجة كبيرة من الأحزاب السياسية، ولعب برهة بفكرة تأسيس حزب سياسى للعمال، وقد أنشأ برنامجاً حزبياً ولائحة للحزب ولكنها كانت جميعها على الورق فقد تأكد بعد وقت قصير أن الطبقات العاملة لا تتضمن بعض العناصر الضرورية اللازمة لتكوين مجموعة برلمانية، وقد صرف النظر عن هذا المشروع خلال العامين الماضيين ولا يعنى ذلك القول أنه لن يتم صراع فى

الإنتخابات القادمة من أجل الحصول على بعض المقاعد لتمثيل مصالح العمال، وقد رمى إتحاد النقابات إلى تجميع أغلبية الطبقة العاملة حول عباس حليم، وكان هذا الإتحاد فى أول أمره يتكون من قليل من النقابات استطاع فى فترة زمنية وجيزة أن يشكل عدداً كبيراً من النقابات الأخرى بهدف الإنحياز إلى الإتحاد المركزى وكان تكوين نقابة فرعية جديدة يعنى فى الغالب إشارة إلى قيام إضراب فى إحدى المؤسسات الصناعية يعتمد أحياناً على محترفى الإثارة ولكن كثيراً ما كانت تقوم الإضرابات من أجل إثارة الدعاية للإتحاد الذى يأمل أن يجد أصحاب الأعمال عاجزين عن مقاومته، وقد وقع عدد كبير من هذه الإضرابات فى مطلع عام 1935، وحدثت الكثير من المتاعب فى الؤسسات الصناعية على الرغم من أن أى من هذه الَإضرابات لم يستمر لأكثر من بضعة أيام، ومن الإنصاف أن نذكر أن عباس حليم لم يكن مسئولاً مسئولية مباشرة عن كل هذه الإضطرابات وقد استخدم نفوذه فى لحظات معينة لتهدئة ثائرة المشاغبين، ومضمون فلسفته الخاصة بالعمال ليس متطرفاً بأى حال من الأحوال، وعلى الرغم من كونه ليس خبيراً علمياً بمسائل العمل فإن لديه قدر ملحوظ من الخبرة العملية بمشاكل العمل المحلية. وتحمسه الشديد للعمال المصريين يقترن بسوء تقديره وعدم إرتياحه إلى البيروقراطية المصرية، وهو محاط لسوء الحظ بكوكبة من النقابيين المحترفين والمحامين غير المنتمين إلى العمال ومعظم هؤلاء يعرضونه لأن يوصف بحمق التصرف وعدم الإيمان كلما حدثت أزمة ما، يمكن القول بصفة عامة أن الإتحاد لا يبلغ من الخطورة نصف الدرجة التى يصوره بها البوليس، وأن القيمة الحقيقية للحركة تحت زعامة عباس حليم تكمن فى كونها ليست ذات طابع سياسى وذلك منذ أن خمدت الإضطرابات السياسية.

وقد تقرر بعد مؤتمر الوفد بوقت قصير فرض سيطرة الوفد على الحركة العمالية، ودوافع هذا الإجراء ذات شقين: فقد كان من المرغوب فيه الحصول على تأييد الطبقات العاملة للوفد فى المحل الأول، ومن ناحية أخرى يرمى القرار إلى طمس تألق عباس حليم الذى أصبح نجماً من الطراز الأول مستقلاً تماماً عن الوفد.

وقد تشكل مجلس العمال تحت رئاسة إسمية لعباس حليم واختير حمدى بك سيف النصر نائباً للرئيس، وعزيز ميرهم وعدد من المحامين الفاشلين مثيرى الشغب أعضاء، ولم يشترك الشريف عباس حليم (كما يسميه أتباعه) فى تحديد الإختصاصات التى أسند إليها الوفد ولكنه بينما كانت تجرى محاولة للحيلولة دونه ودون أتباعه لم يبد أى مقاومة، وأخذ يرحب بتدخل النحاس باشا وشجع ممثلى الوفد على الإعتقاد بأن الإتحاد سيحصل على مبالغ كبيرة من الإشتراكات التى يجمعها وهو أمر بعيد كل البعد عن الواقع، وعندئذ سلم للوفد النقابات التى كانت أكثر تخلفاً فى سداد إشتراكاتها ومقار الأندية الخاصة بالإتحاد التى كانت تسدد عنها إيجارات كبيرة.

وقد تدخل مجلس العمال الجديد فى منازعات عمالية عديدة منذ تأسيسه ولكنه لم ينجح فى أى حالة من الحالات التى تصدى لها، ورغم أن تدخل المجلس كان يصحبه تدخل إتحاد عباس حليم فإن ذلك أدى فى كثير من الأحيان إلى تفاقم الموقف إلى درجة إغلاق المصانع دون العمال مثلما حدث فى مايو فى مصانع ماتوسيان للدخان والسجاير بالجيزة، ففى تلك الحالة أيد عباس حليم رأى مكتب العمل ضد مجلس العمال الوفدى، ووافق العمال على الشروط التى إقترحها أصحاب العمل الذين كان موقفهم خلال النزاع على صواب.

ويمكن القول أن مجلس العمال الوفدى لم يخدم قضية العمال حتى الآن بأى حال من الأحوال. ولا يجب أن نتوقع من مثل تلك المنظمة أن تتجاوز حدود كونها أداة لإقتناص أصوات الناخبين والحصول على تأييد سياسى لحزب الوفد، وحمدى سيف النصر رئيس المجلس لا يهتم بالطبقات العاملة وليس لديه استعداد ذهنى لمعالجة مشاكل العمال التى تعد مسائل لا تستحق الإهتمام فى نظر هذا الفارس السابق المتغطرس المزهو بنفسه، أما أعضاء المجلس الآخرين فهم ممن يوصفون "بالأونطجية" (أى النفعيين)، ولا يوجد بين هؤلاء سوى رجل واحد فقط يهتم بالدفاع عن الطبقات العاملة هو زهير صبرى المحامى وهو شيوعى سابق. وأنه لخطأ بين أن يسند مصير نقابات العمال فى بلد على درجة محدودة من التقدم مثل مصر إلى حزب سياسى، وإذا ما صدر قانون بتنظيم نقابات العمال فسوف ينص على منع النقابات من الإنتماء إلى الأحزاب السياسية. ومن

غير المستساغ بالنسبة لنسيم باشا الذى يعتبر النقابات شيئاً مكروهاً أن يوافق على الإعتراف بوجودها فضلاً عن إرتباطها بحزب سياسى مما يجعل النقابات ذات خطر مزدوج فى نظر هذا الرجل الذى ينتمى إلى الطراز القديم من المحافظين.

ومن الملامح العامة للإضرابات التى وقعت خلال العام الجارى عدم وقوع الظلم على العمال، فقد ترك العمال عملهم بتحريض الزعماء محدودى الأفق الذين حرضوهم على الإضراب لأن فى استمرار وجود إتحاد النقابات ضمان لحصولهم على أجر أكبر لقاء ساعات عمل أقل، وكان هم رجال مكتب العمل الذين أسندت إليهم مهمة التوفيق البحث عما إذا كان ثمة ظلم وقع فى الحقيقة على العمال وفى مثل هذه الحالة كانوا يصرون على عودة العمال للعمل قبل بحث الموضوع.

وبصرف النظر عن المحاولات التى قام بها إتحاد عباس حليم والإتحاد الوفدى لإثارة الشغب بين صفوف العمال لهدف واحد هو إظهار قوة هذه الإتحادات كان ثمة دوافع وراء كثير من الإضطرابات التى حدثت خلال عام 1935 ومن أبرز تلك الدوافع: (أ) السخط على الأجور المنخفضة فى وقت إزدادت فيه فرص العمل وإرتفعت فيه أجور العمال غير المهرة. (ب) عدم وفاء مقاولى العمال بإلتزاماتهم قبل العمال.

3. حدثت زيادة فى العمالة بصفة عامة خلال الثمانية عشر شهراً الماضية وبصفة خاصة فى مدينة الإسكندرية، وقد إزدادت العمالة منذ وصول الأسطول البريطانى إلى المياه المصرية وتدعيم الجيش البريطانى والقوات الجوية البريطانية وقد سلكت السلطات المسئولة عن العمليات المتعلقة بالشحن والتفريغ وتموين وبناء المعسكرات وغيرها سبيل الحكومة البريطانية من حيث دفع الأجور الجيدة نسبياً إلى العمال غير المهرة نظير ساعات عمل معقولة، ونتيجة لذلك أحس عمال تفريغ الفحم وحمالى الميناء وحمالى القطن وغيرهم من العمال غير المهرة بأجورهم الضئيلة وشروط العمل غير المرضية فأضربوا عن العمل من أجل الحصول على أجور أحسن نظير ساعات عمل أقل مع السلطات البريطانية، وقد وجد أولئك الذين أسندت إليهم مهمة التفاوض مع المضربين أن هذا العامل أدى إلى زيادة مقاومة العمال بالضغط على أصحاب الأعمال أو المقاولين، وبغض النظر عن الأوضاع العامة لسوق العمل وفرص العمالة المتوفرة

للعمال غير المهرة ترجع أسباب الكثير من الإضطرابات وأعمال الشغب القائمة بين العمال غير المهرة أو أنصاف المهرة فى مصر إلى اللامبالاة والغدر الذين إتسم بهما مقاولوا العمل وإلى العادة القميئة التى درجوا عليها من إنقاص للأجور بمبرر أحياناً وبدون مبرر فى أغلب الأحوال، وتنتشر هذه الحالة عندما يحدد الطرف الذى تجرى العملية لحسابه أجور العمال فى العقود التى يبرمها مع المقاولين وكثيراً ما يقاسى هؤلاء من مقاولى العمل الذين ينتمون فى الغالب إلى طبقتهم، وعندما يعقد إتفاق خاص بالأجور بين أصحاب العمل والمقاولين ثم ينفذ المقاولون هذا الإتفاق يصر العمال عادة على أن ينالوا حقوقهم، وعندما يشكو المقاول من أنه لا يحقق ربحاً من وراء العملية تزداد مطالب العمال تضامناً مع المقاول لتمكينه من تحقيق الربح.

وترجع أسباب الإضطرابات المتكررة التى وقعت بين عمال تفريغ القطن وحمالى بذرة القطن بالإسكندرية إلى عدم قيام المقاولين بدفع الأجور المتفق عليها نتيجة تدخل مكتب العمل فى الإضطرابات التى حدثت فى فصل الربيع، فأسباب الإضطرابات التى حدثت فى ذلك الوقت ترجع بالتأكيد إلى ضآلة أجور العمال وإذا حدثت زيادات معقولة فى الأجور دون صعوبات من جانب أصحاب الأعمال المعنية، ووجدت هذه الزيادات طريقها إلى جيوب العمال دون نقصان، فلن يكون هناك سبب لوقوع تلك القلاقل. ويوجد الآن بالإسكندرية ممثلين لمكتب العمل حيث يرتكز معظم المقاولون فى هذه المدينة ويقع على عاتق هؤلاء المندوبين التأكد من حصول العمال على أجورهم كاملة، ويؤدى هذا الإجراء الغرض منه بصورة مرضية لجميع الأطراف فيما عدا المقاولين المتصفين بعدم الأمانة.

وفيما عدا حالة حمالى الجمارك الذين كونوا منذ 35 عاماً نوعاً من الطائفة تحت سيطرة إدارة الجمارك وكثيراً ما استفادوا من إتحادهم، لم يتم تنظيم أى فرع من فروع العمال سواء فى ميناء الإسكندرية أو مينا البصل فى شكل طائفة أو نقابة، وقد ترتب على ذلك منافسة شديدة بين مختلف مقاولى العمل كانت نتيجتها إنخفاض الأجور إلى حد يقل كثيراً عن المستوى العادل مما ترتب عليه حدوث المنازعات ووجود حالة من الشغب بصفة عامة. ويهدف مكتب العمل إلى تصفية هؤلاء المقاولين بقدر المستطاع، وإقامة

جمعيات عمالية تقتصر على العدد المطلوب من العمال الذين يعملون تحت إشراف سلطات الميناء فى شحن وتفريغ البضائع الخاصة ببورصة التجارة فى مينا البصل وذلك لقاء أجور مجزية، ويحقق المقاولون فى أعمال معينة دخولاً كبيرة وبصفة خاصة من وراء العمل فى قبانة القطن، وإنتزاع تلك العمليات من أيديهم سيؤدى إلى رفع مستوى الأجور دون إضافة أعباء جديدة على فروع التجارة المختلفة، وسوف يصبح من الممكن أيضاً إقامة نظام للتأمين الإجتماعى وصندوق لرعاية عائلات العمال مثلما فعلت نقابة حمالى الجمارك.

وقد بحث المستر آزولاى "Azoulai" الموظف بمكتب العمل التنظيمات الخاصة بالموانى المختلفة فى إيطاليا وذلك خلال إجازته الصيفية، وسيذهب نفس الموظف بعد قليل إلى فلسطين لدراسة نظام مراقبة العمل فى موانى حيفا ويافا حيث تشبه الأوضاع السائدة هنا إلى حد كبير.

ومن الناحية العملية لم يلعب العمال دوراً فى الإضطرابات والمظاهرات السياسية الحالية وإنه لمن الخطأ أن ندلى برأى ما قبل الوقوف على جلية الأمر ولكننى لا أملك سوى الشعور بدرجة معينة من الرضا لهذا الدليل المتعقل غير المتوقع الذى ينم عن إنضباط الطبقات العاملة إنضباطاً ذاتياً. ومن المؤكد أن عدم تلون إتحاد عباس حليم بلون سياسى كان له تأثيره الكبير فى عزوف العمال عن الاستماع إلى صوت الوفد ونداءات الطلبة، ويمكن القول بصدق أيضاً أن عدداً كبيراً من مجموعات العمال تأكدوا الآن أن المصلحة التى أقامتها لتعمل على رعاية العمال ولتضع حد لأعمال الشغب بمقدرة كبيرة قد أثبتت وجودها فعلاً، وأن هذه المصلحة لن تميل إلى السعى لتحقيق مطالبهم نيابة عنهم إذا لعبوا دوراً فعالاً فى المظاهرات التى تقوم ضد الحكومة.

4. لقد تحقق إنتقال مكتب العمل إلى وزارة التجارة فى الخريف بناء على قرار أصدره مجلس الوزراء، وهذا التطور يفيد المكتب إلى حد كبير لعدة أسباب أهمها بصفة خاصة إنقطاع صلته الرسمية بالبوليس تلك الصلة التى حجبت ثقة العمال وزعمائهم عن المكتب لفترة طويلة.

وثمة فائدة أبعد مدى سوف يحققها المكتب من وراء تعاونه التام مع السير جيوفرى كوربت "Geoffrey Corbett" الخبير الإستشارى لوزارة التجارة الذى يهتم بمشاكل العمل الحديثة.

وأخيراً هناك إحتمالات لتعيين موظفين أكفاء بمكتب العمل، ومن المؤكد أنه عندما تتم الموافقة على المقترحات الخاصة بالميزانية فسوف يشعر موظفى المكتب بالأمن والطمأنينة الذين لم يتوافرا لهم فى الماضى.

وقد إقترحنا أن يطلق على مكتب العمل إسم "مصلحة العمل" وأن يتولى رئاسته مدير عام.

5. إن تشريعات العمل تتقدم ببطء ولكنه تقدم ملموس على أية حال، وقد تم فى نوفمبر إصدار قانون يحدد ساعات العمل فى بعض الصناعات الخطرة والضارة بالصحة بتسع ساعات، وأجازت اللجنة الإستشارية التشريعية قانون التعويضات بعد أن أدخلت عليه بعض التعديلات غير أنها أبقت على تسعة أعشار ميزاته الأساسية، وسيعرض هذا القانون على المحاكم المختلطة فى يناير، وأتمنى مخلصاً أن يتم إصداره على شكل مرسوم بقانون صادر عن مجلس الوزراء قبل تشكيل البرلمان الجديد، فإن تعويضات العمال موضوع يهم الأخصائيين، وسأكون مسروراً إذا استطاع هذا القانون أن ينجو من محنة المناقشات البرلمانية.

ومن المتوقع أن يوافق المجلس الأعلى للعمل فى إجتماعه القادم على مشروع قانون عقد العمل الفردى، وقد أبدى ممثلوا العمال إعتراضهم على مواد معينة تتعلق مصادفة بمؤسسات تمنح موظفيها معاملة أكثر سخاء فى نواحى معينة من تلك التى يوفرها القانون. وقد قام خلاف حاد فى المجلس كما كان متوقعاً حول مسألة دفع تعويض عند ترك الخدمة دون إنذار، وقد رفض مبدأ إجبار أصحاب الأعمال على منح مثل هذه التعويضات من ميزانيتهم الخاصة رفضاً تاماً، وهذا القرار سيثير الطبقات العاملة الذين يتهيأون فى المستقبل القريب لإدخال نظام للتأمينات الإجتماعية، وينوى المجلس أن

يناقش هذه المسألة مع الحكومة فى وقت قريب، وبذلك يفتح الطريق أمام مظهر جديد من مظاهر التطور الإجتماعى فى مصر.

وسيبعث المجلس الأعلى للعمل بمشروع القانون الخاص بتحديد ساعات العمل فى التجارة وتخصيص يوم للراحة الأسبوعية إلى اللجنة الإستشارية فى المستقبل القريب، وأنه مما يبعث على الرضا بصفة خاصة أن نشير إلى أن الإتجاه العام للمجلس يميل إلى تطبيق نفس القانون على عمال الصناعة بأى درجة فى حدود تسع ساعات عمل يومياً، وإذا بدا أن تنظيم ساعات العمل فى الصناعة لن يثير مناقشات كثيرة فإن مكتب العمل سيحاول إضافة فصل ثان يتعلق بالصناعة يلحق بالقانون الذى ينظم ساعات العمل بالمؤسسات التجارية ليمر الإثنين معاً عبر المجالس التشريعية بأقل قدر ممكن من التعطيل.

أما القانون الخاص بتنظيم نقابات العمال ومنازعات العمل فسيكون الموضوع الثانى فى البرنامج، وتختلف وجهات النظر إختلافاً كبيراً حول الأسلوب القانونى لمعالجة مسألة حرية النقابات والإتفاقات الجماعية، ومن الصعوبة بمكان تحقيق إتفاق حوله بالمجلس.

وعلى أية حال فإن معظم ذوى العقليات الجادة يعارضون سياسة القمع وستكون ضغوط العمال أنفسهم كافية لمرور قانون يضمن الإعتراف الرسمى للنقابات التى تقوم على أسس سليمة.

إجتمع المجلس الأعلى للعمل الذى أقيم حديثاً لمناقشة التشريعات العمالية على فترات هذا الصيف، وقد أصبح مستوى المناقشات فى المجلس متقدماً، ويبدى رئيس المجلس أحمد زيور باشا إهتماماً غير متوقع بالمناقشات ويستخدم سلطة الرئاسة بأسلوب تكتيكى حكيم، وكثير من الأعضاء الرسميين بالمجلس يلتزمون حدود الصمت ولا يتكلمون على الإطلاق فى مواجهة قوة البيان التى يبديها ممثلو العمال وإتحاد أصحاب الأعمال، ولسنا فى حاجة للإشارة إلى الرجل الفذ الدكتور محجوب ثابت، ويمكن القول بصفة إجمالية أن نظام المجلس الذى إقترحه المستر هـ. ب. بتلر كان نجاحه باهراً، فهو يوفر التنوع الضرورى للخبرات اللازمة لإعداد القوانين العمالية ويعطى مواطنى هذا البلد من غير

الموظفين فرصة الإشتراك مع رجال الحكومة فى تحديد مصائرهم حيث تتوافر الفرصة لرجال الحكومة للاستفادة من هؤلاء وإفادتهم على نحو سواء.

6. ينوى مكتب العمل أن يطالب بتعيين خبير فى أمراض المهنة ومعلومات أطباء وزارة الصحة العمومية عن هذا الموضوع محدودة جداً فيما عدا حالات قليلة بذلت فيها جهود متواضعة لدراسة الأحوال الصحية فى المصانع والورش المصرية، وكذلك دراسة الأمراض المتوطنة المختلفة التى يعانى منها العمال هنا.

ويستقى من تقرير قدمه أخيراً طبيبان من أطباء وزارة الصحة العمومية فى الصعيد أن العمال الذين سبق أن استخدمتهم شركة سيناء للتعدين فى منجم أم بجمة بالقرب من أبى زنيمة يعانون من التسمم بالمنجنيز، وقد حاربت الشركة صاحبة المنجم وهى شركة بريطانية هذا التشخيص على زعم أنه لم يصل إلى علمها أى معلومات عن حالات تسمم بالمنجنيز سابقة، ولكن إذا لم يكن التقرير يحتوى على عدد كبير من الأعراض غير السليمة فإنه يبدو واضحاً أن هؤلاء العمال هم ضحايا التسمم بالمنجنيز الذى وإن لم يكن يفضى إلى الموت فإنه يحطم البدن والصحة العقلية للمريض ويفقده القدرة على العمل، وهو واحد من الأمراض المحلية العديدة التى تحتاج إلى دراسة دقيقة لضمان التعويضات اللازمة للعمال وتوفير وسائل الأمن الصناعى، لذلك حان الوقت لتعيين خبير فى هذا المجال.

(إمضاء)

ر. م. جريفز

(33) من السفير البريطانى إلى الخارجية بشأن شكوى جريفز من موقف الحكومة المصرية من مصلحة العمل (1937/12/2)

السفارة البريطانية

القاهرة

2 ديسمبر 1937 رقم 1789

المستر أنتونى إيدن

وزارة الخارجية

سيدى

1. يشرفنى أن أنقل إليكم رفق هذه الرسالة تقريراً أعده المستر جريفز مدير مصلحة العمل عن موقف الحكومة الحالية تجاه العمال.

2. وهو يرسم صورة قاتمة للموقف حيث يلعب الوفد لعبة خطرة بتدخله بين العمال على أمل الاستفادة من تأييدهم السياسى، وقد سبق أن أكدت خطورة هذا الدور بالبرقيتين رقم 521 و522 بتاريخ 27 سبتمبر خلال المظاهرات التى قام بها العمال بالإسكندرية.

3. إذا أصر الوفد على متابعة سياسته الحالية بين عمال المصالح الحكومية ببذل الوعود لهم بالعمل على إصدار تشريعات عمالية متقدمة، فإن كل الشركات الصناعية الوطنية والأجنبية تتأثر مصالحها كثيراً مما يؤدى إلى إضعاف رصيد مصر الدولى. وبالإضافة إلى ذلك فإن تشجيع الوفد لعمال المدن قد يدفع عمال الزراعة إلى المطالبة بزيادة أجورهم بنفس القدر، وبينما يتسم مستوى معيشة عمال الزراعة بالتدهور فإن زيادة أجورهم يجب أن تتم تدريجياً وأن ترتبط بترقية أساليب الزراعة والتسويق، وكذلك تخفيض الضرائب المقررة على الأراضى وأن زيادة أجور عمال الزراعة نتيجة هذا التكتيك السياسى ودون تخطيط مسبق قد يؤدى إلى وقوع إضطرابات فى الإقتصاد القومى، ونتيجة هذا التدخل السياسى فى إقتصاديات البلاد قد يؤدى إلى زيادة خطيرة فى حجم البطالة فى المدن والريف.

4. كنت أنوى التحدث مع رئيس الوزراء حول هذا الموضوع ولكننى إنتهيت إلى أن أى نصيحة أقدمها له لن تكون بذات قيمة فى الوقت الحاضر، لأنه يحتاج إلى تأييد العمال بصورة فعالة ضد الملك والمعارضة اللذان يسعيان إلى جذب العمال إليهما.

5. وقد عرف الملك بوجهة نظر المستر جريفز بالصدفة فقد استمع إلى جريفز الذى عبر له عن مخاوفه وعن الصعوبات التى تنجم عن مثل هذا التصرف.

6. يبدو واضحاً من الفقرة الأخيرة من التقرير أن مستر جريفز يشعر أنه إذا استطاع الإتصال مباشرة برئيس الوزراء ربما كان بإمكانه إقناع رئيس الوزراء بخطورة تخطى مصلحة العمل، وأقترح أن ينصح النحاس باشا بمقابلة مستر جريفز بعد استقرار الأحوال فى أعقاب محاولة إغتيال رئيس الوزراء.

(إمضاء)
سير مايلز لمبسون

القاهرة فى 1937/11/20

عزيزى كيلى

أرفق طيه مذكرة عن أوضاع العمال وموقف الحكومة تجاههم وقد تكون هذه المذكرة موضع إهتمام السفارة، فقد يترتب على سياسة الحكومة التدخل الدبلوماسى عند الضرورة لحماية أصحاب الأعمال البريطانيين (مثل شركة مياه الإسكندرية) من أن يضطروا إلى تقديم تنازلات خطيرة تحت ضغط الحكومة التى يبدو أن إهتمامها الرئيسى اليوم الاستحواز على الجماهير.

وتتضمن مذكرتى بالإضافة إلى ذلك بعض الأمثلة التى تبين مدى الصعوبات التى تواجهها مصلحة العمل نتيجة تدخل الوزراء الآخرين الذين تتبعهم المصلحة فى عملها لأهداف سياسية.

المخلص

ر. م. جريفز

موقف الحكومة المصرية تجاه العمال

إن إبتعاد جانب كبير من الرأى العام عن الوفد نتيجة إنفصال النقراشى وجماعته عن جماعة رئيس الوزراء ومكرم جعل مجلس الوزراء يعطى إهتماماً أكبر من ذى قبل لقضايا العمال، فقد كانت سياسة الوفد تهدف دائماً إلى كسب شعبية بين الجماهير لأن الوفد بلا شك لم يستطع فى يوم من الأيام أن ينال تأييد عدد كبير من المثقفين.

وقبل تولى الوفد الحكم عبر عن تقديره لأصوات العمال بعقد "مؤتمر الزمالك الوفدى" الذى أسفر عن تأسيس المجلس الأعلى للعمل بهدف تقديم النصح والتوجيه إلى نقابات العمال التى تنفصل عن عباس حليم، ووجهة نظر الوفد أن (1) عباس حليم يمثل شخصية مستقلة خطيرة ذات شعبية، وأنه من الحكمة الحد من نفوذه بين العمال، و(2) أن إتساع حجم الصناعة أدى إلى زيادة عدد العمال وأن الوقت قد حان للاستفادة منهم.

لم يناضل عباس حليم بقوة للمحافظة على نفوذه (على نحو ما شرحت فى تقرير سابق) لأن التعب أصابه من جراء الإشتغال بالحركة العمالية، ولأنه لا يملك المال اللازم للإحتفاظ بولاء أتباعه ولذلك إنسحب بهدوء من الصراع وترك للوفد السيطرة على العمال، فعين حمدى بك سيف النصر رئيساً للمجلس الأعلى وتكون مجلس الإدارة من بعض المحامين ذوى العقلية السياسية.

ولم يبذل حمدى بك سيف النصر أقل جهد ممكن خلال رئاسته للمجلس الأعلى سواء قبل إلتحاقه بالوزارة أو بعده فهو يعانى من سوء الصحة وعدم الإلتزام بالواجب وقد ترك مكانه فى صيف العام الماضى – بإرتياح كبير – للأستاذ عزيز ميرهم عضو مجلس الشيوخ الذى كان يهتم بالعمال فى السنوات الأخيرة ولديه بعض المعرفة بشئونهم دون أن ترقى معرفته إلى مستوى الخبرة.

ودون أن نتطرق إلى التفاصيل يكفى أن نقول أن مجلس العمال الوفدى حافظ على وجود إتحاد النقابات الذى أسسه أصلاً عباس حليم، وقد عمل هذا الإتحاد على زيادة عدد النقابات لأنه يحصل منها على 40% من جملة الإشتراكات، وقد تسبب الإتحاد فى وقوع قدر كبير من القلاقل فى الشركات الصناعية المختلفة وصلت إلى حد الإضراب وحوادث

فصل العمال أحياناً، وتحسين أحوال العمال أحياناً أخرى. ويتجه جانب كبير من سياسة الإتحاد – التى يستمدها بلا شك المجلس الأعلى– إلى إثارة الإضطرابات فى المؤسسات التى يديرها أوروبيون بقدر أكبر منها فى المصانع المصرية التى تتجه فيها أوضاع العمال إلى التدهور الشديد بصفة عامة.

وكان من المتوقع أن يترك الوفد –بعد توليه الحكم– السيطرة على العمال للمنظمة الحكومية التى أنشئت لهذا الغرض تحت إسم "مصلحة العمل" ولكن الوفد لم يفعل ذلك بل استمر يحتفظ بالمجلس الأعلى للعمال وإتحاد النقابات اللذين صعدا نشاطهما ضد الشركات إعتماداً على تأييد مجلس الوزراء وزاولا ضغطاً شديداً على مصلحة العمل للتدخل فى المنازعات العمالية التى ما كانت لتظهر لو ترك العمال وشأنهم. وأدار وزير التجارة – فى نفس الوقت – ظهره للمجلس الاستشارى للعمل الذى أقامته حكومة صدقى باشا فى عام 1932 استجابة لتوصيات المستر بتلر فى تقريره المعروف. ويضم ممثلين للحكومة وأصحاب العمل والعمال وبعض الشخصيات المستقلة وكان هذا المجلس فى الماضى يجتمع مرة كل شهر لمناقشة التشريعات العمالية على مهل ولكنه كان يصل إلى وضع صيغ لقوانين على مستوى رفيع بالقياس بالقوانين الأخرى التى تعد فى هذا البلد.

وكان زيور باشا يرأس هذا المجلس يعاونه الشمسى باشا ووكيل وزارة التجارة كنائبين للرئيس، ويضم بين أعضائه هنرى نوس، ودى بنوا، وسور ناجا، وبسلى، والدكتور محجوب ثابت فكان المجلس بذلك له صيغة تمثيلية ويتمتع بالإحترام. وكانت مدته تجدد كل سنتين وقد انتهت مدة عمله الثانية فى مايو 1937.

وقبل نهاية فترة عمل المجلس الأخير بدا واضحاً أن موقف وزير التجارة لا يتسم بالتحمس للمجلس، وأصبح تكوين المجلس موضوع موجة من النقد الصريح على المستوى الوطنى، فعملت مع عبد الرحمن فكرى بك وكيل وزارة التجارة على إعداد مشروع جديد لنظام عضوية المجلس، فإقترحنا إنقاص عدد الأعضاء بمقدار الثلث، وضم بعض أعضاء المجلس الشيوخ والنواب إلى عضوية المجلس لتمثيل أصحاب الأعمال والعمال، مع إنقاص عدد الأعضاء من موظفى الحكومة ورجال الصناعة الأجانب، على أن يقوم إتحاد الصناعات وشركة قناة السويس وحدهما بتمثيل أصحاب الأعمال الأجانب.

وأرى أن مثل هذه التعديلات ستؤدى إلى تجنب النقد الذى يوجهه الوطنيون إلى المجلس بإعتباره نوعاً من المشاركة الدولية فى مسألة تتعلق بالإقتصاد الوطنى، كما أنها تيسر الحصول على تدعيم مجلس النواب والشيوخ للقوانين التى يقوم المجلس بإعدادها.

وقد وعد الوزير بالموافقة على إقتراحاتى التى أرسلت إلى مجلس الوزراء – بعد سفرى إلى جنيف– للموافقة عليها بإعتباره الهيئة المختصة بتعيين أعضاء المجلس، ولكن مجلس الوزراء أعاد المذكرة، وإقترح إدخال بعض التعديلات عليها، من بينها تعيين الأستاذ زهير صبرى – النائب والشيوعى السابق– بالمجلس، وطلب الوزير إبقاء الموضوع معلقاً. وبعد عودتى إلى مصر، حاولت أن أقنع الوزير مرتين أنه ليس من الحكمة إعداد تشريعات إجتماعية دون استشارة العناصر التى تصدر هذه التشريعات من أجلها، ولكنه أجاب بأن لديه بعض الإقتراحات التى يود أن يشرحها للمستر بتلر، ووجدت أن السبيل الوحيد لإرضاء جمعة باشا هو إيقاف عمل المجلس نهائياً. وقد وعدنى أخيراً ببحث هذا الموضوع عندما يتسع وقته لذلك.

وبناء عليه فإن قوانين التأمين الإجبارى ضد حوادث العمل، والنقابات، ومنازعات العمل، وعقود العمل الجماعية التى تقوم مصلحة العمل بإعدادها الآن لن تلقى النقد البناء المفيد الذى كانت تجده فى المجلس الاستشارى.

وقد كانت المطالب العمالية الخاصة بزيادة الأجور، وإنقاص ساعات العمل، وتقرير أجازة بأجر كامل، والأجازات المرضية، والمعاشات، ومكافأة نهاية الخدمة مثار إزعاج شديد طوال الشهور الستة الماضية. كما أخذت الإضرابات تقع من حين لآخر منذ حدث الإنقسام فى صفوف مجلس الوزراء وعندئذ تحول موقف الحكومة تجاه العمال من العطف والتشجيع المستتر لإتحاد النقابات إلى التأييد الصريح للإتحاد.

وهناك الكثير مما يجب عمله من أجل الطبقة العاملة المصرية. ولكن يجب أن يتم إدخال الإصلاحات اللازمة بعد دراسة دقيقة، وبمعدل معقول يتناسب مع بلد لا زال ثلاثة أرباع عماله من الأميين، بينما تختلف الأوضاع فى الشركات الأجنبية عنها فى الشركات المصرية إختلافاً كبيراً، ومن العبث أن يستمر الضغط على الشركات الأجنبية من أجل

المزيد من تحسين الأوضاع بينما تترك الشركات المصرية وشأنها. ومن غير الطبيعى – على أى حال– العمل على زيادة السخط بين العمال لأسباب سياسية محضة، وهو ما يجرى الآن فى مصر.

قرر مجلس الوزراء فى سبتمبر منح جميع عمال الحكومة أجازات مدفوعة الأجر دون الرجوع إلى مصلحة العمل أو إلى أى مصلحة أخرى (حتى مصلحة السكك الحديدية) على النحو التالى: أسبوعان لمن قضوا عاماً واحداً فى الخدمة وثلاث أسابيع لمن قضوا أكثر من عام. وقد أعد نص القرار بطريقة تشير إلى أن العامل الذى أمضى 366 يوماً بالخدمة يستحق أجازة مدفوعة الأجر ثلاثة أسابيع وأن من أمضوا 365 يوماً يستحقون أسبوعين وبالإضافة إلى ذلك فإن جميع أجازات الحكومة والأعياد الرسمية اعتبرت أجازات مدفوعة الأجر وهى تبلغ نحو 14 يوماً على الأقل فى السنة. وأننى على ثقة أن هذا القرار قد اتخذ دون حساب التكلفة التى تترتب على تنفيذه لأن استخدام تسع عمال لا يستطيع أن يقوم مقام عمل عشرة عمال ومعنى ذلك أن العامل الذى يحصل على أجازة سيحتاج إلى آخر يحل محله مما يكلف الحكومة مبالغ طائلة سنوياً. ولذلك تصبح تكلفة قانون الأجازات عالية جداً. وثمة حقيقة تتصل بهذا الوضع فمصلحة العمل لم تتلقى حتى الآن إجابة تستطيع أن تقدمها لأصحاب الأعمال الذين أشاروا إلى أن عمال الحكومة يحصلون على أسوأ أجور فى البلاد باستثناء العمال المهرة وذلك فيما عدا عمال الزراعة.

وعلى أية حال فإن تكلفة هذا القرار بالنسبة للحكومة تعنى أن عامل الحكومة أصبح يحصل على أجر تبلغ نسبته 8.5% مضافاً إلى راتبه و10% إذا أمضى 366 يوماً فى الخدمة. كما منح القرار عمال الحكومة 15 يوماً أجازة مرضية بأجر كامل أو ثلاثين يوماً بنصف أجر، وقد علمت أن بعض عمال الحكومة يعتقدون أن هذا حق طبيعى لهم سواء مرضوا أو لم يمرضوا، بل وأكثر من ذلك تعهد مجلس الوزراء بالنظر فى مطالب العمال الخاصة بزيادة المعاشات ومكافآت نهاية الخدمة، ولكنه أعلن أنه لا يمكن إتخاذ قرار نهائى فى هذا الموضوع دون تعديل قانون المعاشات الذى يدخل فى إختصاص البرلمان.

وقد فاتنى أن أذكر أن قرار منح عمال الحكومة أجازات مدفوعة الأجر جاء استجابة لإضراب عمال المطابع الأميرية الذى تم إنهاءه بتدخل مكرم عبيد باشا وفق الشروط سالفة

الذكر بالإضافة إلى شرط آخر هو فصل مدير المطابع الذى كان يعارض رغبات العمال، والموظف المشار إليه يهتم بالنظام ولا يتحمس لمطالب العمال ولكننى أعتقد أنه كان رئيساً كفؤاً ولم يكن غير أمين أو غير عادل وكان يعتبر نفسه مسئولاً عن إنجاز مطبوعات الحكومة وطبع كتب المدارس ولم يسمح للعمال بترك العمل للمشاركة فى المظاهرات.

وفى 15 نوفمبر أضرب عمال الترسانة لأن مدير المصلحة أخبرهم أن القرار الخاص بالأجازات مدفوعة الأجر ينسحب من شهر سبتمبر وأن العمال لا يستحقون سوى خمسة أيام أجازة عن المدة من سبتمبر حتى نهاية العام مما أدى إلى إثارة سخط العمال، وقد حاول مدير عام مصلحة الميكانيكا تهدئة العمال وأخبرهم أن مكرم باشا وافق على استحقاقهم أجازة كاملة عن عام 1937، فرد عليه العمال بأنهم على استعداد لتصديقه إذا جاء مكرم باشا شخصياً وذكر لهم ذلك بنفسه. فلجأ الوزير إلى استخدام لغة لم يكن من سبقوه من الوزراء الأتراك يستخدمونها فى ظروف مشابهة إذ ترك مكتبه وذهب إلى الترسانة حيث أخبر العمال أن طلباتهم مجابة بما فى ذلك إعتبار أيام العطلات الأسبوعية (يوم الجمعة) خلال شهر رمضان مدفوعة الأجر وأن المدير الذى وقف فى وجه مطالبهم سيفصل من عمله. أنه من الصعب أن يتسع الصدر لمثل هذا الأسلوب الوضيع للحماقة الرسمية التى تعمل على تأكيد الوضع الخطير الذى سببه تصرف وزير المالية تجاه إضراب عمال المطابع الأميرية.

وقد أعد خطاب النحاس باشا الذى يلقيه فى مطلع أكتوبر باستاد الإسكندرية بصورة تكفل إلتفاف العمال الذين أبدوا ولاءهم للملك، حول الوفد وقد تضمنت هذه الخطبة إشارة مقتضبة، وغير دقيقة لبرنامج الحكومة الخاص بالتشريعات العمالية وبينما إتجه الخطاب إلى تعلق العمال، فإنه لم يحتوى على كلمة واحدة لتقويم روح العداء التى يبثها قادة نقابات العمال الآن كما لم يشجع على إقرار الأمن والنظام.

وقام إضراب بين عمال شركة أسمنت طرة، حوالى نهاية أكتوبر حيث دأبت نقابة المصنع بتأييد من إتحاد العمال على إعاقة سير العمل منذ شهور وكذلك مخالفة النظام وتهديد الملاحظين، وغيرهم من العمال غير المنتمين للنقابة بقوة مشروع التأمين ضد المرض الذى إقترحه مدير المصنع ويقضى هذا المشروع بتحمل العمال مبالغ محدودة مقابل الإشتراك فى

هذا النظام على أن تقوم الشركة بدفع مبالغ أكبر وقد فهم قادة النقابة أن المشتركين فى هذا النظلم لن يكون بمقدرتهم دفع إشتراكات النقابة أيضاً، وأرهبت النقابة إثنين من العمال استخدمتهم الشركة لترويج الدعاية لمشروع التأمين بين صفوف العمال. وأوحى مفتش متهور من مصلحة العمل إلى مدير المصنع بإيقاف هذين العاملين مدة أسبوعين وإبلاغ النقابة أنهما قد فصلا من العمل وحين عاد دكتور هالتر مدير الشركة من أجازته أصر على إعادة العاملين فوراً إلى عملهما فأنذرت النقابة بالإضراب. وقد أخذ الموقف فى التحسن بعد تدخل مصلحة العمل حين حدثت حالة إضراب أثناء مناقشة المدير مع ممثلى العمال حول الإجراءات التى يجب إتخاذها فى المستقبل فتعالى الهتاف بالإضراب وحين غادر العمال المصنع بعد ظهر السبت قرر المدير إغلاقه حتى يتضح الموقف ليتجنب إحتمال إعتصاب العمال داخل المصنع يوم الإثنين التالى، غير أن العمال قدموا مجموعة من المطالب من بينها المطالبة بزيادة الأجور بنسبة 30% وبعد مفاوضات طويلة دارت بينى وبين المستر شمدنى مدير عام الشركة الذى كان موجوداً فى مصر فى ذلك الوقت وافقت الشركة على إدخال بعض التحسينات على شروط العمل بما فى ذلك الأجور ولكنها أصرت على فصل ستة من مثيرى الشغب كانوا جميعاً أعضاء مجلس النقابة وعند هذا الحد تدخل بعض أعضاء مجلس الوزراء وتلقيت رسائل متعددة من رئيس الوزراء ومن مكرم باشا تحثنى على الإصرار على عودة الرجال الستة إلى عملهم، وقد أجبت بأن الشركة ليست مستعدة لفتح نقاش حول هذا الموضوع وأنه فى حالة تعرضها لضغط من جانب الحكومة فإن المستر شمدنى سيقوم بإغلاق المصنع لمدة ثلاثة شهور. فقابلت مكرم باشا لبحث هذا الموضوع، وفهمت منه أنه لا توجد رغبة لإيجاد عمل لهؤلاء العمال فى مصالح الحكومة على الرغم من تحمسه الشديد لهم وأود أن أشيد هنا إلى النتائج الخطيرة التى تترتب على تدخل وزير المالية بصورة مباشرة فى المنازعات العمالية التى تدخل فى إختصاص وزارة التجارة والصناعة.

وانتهى الإضراب أخيراً على أساس طرد المحرضين الستة مقابل حصول كل منهم على شهر عن كل سنة أمضاها فى الخدمة بصفة تعويض وعاد بقية العمال وعددهم 500 إلى العمل فى الموعد الذى حددته الشركة فيما عدا 51 عاملاً أعطتهم الشركة أجر أسبوعين

عن كل سنة من سنوات خدمتهم وفصلوا من العمل وأفهموا أنه لا يجب عليهم الإعتماد على الحكومة فى الحصول على عمل جديد.

وأدت التنازلات السخية التى قدمها مدير شركة أسمنت طرة إلى إزعاج بعض أصحاب الأعمال فإن شركة أسمنت طرة تمر بفترة رواج الآن وتستطيع أن تقدم مثل هذه التنازلات، ولكن الكثير من رجال الصناعة لا يحققون أى أرباح أو يحققون أرباحاً قليلة، ولا يستطيعون منح عمالهم أجازات إعتيادية أو مرضية مدفوعة الأجر، كما لا يستطيعون زيادة الأجور ولن يمنع ذلك النقابات من المبالغة فى مطالبها، إلا إذا كانت الحكومة مستعدة أن تسير على نهج الباندیت جواهر لال نهرو، الذى أصدر بياناً صائباً لنقابات العمال فى كونبسور منذ أيام، لذلك أتنبأ بحلول فترة عصيبة من الشغب والإضطرابات.

منذ بضعة شهور عين صحفى قبطى يدعى عبد الحليم الياس نصيرى رئيساً لقسم منازعات العمل بمصلحة العمل بالدرجة الخامسة. ويبدو أن هذا الرجل كان لفترة طويلة من مؤيدى الوفد وتربطه صداقة وثيقة برئيس الوزراء ومكرم باشا الذى كان وراء تعيينه، وليس لدى هذا الرجل معرفة سابقة بالمسائل العمالية سواء من الناحية النظرية أو العملية، وأعتقد أن جمعة باشا غير مرتاح لوجوده فى الوزارة لصلته بالوزراء سالفى الذكر ولأنه من المعروف عن نصيرى أفندى أنه يتصل يومياً بهؤلاء الوزراء، وقد أخبرنى تقلا باشا أن نصيرى يعد من أبطال الصحافة فى القاهرة وقد إمتدح "الأهرام" تعيينه فى هذا المنصب، وليس من الإجحاف أن نفترض أن طبيعة عمل هذا الموظف كوسيط فى المنازعات العمالية يتأثر بالإعتبارات السياسية وأن الحلول الموضوعية الخاصة القائمة على الإنصاف والإدراك لا تعرف طريقها إلى ذهنه، وقد أصدرت إليه تعليمات بأن يسعى لحمل النقابة وقيادة إتحاد العمال على سلوك سبيل الإعتدال فى نزاع أسمنت طرة، ولكنى علمت من مصدر واسع الإطلاع أنه كان يعمل على تصعيد الموقف بدلاً من تهدئته، وأنه لم يكف عن ذلك إلا عندما علم أن الشركة ليست على استعداد لتقديم المزيد من التنازلات، وبينما يعد إبعاد هذا الموظف الذى لا يرتاح لوجوده موظفى هذه المصلحة ضرباً من ضروب التفاؤل، أرى أن وجوده بمصلحة العمل غير مرغوب فيه كما أنه من الخطورة بمكان.

وتقدم حوادث الإسكندرية الأخيرة دلالة قوية على عدم إتسام موقف الحكومة بالحزم فى مواجهة المواقف التى تحتمها عليها واجباتها المدنية.

ومدير مكتب العمل بالإسكندرية حامد العبد وفدى متعصب له تاريخ طويل فى الشغب السياسى، وقد تم تعيين هذا الرجل الذى كان محامياً بطنطا وتربطه صداقة خاصة وسياسية بجمعة باشا – بمصلحة العمل فى عام 1936– ثم أسندت إليه فور تعيينه إدارة مكتبنا بالإسكندرية ولا يعرف العبد شيئا عن مسائل العمل، ولكنه لا يجهل الإختلاف إلى البارات والتحدث بالفرنسية والإنجليزية، ولكنى وجدت لديه الأمانة والحرص والعدل فى مواجهة المسائل التى كان عليه معالجتها. وإذا كان لديه بعض الإنحياز فلجانب العمال وهى صفة تغلب على من يشتغلون بقضايا العمل، وقد مارس العمل بنشاط وبذل جهداً كبيراً فى حل الكثير من المنازعات الهامة التى عرضت عليه، وسمعته جيدة عند أصحاب الأعمال، كما أنه يتمتع بتقدير العمال مما جعله يتعرض للهجوم من جانب على الحلوانى ممثل المجلس الأعلى للعمال (الوفدى) بالإسكندرية، وكان الحلوانى يتطلع إلى الحصول على منصب بمصلحة العمل، ولذلك تحركت الغيرة ضد العبد ويعمل على إحراج مركز الأخير، ولم يترك فرصة فى إجتماعات نقابات الإسكندرية دون أن يوغر صدور العمال على العبد ويحرضهم على عدم اللجوء إلى مكتب العمل، ولذلك يتجه الكثير منهم بشكاواهم إلى وكيل المحافظة، وهو شاب طائش، يعود رصيده السياسى إلى كونه زوج بنت حمدى باشا سيف النصر، ولكنه يفتقر إلى العلم بمشاكل العمل وليست لديه مقدرة على إدارة الإجتماعات، ونتيجة لذلك يعانى مكتب العمل بالإسكندرية من تدخل السلطات الإدارية، ويعوق عمل المدير المحلى لمكتب الإسكندرية تدخل الأستاذ عبد الفتاح الطويل – وزير الصحة– الذى يقوم بزيارة فرع إتحاد النقابات بالإسكندرية مرة كل أسبوعين لتوجيه أعضائه وتزويدهم بالنصائح وذلك تنفيذاً لتعليمات صدرت إليه من رئيس الوزراء، وفى زيارته الأخيرة لفرع إتحاد النقابات ووجه بخطب عنيفة ضد العبد وهتافات بسقوط مكتب العمل دون أن يعقب ذلك بالإحتجاج أو الاستنكار، وقد بلغتنى إشاعة مؤداها أن رئيس الوزراء مصر على نقل العبد من الإسكندرية رغم أنه لا يوجد موظف آخر بمصلحة العمل يمكن أن يحل محله، والوضع بالإسكندرية متوتر الآن وقد وافق المحافظ على أنه من الضرورى الرجوع إلى مكتب العمل فى كل

المسائل التى تتعلق بالعمال، وأنه لا يجب تدخل المحافظة إلا فى حالة تهديد الأمن العام وبناء على طلب مصلحة العمل.

وربما أكون قد ذكرت ما يكفى للدلالة على أن وضعى كرئيس لمصلحة العمل أصبح غير مستقر، ولكن بالنظر إلى الظروف السياسية التى تتصل بهذا الوضع فإننى لا أود أن أستقيل من منصبى دون أن أطلع السفارة على الصعوبات التى أواجهها، وأرجو أن أكون قد أوضحت هذا فى مذكرتى هذه.

وإذا كان من الممكن أن تتاح لى فرصة الحديث إلى رئيس الوزراء أو وزير المالية لمدة نصف ساعة لما تملكنى اليأس فى أن يفهما ضرورة ترك مصلحة العمل تمارس مهامها على الوجه الأكمل، وأن استخدام العمال لتحقيق غايات سياسية سلاح ذو حدين، ولكنى أعرف أن فرصة رؤية هذين الوزيرين صعبة المنال.

ر. م. جريفز